

الباب الثالث

العالم الإسلامي

- مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة
د. بشير زين العابدين
- الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظم الحكم الفردي
د. محمد سيد أحمد فال
- معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات
يوسف شلحي
- نتائج الثورة اليمنية.. تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟
هانبي الجبلي
- الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير
مروان شحادة
- تركيا.. مهمة ثقافية صعبة، ولكن
ربيع الحافظ



مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة



د. بشير زين العابدين

باحث وأكاديمي سوري

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة تحليل أهم مرتكزات النظام السوري إبان الفترة: ١٩٧٠-٢٠٠٠م؛ حيث مثل حزب البعث الواجهة السياسية- المدنية للحكم، بينما تولت المؤسسات العسكرية والأمنية مهمة المحافظة على توازن الحكم، وتكررت هذه الازدواجية في الشأن الاقتصادي؛ حيث اعتمد النظام على فرض السياسة الاشتراكية على المجتمع السوري، وتبني النهج الرأسمالي في تعامل الدولة مع السوق العالمية، ونتج عن ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، ونشوء طبقة متمولة من أقطاب السلطة.

وقد تجلت الحنكة السياسية لدى الرئيس السابق حافظ الأسد في إدارته للسياسة الخارجية، وتناوله للملفات الإقليمية بدهاء عاد على الخزانة السورية بإيرادات عوّضت أخطاء السياسة الاقتصادية.

أما القسم الثاني من الدراسة فيستعرض الأخطاء التي وقعت في عهد بشار (٢٠٠٠-٢٠١١م)، والتي نشأت من فشل الرئيس الجديد في مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية، وتضييع فرص الإصلاح التي كانت متوفرة له، وبدلاً من ذلك فقد عمد النظام إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الوهمية التي أدت إلى تنامي السخط الشعبي، وتحوله إلى حراك وطني شامل،

وعلى الرغم من أن حافظ الأسد قد واجه في فترة حكمه حركات معارضة وسخطاً شعبياً كبيراً، إلا أن الأوضاع الإقليمية والدولية أتاحت له وأد هذه الحركات، والاستمرار في تشديد القبضة الأمنية، وهو أمر لم يعد متاحاً في فترة حكم وريثه بشار.

وتعرج الدراسة في القسم الثالث على أهم المؤثرات المتوقعة في مرحلة ما بعد الثورة، من خلال تناول إشكاليات ضعف البناء السياسي للمجتمع السوري، ومشكلة التجانس الإقليمي، فضلاً عن معضلة تصحيح علاقة الجيش بالمجتمع وبمؤسسات الحكم.

وقد ركزت الدراسة على المؤثرات المحلية بصورة رئيسة، ولم تتناول الأوضاع الإقليمية والمؤثرات المتوقعة لانهايار النظام على القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، والعلاقات مع إيران، والسلام مع إسرائيل؛ حيث يمكن تناول هذا الموضوع في دراسة أخرى مستقلة.

مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة



د. بشير زين العابدين

باحث وأكاديمي سوري

تميز نظريات الاجتماع السياسي بين مظاهر السخط الشعبي المتمثلة في المظاهرات وحركات الاحتجاج التي تتخذ بمجرد تحقق مطالب القائمين عليها، وبين الثورات الشعبية التي تستهدف بنية نظام الحكم، وتعمل من خلال تشكيل بنية سياسية تمثل بديلاً عن نظام الحكم الذي تنخر في جسده عوامل التعرية ومظاهر الفساد.

ففي مراجعته لفلسفة المدرسة الماركسية في الثورة؛ رأى تيد غور أن الثورة تمر بثلاث مراحل رئيسية؛ حيث تنطلق في البداية من خلال اندلاع سخط شعبي عارم، ثم تتحول في المرحلة الثانية إلى حركة سياسية منظمة، وتتطور في المرحلة الثالثة لتشكل قوة تواجه نظام الحكم القائم بنديّة، ثم تعمل على هدم أركانه وتفكيك مؤسساته تمهيداً لتقديم البديل^(١).

أما مكونات البنية الثورية فقد لخصتها تيدا سكوبول في أربعة عناصر رئيسية تتمثل في:

- ١- تراكم أخطاء نظام الحكم، وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته.
- ٢- نجاح الفئات المثقفة في ترشيد حالة السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة.
- ٣- تحولات المشهد الإقليمي بطريقة تجعل استمرار نظام الحكم القائم مستحيلاً.
- ٤- العوامل الجيوسياسية التي تجعل من كل تجربة ثورية حالة مستقلة بنفسها، وتمثل عنصر الحسم في الكثير من التجارب الثورية المعاصرة^(٢).

وبناء على ذلك؛ فإن هذه الدراسة تنظر إلى تطور البنية الشمولية لنظام الحكم الذي أسسه الرئيس السوري السابق حافظ الأسد (١٩٧٠-٢٠٠٠م)، ومن ثم تآكل مؤسساته الحزبية والعسكرية والاقتصادية في عهد بشار (٢٠٠٠-٢٠١١م)، وفي الوقت ذاته يتتبع البحث تحول بنية الثورة السورية من مرحلة السخط الشعبي، إلى مرحلة تشكيل البنية السياسية، والتنبيه على بعض التحديات التي تواجه الثورة في تطورها البنوي في هذه المرحلة المهمة في مقارعتها للنظام الحاكم في سوريا.

(1) Ted Gurr (1970) Why Men Rebel, Princeton, p. 15.

(2) Theda Skocpol (1979) States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China, Cambridge University Press (New York), p. 110.

أولاً: مرتكزات النظام السوري في الفترة ١٩٧٠-

٢٠١١م:

للدولة والمجتمع، ومثلت المؤسسات: العسكرية والأمنية أعمدة توازن النظام.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فقد عمد النظام

إلى تبني مفهوم مزدوج للتطبيق

الاشتراكي يقوم على مبدأ:

«اشتراكية المجتمع ورأسمالية

السلطة»؛ حيث أدرك حافظ أسد

أن سيطرة السلطة على المجتمع لا

يمكن أن تتم إلا من خلال سياسات

التأميم الاشتراكي، في حين يمكن

للدولة أن تتعامل مع السوق الدولي من خلال قوانينه

وأسسها الرأسمالية.

وقامت مبادئ السياسة الخارجية السورية على

أساس الاستفادة من تناقضات المشهد الإقليمي

لتحقيق الأمن الداخلي، وتسخير المواقف السياسية

والقوة العسكرية لتحقيق مصلحة الوطن.

وبحلول عام ١٩٧٩م أصبح من الواضح أن سياسة

حافظ أسد كانت تركز على تطبيق هذه المحاور

الأربعة؛ بهدف تشييد أركان حكم شمولي يهيمن

الرئيس على أزمته.

لكن الخطأ الذي وقع فيه أسد هو أنه عمل على

توريث السلطة لشاب لا يملك الحكمة السياسية، ولا

يستطيع الإمساك بزمام الصلاحيات الواسعة التي

منحها الدستور لوالده، فتآكلت مرتكزات النظام،

ونج عن ذلك انهيار مؤسسات الحكم أمام السخط

الشعبي.

ويمكن تفصيل المرتكزات التي قام عليها حكم

حافظ أسد فيما يأتي:

١- المرتكزات الحزبية- الأيديولوجية:

رسخ الدستور السوري لعام ١٩٧٣م مكانة البعث

كحزب شمولي يسيطر على جميع السلطات التشريعية

في شهر نوفمبر ١٩٧٠م أعلن حافظ أسد عن

حركة تصحيحية تهدف إلى تجاوز

أخطاء الفترة: (١٩٦٣-١٩٧٠م)

من حكم حزب البعث، وقد بدأ

أسد عهده بمبادرة سياسية لاقت

استحساناً في الأوساط المحلية

والإقليمية؛ حيث دعا إلى التخفيف

من حدة التحويل الاشتراكي

للمجتمع، وتحقيق مصالحه وطنية بين مختلف القوى

السياسية.

وفي شهر مارس ١٩٧١م انتُخب أسد رئيساً للبلاد،

وسط أجواء تبشّر بتحقيق انفتاح سياسي؛ حيث

أعلن في شهر مارس من العام التالي عن تشكيل

«الجبهة الوطنية التقدمية»، وتبع ذلك تطورات أخرى

تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية شاملة، وفي

شهر مارس ١٩٧٣م تم التصويت على دستور جديد،

ركّزت بنوده على الحريات العامة، وتشجيع المشاركة

الشعبية.^(١)

وفي شهر مايو من العام نفسه دُعي المواطنون

السوريون لانتخابات المجلس النيابي، وبدأت تتشكل

ملامح بنية النظام الجديد، والذي ارتكزت أعمدته

على: ترسيخ حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً

(١) ورد في البند الرابع من الدستور: «الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً قادراً على العطاء والبناء»، كما نص البند الثامن والثلاثون من الدستور على أنه: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يساهم في الرقابة والنقد والبناء، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون». يوسف خوري (١٩٧٩م) الدساتير في العالم العربي، بيروت، ص ٢١٢-٢٢٢، وقد وردت بنود أخرى في الدستور تنص على حرمة المساكن، ومنع التعذيب الجسدي والمعنوي، والمحافظة على حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم. وقد دُعي المواطنون للتصويت على الدستور في ١٢/٣/١٩٧٣م، وكانت النسبة المعلنة للموافقين الدستور: ٩٧,٦٪.

أما على صعيد عضوية الحزب؛ فقد عمد النظام السوري في الفترة: (١٩٨٠-١٩٨٤م)؛ إلى تصفية عدد كبير من كوادره؛ حيث تقرر فصل ١٣٣٥٨٠ عضوًا «نصير»، و٢٢٤٢ من الأعضاء العاملين، وتزامنت حركة التصفيات الواسعة في جهاز الحزب مع حملة موازية لتتسيب أبناء الأقليات الطائفية، فقد تتبع فان دام حركة تتسيب الأقليات في جهاز حزب البعث، ولاحظ أن احتكار البعث للحكم كان صوريًا، ولم يُقصد به غير تسخير جهاز الحزب كآلية لتوفير قاعدة سلطوية لأبناء الطائفة^(٣).

ونتيجة لهذه السياسة فقد غاب حزب البعث عن الممارسة الفعلية للحكم في الفترة: (١٩٨٥-٢٠٠٠م)، وتفوق عنصر الفرد على جميع العناصر الحزبية والأيديولوجية والتنظيمية الأخرى؛ حيث هيمنت شخصية حافظ الأسد على الحياة العامة، وشببت أجيال كاملة تهتف «للأب القائد»، ولا تعرف غيره حاكمًا للبلاد^(٤).

ونظرًا لضعف البنية التنظيمية والأيديولوجية لحزب البعث؛ فإن رهاناته الحقيقية لم تكن تستند إلى قاعدة شعبية، أو أغلبية تمثيلية نيابية، وإنما كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسة العسكرية والزج بها في أتون المعترك السياسي، ونتج عن ذلك ظاهرتان رئيستان كان لهما أكبر الأثر في اندلاع ثورة عام ٢٠١١م، وهما:

= والمؤتمر القطري السابع في يناير ١٩٨٠م، والمؤتمر القطري الثامن في يناير ١٩٨٥م، ثم توقفت المؤتمرات لمدة خمس عشرة سنة؛ حيث عُقد المؤتمر القطري التاسع للحزب في يونيو ٢٠٠٠م.
(٣) نيقولاوس فان دام (١٩٩٥م) الصراع على السلطة في سوريا، القاهرة، ص ١٨٥.

(٤) وفقًا لدستور عام ١٩٧٣م، فإن رئيس الجمهورية يتولى: تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وإقالتهم، دون الحاجة للحصول على ثقة مجلس الشعب، ودون إلزامهم بتقديم بيانات وزارية للمجلس، كما أن رئيس الجمهورية يعلن الحرب والسلام، ويعلن حالة الطوارئ، وهو قائد الجيش والقوات المسلحة، وقد حصر الدستور حق الترشيح لهذا المنصب بيد القيادة القطرية لحزب البعث، وفعليًا فإن المرشح الوحيد لمدة ٣٠ عامًا كان حافظ الأسد.

والتنفيذية والقضائية في الدولة والمجتمع؛ إذ نصت المادة الثامنة منه على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في أهداف الأمة».

وبناء على نص الدستور فقد تولى حزب البعث أغلبية مقاعد مجلس الشعب، واستحوذ على مجلس الوزراء، وأصبحت جميع الصحف الرسمية تابعة له، كما أعطى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لحزب البعث وحده حصرًا حق التنظيم والنشاط الحزبي أو التكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة، وأصبح من حق القيادة القطرية لحزب البعث وحدها ترشيح رئيس الجمهورية.

لكن التطبيق العملي لمفهوم قيادة الحزب للمجتمع كان مغايرًا للسلطات التي نص عليها الدستور، فقد لاحظت القيادة القطرية في مرحلة مبكرة وجود فراغ أيديولوجي لدى كوادر الحزب، وتحديث في أحد تقاريرها التنظيمية عن غياب التأصيل الأيديولوجي عند أعضاء الحزب، والتي لخصها في: «اللامبالاة، وضعف الشعور بالمسؤولية، وضعف الحماس للحزب والتعصب له، والانتهازية، والفهم الخاطئ لممارسة الديمقراطية، ونمو بعض أمراض المجتمع الموروثة (أي الطائفية، والإقليمية، والعشائرية)»^(١).

والحقيقة هي أن الرئيس السوري السابق، لم يكن معنيًا بترسيخ البنية الأيديولوجية والتنظيمية للحزب، بل انصبت جهوده على تشييد أركان الحكم الشمولي، الذي لا يقبل الثنائية أو التعددية؛ إذ تم اختزال قيادة الحزب في لجنة مركزية تتكون من ٧٥ شخصًا، وانتخبت هذه اللجنة من أعضائها قيادة قطرية تتكون من ٢١ عضوًا، ولم تعد تُعقد مؤتمرات الحزب إلا نادرًا^(٢).

(١) التقرير التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٨٠م)، المناضل، العدد ١٢٩، يناير ١٩٨٠م، ص ٩٥-٩٦.

(٢) عقد المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في يناير ١٩٧٥م،

أ- الفراغ التنظيمي:

الذي أدى إلى تكييف المؤسسات الدستورية وقوانين الدولة فيما يتناسب مع مواصفات الرئيس، فقد استمتع حافظ الأسد خلال ثلاثة عقود بصلاحيات واسعة منحها الحزب له، وعندما أزفت ساعة توريث بشار عام ٢٠٠٠م؛ تم تعديل الدستور فيما يتوافق مع سنه (٢٤ عاماً) آنذاك، أي بما يتناسب مع متطلبات المرشح الجديد، وليس فيما يتوافق مع مصلحة البلاد، وكان لسوء استخدام الصلاحيات التشريعية الدور الأساس في هدم أركان حكم آل الأسد؛ إذ إن الدستور قد منح بشار صلاحيات الحكم الشمولي، ولكن بشاراً لم يثبت الكفاءة في إدارة هذه المؤسسات، ولم تتح بنية النظام له فرصة توسيع دائرة المشاركة في الحكم.

ب- الفراغ الأيديولوجي:

أدت هشاشة البنية الأيديولوجية للحزب، إلى غياب التطبيق الفعلي للشعارات التي رفعها متمثلة في: «الوحدة»، و«الحرية»، و«الاشتراكية»، إضافة إلى انحسار المكون القومي إثر انحياز النظام إلى مشروع التوسع الإيراني في المنطقة، مما أدى إلى شل المنطلقات الفكرية للحزب، وفشل القيادتين: القومية والقطرية، في الذب عن حيض النظام الأمني- العسكري الذي طالب الشعب بإسقاطه عام ٢٠١١م.

٢- المرتكزات الأمنية-العسكرية:

ورثت الجمهورية السورية عن الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م) نظام حكم مدني ضعيفاً، ومؤسسة عسكرية شغوفة بتولي مقاليد السلطة في البلاد.

وبمجرد توليه الحكم؛ لم يكلف حافظ الأسد نفسه عناء البحث عن بدائل بنوية لترسيخ سلطته؛ فقد وجد في نمط الانتداب الفرنسي بنية تحتية قوية لفلسفة القمع من جهة، وكسب الشرعية الدستورية من جهة أخرى.

وكان النموذج الفرنسي قد قام في مرحلة الانتداب

على المزج بين إثارة النعرات الطائفية، واستخدام القوة العسكرية لقمع المعارضة؛ حيث عمد ديغول إلى إخماد الثورة السورية التي اندلعت عام ١٩٢٠م عن طريق تبني سياسة التقسيم الطائفي للبلاد،^(١) ولجأ إلى تجنيد بعض أبناء الأقليات لتشكيل فرق: «القوات الخاصة»، التي قامت بمهام: قتل المدنيين، وتعذيبهم في الشوارع، وإهانتهم، وإذلالهم، نيابة عن الفرنسيين.

وقد سارت السياسة السورية في عهد حافظ الأسد (١٩٧٠-٢٠٠٠م) على النسق نفسه؛ إذ عمد النظام إلى ترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في: نظام حكم مدني ضعيف، وأحزاب لا تملك نظرية سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن؛ وذلك بالاعتماد على العنصر العشائري الذي استند عليه الفرنسيون في مرحلة الانتداب.

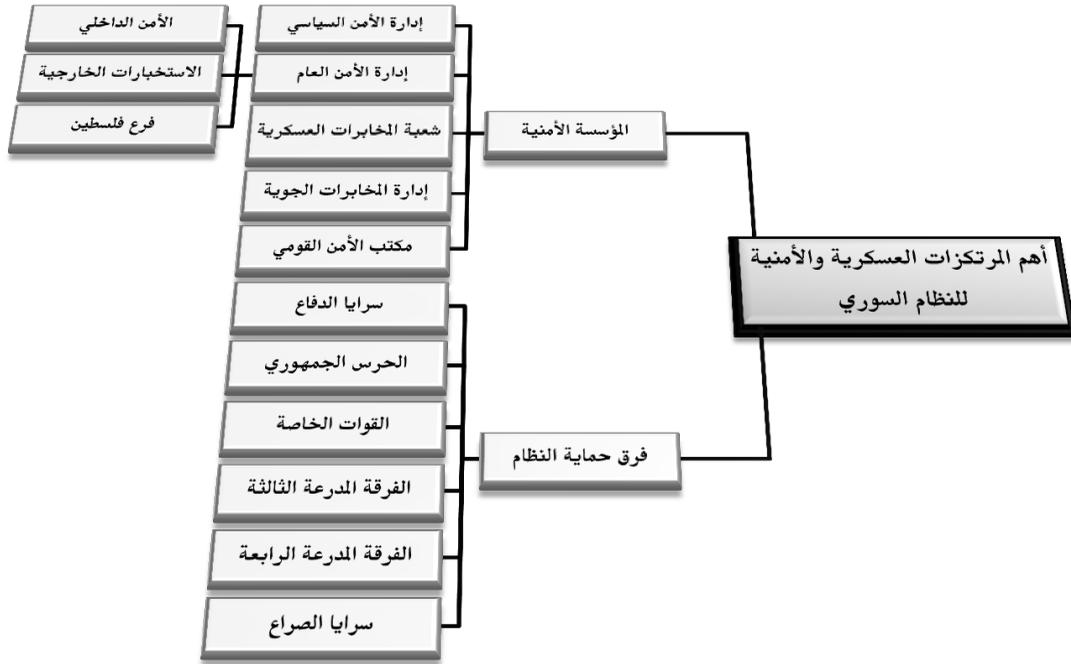
لقد أدرك حافظ الأسد في الثلث الأخير من القرن العشرين؛ أن الشق الحزبي-المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطى لمؤسساته نمطاً شكلياً يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على فرق عسكرية، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة، واعتمد في ذلك على العنصر العشائري-العائلي؛ باعتباره العامل الأكثر ضماناً في تحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل النظام.

ويمكن تلخيص أهم المرتكزات العسكرية والأمنية للنظام في شقين رئيسين هما:

أ- فرق حماية النظام:

وهي مجموعة فرق عسكرية تتبع للجيش النظامي

(١) أعلن ديغول قيام دولة حلب في الثامن من سبتمبر سنة ١٩٢٠م، ودولة العلويين في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٢٠م، ودولة جبل الدروز في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١م، ودولة دمشق: التي اتخذت من العاصمة اسمًا لها، كما مارست سلطة الانتداب الفرنسية حكمًا مستقلاً لإقليم الجزيرة، وسنجق الإسكندرون.



الأمن العام، (وتتضمن قسم الأمن الداخلي، وقسم الاستخبارات الخارجية، وفرع فلسطين)، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، ومكتب الأمن القومي، ويبلغ قوام هذه الأجهزة أكثر من ثلاثمائة ألف عنصر، يتغلغلون في سائر مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يقتصر دور المؤسسة الأمنية على الجانب الأمني فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل ممارسة العمل السياسي والإداري في جهاز الدولة؛ حيث تمتلك أجهزة الأمن وجودًا كاسحًا في سائر المناشط العامة، وتتبع قوتها من انتشارها في المجتمع والدولة، ومن إمساکها بالمفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستمد شرعيتها من رئيس الجمهورية الذي يشرف على أعمالها من خلال مجلس الأمن الوطني بالقصر الجمهوري.

إلا أن سياسة التكديس الأمني والعسكري، وابتلاع مؤسسات القمع لمؤسسات الإدارة والحكم، قد فشلت في تحقيق أمن النظام، فعلى الرغم من استفاد المقدرات الاقتصادية، وولوج كبار ضباط المؤسساتين: الأمنية والعسكرية في الفساد؛ إلا أن هاجس انعدام

من الناحية التنظيمية، ولكنها تُدار من قِبَل القصر الجمهوري بصورة مباشرة، ويمكن ملاحظة التركيز المفرط على الهاجس الأمني لدى النظام الذي عمد إلى تكديس عدد كبير من القوات العسكرية لحمايته؛ إذ إنه قام بتجنيد نحو مائة ألف مقاتل في خمس فرق رئيسية هي: سرايا الدفاع^(١)، والحرس الجمهوري^(٢)، والقوات الخاصة^(٣)، والفرقة المدرعة الثالثة^(٤)، والفرقة المدرعة الرابعة^(٥)، وسرايا الصراع^(٦). جدير بالذكر أن هذه القوات هي التي تخوض معركة البقاء مع الشعب الأعزل في الوقت الحالي.

ب- المؤسسة الأمنية:

ومن أبرز أجهزتها: إدارة الأمن السياسي، وإدارة

(١) تأسست عام ١٩٧١م، وتم حلها عقب عام ١٩٨٤م، ويبلغ تعدادها ٥٥ ألف مقاتل.

(٢) تأسست عام ١٩٧٦م، ويبلغ تعدادها ٣٠ ألف مقاتل.

(٣) تأسست عام ١٩٦٨م، ويبلغ تعدادها ١٥ ألف مقاتل.

(٤) تأسست عام ١٩٧٨م، ويبلغ تعدادها ٨ آلاف مقاتل.

(٥) تأسست بعد حل سرايا الدفاع عام ١٩٨٤م، ويبلغ تعدادها ٨ آلاف مقاتل.

(٦) تأسست عام ١٩٧٣م، ويبلغ تعدادها حوالي ٥ آلاف مقاتل.

الأمن قد ازدادت وتيرته عندما انتشرت ٥٥ سرية من سرايا الدفاع في دمشق بقيادة رفعت أسد الذي حاول الإطاحة بشقيقه عام ١٩٨٤م.

أما في عهد بشار، فقد انصب جهد القصر الجمهوري على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بكبح جماح هذه المؤسسات: ففي عام ٢٠٠٢م أُحيل عدد من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد، وفي ٢٠٠٤م أُجريت حركة تصفيات واسعة داخل نطاق القوات المسلحة طالت حوالي ٤٠٪ من ضباط القيادة في دمشق، وفي الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) وقعت سلسلة اغتيالات أودت بحياة عدد من الضباط أبرزهم: وزير الداخلية غازي كنعان،

وشقيقه علي كنعان، مما دفع بالرئيس لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، وتأسيس «مجلس الأمن الوطني»؛ لاحتواء هذه الصراعات دون طائل، وقد استنزفت محاولات السيطرة على هذه الفرق جهود القصر الجمهوري، ومنعت البلاد من فرص الإصلاح السياسي

والاقتصادي، وكان لدورها السلبى الأثر الأكبر في التسبب باندلاع الثورة الشعبية الأخيرة.

٣- المرتكزات الاقتصادية

ارتكزت السياسة الاقتصادية للنظام السوري في الفترة: (١٩٧٠-٢٠٠٠م) على بناء مؤسسات الحكم الشمولي، وترسيخ هيمنة السلطة المركزية على الاقتصاد الوطني؛ فبدعوى القضاء على البطالة قام النظام بفتح باب التسيب إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية أمام الفائض البشري الدافق من الأرياف، مما أدى إلى توسيع أجهزة القمع، وتغيير البنية الديمغرافية للمدن السورية، إضافة إلى ضرب القطاع الزراعي الذي تكبد خسائر هائلة؛ بسبب نقص الأيدي العاملة، ففي بداية حكم حافظ أسد عام ١٩٧٠م كان

عدد القوى العاملة يقدر بنحو ٩٧, ١ مليون عامل^(١)، وبحلول عام ١٩٧٩م نجحت السلطة في امتصاص أكثر من ٢, ١ مليون منهم في كوادرات حزب البعث، ومؤسسات الأمن، والفرق الطائفية المتمثلة في: سرايا الدفاع، والحرس الجمهوري، والقوات الخاصة^(٢). ولم تكن هذه الطبقة معنيّة بأيّ نمط من أنماط الإنتاج الاقتصادي، بل شكّلت طبقة استهلاكية ضخمة تعتمد على القطاع العام.

أما المركز الثاني للسياسة الاقتصادية السورية، فقد تمثل في ازدواجية تطبيق المفهوم الاشتراكي؛ حيث تم فرض السياسة الاشتراكية على الاقتصاد الداخلي بهدف الإمساك بأزمة الإنتاج الصناعي والزراعي للمجتمع، بينما استبعدت السلطة جميع الحواجز والقوانين التي يمكن أن تعرقل مصالحها على الصعيد الخارجي، ونتج عن ذلك نشوء طبقة متمولة من أقارب الرئيس وأصدقائه.

نشأت عصابة «الشبيحة» في ثمانينيات القرن المنصرم، وأخذت تعمل في مجال العملات، والمتاجرة بالبضائع المدعومة، وفرض الضرائب غير المشروعة، ومن ثم انخرطت في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى لبنان

وكان أول من أشار إلى هذه الازدواجية في التطبيق الاشتراكي بين السلطة والمجتمع؛ الباحثة الفرنسية إليزابيث لونغونيس التي لاحظت أنه: «في الوقت الذي يستند فيه التخطيط الاقتصادي السوري في إطاره العام على النموذج الاشتراكي؛ من خلال إعطاء القطاع العام الدور الرئيس في العملية الاقتصادية، إلا أن الفئة الحاكمة تستند من طرفها إلى مفهوم «الأرباح الجانبية»؛ إذ تقوم من خلال تحكمها بمقادير الأمور بمنح الامتيازات إلى أعوانها عن طريق تجيير قطاع الدولة للقائمين عليه من أقارب الرئيس»^(٣).

(١) العربي بن سليمان (١٩٨٨م) مصاعب قطاع الزراعة ومسألة الأمن الغذائي، مجلة اليوم السابع، ٢٠ يونيو ١٩٨٨م.
(٢) إيال زيسر (٢٠٠٥م) باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٢٤.
(٣) لونغونيس (١٩٨٨) سوريا: القطاع الصناعي - حيثيات الأزمة وأبعادها، مجلة مشرق ومغرب الفرنسية، عدد (١٠٩).

يطلق عليه في عهد بشار مصطلح: «المقاومة».

فقد منحت واجهة: «الصمود والتصدي» للنظام السوري الشرعية اللازمة لاستمرار قانون الطوارئ على الصعيد الداخلي، وأتاحت له فرص الحصول على الدعم المالي من دول الجوار، ففي مؤتمر القمة العربية عام ١٩٧٨م التزمت دول الخليج بمنح سوريا ملياري دولار سنويًا لمدة عشر أعوام كدعم مالي؛ لصمودها أمام إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين أظهر حافظ الأسد براعة في التلاعب على التناقضات الإقليمية، وتوظيفها لصالحه؛ فعندما كانت السياسة الأمريكية في عهد كارتر تركز على احتواء سوريا، واستدراجها بعيداً عن المعسكر الشيوعي، تبني الرئيس السوري سياسة تحجيم الفصائل الفلسطينية، والحد من النفوذ العراقي في لبنان، وحظيت سياسته بدعم غربي ملحوظ؛ إذ حصل عام ١٩٧٦م على قروض بقيمة ٥٤٠ مليون دولار لتمويل حملته العسكرية في لبنان، وفي الوقت ذاته كانت المساعدات الأمريكية تتدفق بمعدل ٦٠ إلى ١٠٠ مليون دولار سنويًا، كما قدمت الدول العربية مبالغ تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار لدعم دور قوات الردع السورية في لبنان.

وعلى الرغم من التقارب مع الإدارة الأمريكية؛ إلا أن الرئيس السوري حافظ على تعاونه العسكري مع الاتحاد السوفيتي؛ إذ بلغت الديون المستحقة لموسكو في منتصف الثمانينيات نحو ١٢ مليار دولار من قيمة المعدات العسكرية التي قدمت له بسخاء.

وكانت سياسة حافظ الأسد تجاه إيران أكثر براعة من غيرها؛ إذ إنه تمكن من المحافظة على علاقاته القوية مع دول الخليج العربي، في الوقت الذي وقف طوال الحرب العراقية- الإيرانية مع حلفائه العقائديين في طهران، وعادت هذه السياسة على الميزانية السورية بكثير من المكاسب؛ فبموجب اتفاقية أبرمت بين طهران ودمشق عام ١٩٨٢م التزمت إيران بمنح هبة سنوية

وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة هي تدهور القطاع العام، ونشوء قطاع «شبه خاص»، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجموعة المقربة من رئيس الجمهورية، مما أدى إلى نشوء طبقة طفيلية من كبار المسؤولين اغتنت غنى فاحشاً من التهريب، وعمولات السمسرة، والاحتكار، وغيرها من وسائل الكسب غير المشروع الذي فتحه الرئيس السوري السابق على مصراعيه لأقاربه ومقربيه.

كما مثلت عملية التهريب وسيلة أخرى للكسب غير المشروع؛ حيث نشأت عصابة «الشيحة» في ثمانينيات القرن المنصرم، وأخذت تعمل في مجال العملات، والمتاجرة بالبضائع المدعومة، وفرض الضرائب غير المشروعة، ومن ثم انخرطت في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى لبنان.⁽¹⁾

ولما تولى بشار الحكم أحاطت به هذه المجموعة المتمولة، وعلى رأسها أبناء أخواله من آل مخلوف، فضلاً عن زعماء عصابة الشيحة الذين شكلوا العمود الفقري لمشروع التوسع الإيراني في المنطقة.

وكان الدور السلبي لهذه الفئة من أبرز عوامل اندلاع الثورة، التي استهدفت أقطاب هذه الطبقة المتمولة في هتافاتها.

٤- مرتكزات السياسة الخارجية:

مُنيت الجمهورية العربية السورية بهزيمة عام ١٩٦٧م، إثر إعلان وزير الدفاع السوري (آنذاك) حافظ الأسد سقوط القنيطرة، في ظروف مشبوهة تناولها العديد من الكتاب وشهود العيان.

وعلى الرغم من النكسة الكبيرة التي سببها فقد الجولان؛ إلا أن الرئيس السوري نجح في بناء أحد أهم مرتكزات سياسته الإقليمية على هذه الكارثة، وهي مبدأ: «الصمود والتصدي» (أو ما أصبح النظام

(1) Sadowsky Y. M. (1987), <Patronage and the Ba>th: Corruption and Control in Contemporary Syria> Arab Studies Quarterly, vol. 9, no. 4, fall 1987. p. 454.

مبكرًا بالركون إلى المرتكزات التي قام عليها حكم والده، فحافظ على الواجهة المدنية التي يمثلها حزب البعث في الحكومة ومجلس الشعب، واعتمد على العنصر الأمني-العسكري؛ للمحافظة على توازن الحكم، واعتمد العامل الاقتصادي على عنصر التوريث؛ إذ ورث الجيل الجديد من أقارب بشار وأبناء خاله ثروات البلاد، مما أتاح لهم مجال التحكم في المفاصل الاقتصادية للمجتمع.

إلا أن المتغيرات الإقليمية مثلت أول نكسة في سياسة النظام السوري الذي فقد السيطرة على الملفات الرئيسية في المنطقة، وأخذت عوامل التعرية تتخرق في بنية النظام؛ حيث عصفت وفرة وسائل الاتصال، وزيادة الوعي الشعبي بحالة الجمود، ووجد بشار نفسه في مواجهة ثورة شعبية عارمة، تعامل معها بالوسائل القمعية التي اتبعتها والده في مطلع الثمانينيات.

ونتيجة لعجز النظام عن التطوير؛ ظهرت حالة السخط الشعبي في البداية، كرد فعل لسوء تعامل النظام مع الملفات المحلية والإقليمية، إلا أنها أخذت تتطور بسرعة كبيرة لتشكل حراكًا شعبيًا منظمًا يتغذى من ضعف بنية النظام الذي قامت الثورة ضده.

ويمكن تلخيص أهم عناصر بنية الثورة السورية في النقاط التالية:

1- تآكل البنية الحزبية-الأيديولوجية:

أدى انحسار دور حزب البعث إلى فقدان النظام لقاعدته الأيديولوجية، وذلك في الوقت الذي لم تبذل فيه السلطة جهدًا للبحث عن بدائل تنظيرية تتناسب مع متغيرات المرحلة؛ فاستمر أداء النظام على نفس وتيرة مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، وفي هذه الأثناء وقف القصر الجمهوري والمؤسسات الأمنية، المحيطة موقف الرفض لأي منظومة فكرية بديلة، يمكن أن تُعش حالة الجمود التي انتابته؛ وفي نهاية

من النفط الخام بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، إضافة إلى تقديم كميات أخرى بقيمة مخفضة، كما بلغت قروض إيران لسوريا نحو ٥ مليارات دولار؛ قدمتها طهران لدمشق كقروض، وبضائع، وخدمات ومواد أولية طوال فترة حربها مع العراق.

وفي مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، أرسل حافظ أسد فرقة من الجيش السوري للمشاركة في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وتؤكد مصادر الخارجية الأمريكية أن هذه المناورة جلبت للخزانة السورية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويًا طوال فترة التسعينيات، وتعددت دول الخليج العربي بمنح سوريا مبلغ ملياري دولار وفق إعلان دمشق في شهر مارس ١٩٩١م.

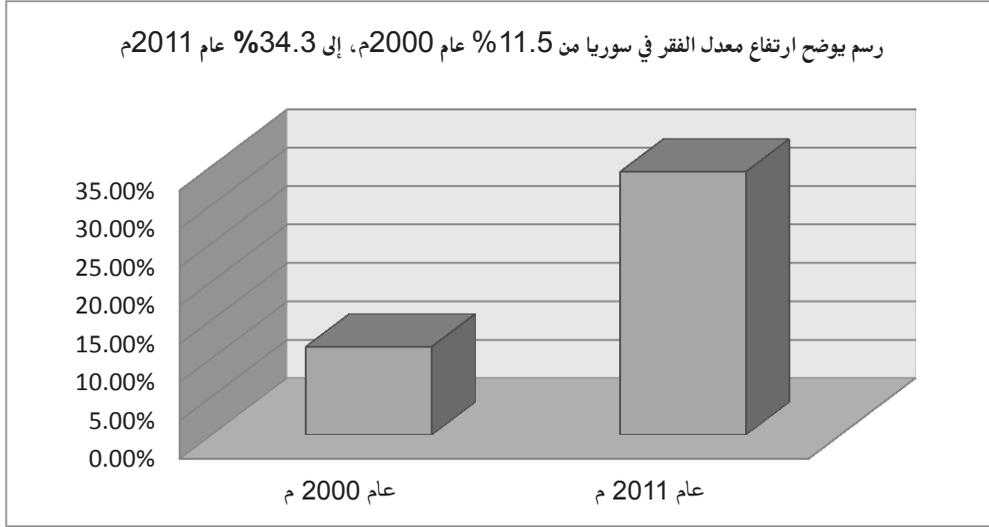
ونتيجة لبراعة الرئيس السابق في إدارة الأزمات الإقليمية، فقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية ٦٠ بالمائة من مجموع إيرادات سوريا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

إلا أن بشارًا -الذي ورث السلطة عن والده- لم يرث هذه الحنكة السياسية؛ فسرعان ما خسر الملف اللبناني برؤيته، واضطر إلى سحب قواته من لبنان، وأدت سوء إدارته للأحداث إلى انشقاق نائبه عبد الحليم خدام، ومقتل وزير داخلته غازي كنعان، وتصفية عدد من ضباطه الأمنيين في ظروف غامضة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧م.

كما فقد النظام السوري زمام المبادرة على القضية الفلسطينية؛ إثر انخراطه في تحالفات عقائدية مع نظام الملالي بطهران و«حزب الله» في لبنان، مما عمق عزلته الإقليمية والدولية، وأدى إلى إفلاس خزائنه، بعد توقف المساعدات العربية، وخسرت سوريا نتيجة لتلك السياسة أصدقاءها العرب.

ثانيًا: ضعف مرتكزات النظام وتأثيرها على بنية الثورة السورية (٢٠١١م):

عندما تولى بشار الحكم عام ٢٠٠٠م، اتخذ قرارًا



لبشار كي يثبت رغبته في تحقيق الإصلاح السياسي، فبقي عدد أعضاء المجلس على حاله؛ حيث انتخب ١٦٧ عضواً من الجبهة التقدمية منهم ١٢٢ من حزب البعث، ولم يكن هناك أي تغيير يُذكر، وفي انتخابات سنة ٢٠٠٧م ترسخ كيان السلطة الشمولية عن طريق زيادة عدد المقاعد المخصصة لحزب البعث على حساب الجبهة الوطنية والمستقلين، وسط فتور شعبي.

أما في القصر الجمهوري؛ فقد أخذت دائرة بشار العسكرية والأمنية تضيق بصورة تدريجية؛ حيث تضمنت دائرة مستشاريه مجموعة مغلقة من أقاربه وأبناء عشيرته، وعلى رأسهم: ابن خالته عاطف نجيب، وصهره آصف شوكت، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللواءان إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس أركانهم ثم وزير دفاعه العماد علي حبيب، وهؤلاء جميعاً يرتبطون ببشار من حيث القرابة، أو المصاهرة، أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يقرب إليه بعض العشائر العلوية الحليفة، بينما اقتصر اعتماد بشار على دائرة القرابة المباشرة؛ حيث أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة الفرقة المدرعة الرابعة، ورقاه إلى رتبة عميد،

سنة ٢٠٠٠م شهدت المدن السورية تأسيس منظمات للحوار تتقد الأداء الحكومي، وتدعو إلى تطبيق الديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة، لكن النظام سارع بإخمادها، واعتقال أبرز شخصياتها، وإصدار أحكام قاسية ضدهم.

وكبديل لأطروحات منظمات الحوار عبّر النظام عن رغبته في الانفتاح، وتحقيق مزيد من الحريات السياسية؛ من خلال ترسيخ دور الجبهة الوطنية التقدمية التي تم توسيعها، وسُمح لبعضها بإصدار الصحف^(١).

وتأتي هذه السياسة من قناعة النظام بأن الانفتاح يجب أن يكون منظماً، وأن يبدأ من الداخل؛ لأنه إذا جاء من خارج النظام فإنه يحمل السمة الانقلابية!

إلا أن نية الانفتاح لم تظهر خلال انتخابات مجلس الشعب في مارس ٢٠٠٣م؛ حيث كانت الفرصة متاحة

(١) أحزاب الجبهة التقدمية بعد توسيعها هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة وصال بكداش، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة يوسف فيصل، حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحدوي الاشتراكي برئاسة فايز إسماعيل، الحزب الاشتراكي برئاسة أحمد أحمد، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الوحدويين الاشتراكيين برئاسة فضل الله ناصر الدين، حزب الوحدة العربية الديمقراطي برئاسة غسان أحمد عثمان، وحزب العهد الوطني.

المعارضة، وعزلها عن المجتمع، بل وتتبع هذه الجماعات في المنفى؛ لمنع أي تأثير لها على المجتمع السوري، إلا أن الأحداث الأخيرة قد أدخلت على المعادلة السياسية عنصراً جديداً لم يحسب له النظام أي حساب؛ إذ اقتحم الشباب السوري المحايد ساحة العمل السياسي بدافع الرغبة في التغيير السلمي، وليس بدافع الانتماء الحزبي أو الأيديولوجي، وهو نمط من الحراك المجتمعي الذي يصعب السيطرة عليه من الناحية الأمنية؛ إذ إن ٧٧٪ من المجتمع السوري هم دون سنة ٣٥، في حين تُقدر بعض المصادر أن نسبة الشباب السوري بين سن ١٥ و ٣٥ عاماً تقدر بحوالي ٦٦٪ من أبناء المجتمع.

وعلى الرغم من التطور الذي شهده المجتمع؛ إلا أن أجهزة الأمن لا تزال مصرة على التعامل معه بأساليب القمع المتمثلة في: حملات الاعتقال العشوائي، والعقاب الجماعي، واقتحام المدن وقطع الخدمات عنها، وقتل المتظاهرين، وتعذيبهم والتكيل بهم في الشوارع، وشن الحملات الإعلامية التي تتبع نموذج «غوبلز» في العهد النازي، وما إلى ذلك من وسائل لا تُجدي نفعاً في السيطرة على الانفجار الاجتماعي الذي تسببت به سلسلة من الأخطاء المتراكمة عبر أربعة عقود من حكم آل أسد.

٣- التحولات الإقليمية:

تتمثل أبرز التحولات الإقليمية في تراجع شعبية إيران في العالم العربي؛ حيث بدأت الشعوب العربية تُظهر المزيد من الوعي والحذر تجاه توسع النفوذ الإيراني، وما يحمله في طياته من عناصر طائفية وشعوبية تحت أستار المقاومة.

وتزامن التراجع الإيراني مع ظهور الدور التركي، ورغبة حكومة العدالة والتنمية في ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية من ذي قبل، وهو أمر لم يفتن لتبعاته نظام بشار، الذي فشل في قراءة متغيرات الوضع الإقليمي.

أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار)، فقد اتسع نفوذها بصورة لافتة للانتباه؛ حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف، وقد بلغت ثروة أسرته مليارات الدولارات، واستغلوا روابطهم السياسية لتحقيق المكاسب الاقتصادية، ومن ذلك هيمنتهم على المصرف العقاري، وعلى التجارة الحرة المعفاة من الضرائب في المطارات، وكذلك على قطاع الاتصالات.^(١)

٢- السخط المجتمعي:

الناتج عن عدم استيعاب النظام للتحويلات التي مر بها القطر السوري في الفترة: (١٩٧٠-٢٠١١م)؛ فعندما وقع انقلاب حافظ أسد عام ١٩٧٠م، كان عدد سكان سوريا: ٦,٣٥٠,٠٠٠ نسمة، وبحلول عام ٢٠١٠م تضاعف هذا الرقم نحو أربعة أضعاف؛ حيث بلغ: ٢٢,٥٥٥,٠٠٠ نسمة، وعلى الرغم من ذلك فإن البنية الاقتصادية للقطر السوري لم تتواءم مع متطلبات التغيير، وانعكس ذلك على المجتمع السوري الذي عانى في عهد بشار من افتقار العدالة الاجتماعية؛ فارتفع معدل الفقر من: ١١,٥ بالمائة عام ٢٠٠٠م إلى ٣٤,٣ بالمائة عام ٢٠١١م؛ حيث صُنفت سوريا في هذا العام بالمركز ٩٧ عالمياً من حيث جودة الحياة، والمركز ١١١ لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وبدلاً من الاهتمام بتطوير البنية الاقتصادية، والعمل على تحقيق إصلاحات تُخرج البلاد من أزمتها الخانقة، ارتكزت سياسة النظام السوري على تشديد القبضة الأمنية لمنع انتشار مظاهر السخط الشعبي بين فئة الشباب، فاندردت سوريا إلى المركز ١٥٤ من حيث احترام حقوق الإنسان.

وفي هذه الأثناء استمرت فلسفة أجهزة الاستخبارات على بنيتها «السبعينية»؛ حيث قام نشاطها في عهد بشار على بذل المزيد من الجهود لتفكيك أحزاب

(١) فلاينت ليفريت (٢٠٠٥م) وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ١٦٨-١٦٩.

في ظروف إنسانية صعبة؛ حيث تستخدم السفارات السورية خدماتها القنصلية كوسيلة للضغط عليهم، وتمتنع عن إجراء معاملاتهم دون موافقات أمنية، وترفض منح المعارضين منهم جوازات السفر.

ونتيجة لهذا التعامل العدائي غير المبرر، فقد أصبح تغيير النظام أولوية عند ملايين المغتربين السوريين الذين حُرِّموا من أوطانهم عقوداً؛ بسبب التضييق الأمني والاقتصادي، ولا يمكن تجاهل الإمكانيات

المتوفرة للمغتربين السوريين في دعم جهود تغيير النظام بالوسائل السلمية غير المتاحة لمواطنيهم في الداخل.

ثالثاً: تأثير مرتكزات النظام السوري على مرحلة ما بعد الثورة:

١- غياب البدائل السياسية الناضجة:

أخطر ما تواجهه الثورات بعد تحقيق أهدافها هو الاختلاف في تفسير الشعارات التي رُفعت في مرحلة الحراك الوطني، وعدم القدرة على تقديم بدائل سياسية ناضجة للنظام الذي نجحت الثورة في الإطاحة به.

لقد نجح النظام الشمولي في تغييب المجتمع السوري عن الحراك السياسي الناضج، ومنعت أجهزة الأمن فرص التفاعل السياسي لمدة خمسة عقود، مما أوجد حالة من الفراغ في مجال البناء السياسي للمجتمع.

وقد نبّه إيلي خضوري إلى خطورة إقحام منظومات فكرية لا تتناسب مع المجتمع، مؤكداً على أن المبادئ العلمانية-القومية التي تبنتها السلطة الحاكمة في العهد الفيصلي هي التي أدت إلى ظهور نظام الكانتونات الطائفية في مرحلة الانتداب الفرنسي، ففي مقال له عن سياسة الأقليات في الشرق الأوسط أشار خضوري إلى أن كلمات: «الأقلية»، و«الأكثرية»، و«القومية»، و«سيادة الشعب»، هي مصطلحات غريبة

فقد فتح النظام السوري في العقد الماضي الباب على مصراعيه أمام النفوذ الإيراني، وقام بتشجيع نشاطه السياسي، ووَقَّر الدعم للخلايا الطائفية التي اتخذت من دمشق قاعدة لها، وفي هذه الأثناء أخذت سوريا تبتعد عن شعارات القومية العربية التي رفعتها في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومثلت سياسة الانفتاح السوري على طهران دعماً للتوجهات الشعبوية التي ضاقت الدول العربية بها ذرعاً، خاصة وأن خلايا «حزب الله» - المدعومة من قبل

سوريا- قد استهدفت هذه الدول في أمنها واستقرارها.

وبالإضافة إلى استعداد الدول العربية ضد سوريا، أخذ بشار يفقد جميع التوازنات التي ورثها عن والده؛ حيث تعرضت السياسة الخارجية

السورية في الفترة: (٢٠٠٠-٢٠١١م)، لعدة نكسات من أبرزها: فقدان السيطرة على القضية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، ونشاط المعارضة الكردية بعد تسليم أوجلان، والتوتر مع الحدود العراقية إثر الغزو الأمريكي، وإرغام القوات السورية على مغادرة لبنان بعد مقتل الحريري، وتعميق عزلة سوريا عن محيطها العربي؛ نتيجة الإمعان في دعم مشروع التوسع الفارسي.

وانعكس سوء إدارة بشار للملفات الخارجية على بنية نظامه؛ الذي أصبح يتعامل بحساسية مفرطة تجاه الشؤون الخارجية، إلى درجة جعلت من مصطلح «الخارج» تهمة كبيرة يوجهها النظام السوري ضد معارضيه، وقد أدى هذا التوجس الأمني من «الخارج»؛ إلى انفجار قبلة المغتربين السوريين؛ حيث قدرت بثينة شعبان عام ٢٠٠٧م - وكانت وزيرة شؤون المغتربين آنذاك- عدد المغتربين السوريين بأكثر من ١٥ مليون نسمة، في حين رفعت بعض المصادر تقديراتهم إلى أكثر من ١٨ مليون مغترب، تعيش الغالبية منهم

الكاثوليك، الكلدان، الموارنة، واللاتين. ويشكل المسلمون السنة أكثر من ثلثي النسيج الاجتماعي في سوريا.

وقد مثلت المطالب الفئوية عبر التاريخ بوابة للتدخل الأجنبي في المجتمع؛ حيث وجدت لدى بعض الأقليات العرقية أو الطائفية نزعة الاتجاه نحو الخارج؛ بحثاً عن مصادر القوة والامتداد، ولفنادي تذييبها ضمن الأغلبية في إطار المجتمع.

وعلى الصعيد نفسه؛ شكّلت البنية الديمغرافية للقطر السوري مشكلة تتعلق بارتباط الطوائف بالأقاليم؛ حيث إن انتماء الأقليات الطائفية لا يعكس اعتناق معتقد فحسب؛ بل إنه يمثل انتماء إقليمياً وعشائرياً لأبناء الطوائف في الوقت نفسه؛ حيث تقيم غالبية عشائر العلويين في جبال الأنصارية، وغالبية الدروز في جبل العرب؛ حيث لاحظ فان دام بأن نسبة ١, ٦٢٪ من العلويين يعيشون في جبال الأنصارية، بينما كانت تتركز الغالبية العظمى من الدروز في جبل العرب بنسبة ٧, ٨٧٪، ويقوم الإسماعيليون في منطقتي مصياف والسلمية. وبناء على ذلك، فإن الانتساب إلى الطائفة يمثل انتماء اعتقادياً - عشائرياً - إقليمياً في آنٍ واحد، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً للمسلمين السنة أو حتى للمسيحيين.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن أبناء الطوائف كانوا يشكلون أقليات صغيرة في سورية، إلا أنهم تمتعوا في العقود الماضية بمميزات لم تكن متاحة للأغلبية من أبناء السنة، وهي سياسة تبنها الفرنسيون في مرحلة الانتداب، ورسّخها نظام الحكم في الفترة: ١٩٦٣-٢٠١١م. وقد يمثل سحب هذه الامتيازات من الطوائف مشكلة يجب التعامل معها بحذر.

٣- تصحيح علاقة الجيش بالسلطة والمجتمع:

ارتبط تاريخ الجيش السوري في مرحلة ما بعد

أقحهما المنظرّون القوميون في أنظمة الحكم الناشئة في الدول العربية لتحقيق الاستقرار والتوازن السياسي، ولكنها لم تحقق نجاحاً في البيئة الشرقية؛ التي كوّنت تجربة أخرى تعتمد على منظومة إدارية مغايرة من المصطلحات تقوم على: «الشورى»، و«الإجماع»، ونظام «الملة»، وغيرها من المفاهيم التي شكّلت في مجملها نظاماً متعدداً يختلف تماماً عن النمط الغربي.⁽¹⁾

وقد أدت عملية إقحام هذه المفاهيم بصورة سطحية على نظام الحكم في سوريا إلى إحداث اختلال في سياسة الأقليات الطائفية؛ فحديث المنظرين القوميين عن: «القواسم المشتركة» لدى غالبية أبناء المجتمع كان يعني بالمقابل وجود «خصوصيات» لا بد من حمايتها عند أبناء الطوائف، مما دعم مطالبهم بالاستقلال.

وكان افتراض وجود «أكثرية» عرقية تطالب بالحكم يؤدي بالمقابل إلى افتراض وجود «أقلية» مضطهدة تطالب بتدخل القوى الكبرى لحمايتها، كما أن فكرة «الاحتكام إلى الشعب» في تلك المرحلة كانت تعني بالضرورة تسليم السلطة التشريعية إلى غالبية المجتمع السوري الذي كان يعاني من التجهيل والانقياد لعوائل إقطاعية محددة، مما ينعكس بصورة سلبية على الأقليات التي لم يكن النظام العلماني يعترف لها بأية ميزة عن سائر المواطنين.

٢- إشكالية التجانس الإقليمي والمجتمعي:

يتكون المجتمع السوري من أقليات عرقية كالأكراد، والشركس، والأرمن، والتركمان، والسريان، وأقليات دينية كالنصارى، واليهود، واليزيديين، وأقليات طائفية كالعلويين والدروز والإسماعيليين. علماً بأن المذاهب المسيحية المعترف بها في سورية هي ١١ مذهباً، وهي: البروتستانت، النساطرة، الروم الأرثوذكس، الأرمن الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، السريان

(2) Van Dam, N. (1987) <Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite>, The Middle East Journal, vol. 32, no 2, (spring 1987). pp. 201-210.

(1) Kedourie(1988), "Ethnicity, Majority and Minority in the Middle East", in MiltonE.and RabinovichI., editors (1988); Ethnicity, Pluralism and the State, London, pp.25-31.

المواطنين في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وهو ذاته ما حدث في غضون ثورة عام ٢٠١١م، ولا شك بأنه ستطراً حاجة ملحة لإجراء تحقيقات مستقلة تتبعها مشاريع مصالحة وطنية؛ لاستعادة الثقة، ورأب الصدع، ومعالجة الشرخ الاجتماعي الخطير الذي تسببت به القوات المسلحة السورية عندما وجهت سلاحها نحو أبناء الوطن.

تؤكد الدراسات الغربية أن النظام السوري قد فقد جميع مرتكزاته: الفكرية والأمنية، والاقتصادية على حد سواء، وهو يقف على مفترق طرق تؤدي جميعها إلى مآل واحد وهو السقوط؛ إذ إن الاستمرار في تبني النهج الأمني لمواجهة السخط الشعبي سيؤدي حتماً إلى الانهيار، أما إذا اختار النظام طريق الإصلاح فإنه سيواجه المصير نفسه؛ لأن بنيته الصلبة لا تسمح له بإعادة تكييفها وفق مشروع إصلاح جديد، فعندما تولى بشار الحكم عام ٢٠٠٠م، توجهت إليه إحدى الصحف الأجنبية بسؤال حول أولوياته في العهد الجديد، فأجاب قائلاً: «كل ما أتطلع إليه هو أن أرفع أركان البنيان الذي شيّده والدي»!

الانتداب (١٩٤٦-١٩٧٠م) بسلسلة انقلابات عصفت باستقرار النظام الجمهوري؛ حيث قام ضباطه بإضعاف الحكم المدني، وتولي أعلى مناصب الحكم، ومن أبرز هؤلاء: حسني الزعيم، وسامي الحناوي، وفوزي سلو، وأديب الشيشكلي، وأمين الحافظ، وحافظ أسد.

وفي هذه الأثناء أنفقت سورية أكثر من نصف إيراداتها على الجيش، ولكن المردود لم يكن متناسباً مع حجم الإنفاق، فقد أخذت الجبهة الجنوبية الشرقية للكيان الجمهوري تتقلص بصورة تدريجية منذ حرب ١٩٤٨م، حتى فقدت الجولان بالكامل، بينما انشغلت فرق الجيش في دمشق باحتلال رئاسة الأركان ومبنى الإذاعة، وصياغة البيان رقم (١).

وعندما توقفت الانقلابات سنة ١٩٧٠م أخذت القوات المسلحة تتحول إلى مؤسسة قمع محلي؛ حيث شرعت الفرق العسكرية في شن حرب داخلية واسعة النطاق؛ لتمشيط المدن السورية من جميع أنواع المعارضة، ولم تكن قذائف الدبابات والمدفعية الثقيلة ومنصات الصواريخ قادرة على التمييز بين المؤيد والمعارض، فحصدت الآلة العسكرية أرواح عشرات الآلاف من

معلومات إضافية

قوى المعارضة في سوريا

من أبرز الأحزاب السياسية المعارضة في سوريا:

الحزب الشيوعي:

تأسس عام ١٩٢٤م وعُرف تاريخياً بنشاطه ونفوذه بسوريا، وخاصة عام ١٩٥٨م، وكان معارضاً للوحدة مع مصر؛ لذلك تعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة إبان عهد الوحدة.

شهد الحزب توتراً داخلياً من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢م، وانقسم إلى جناحين: جناح خالد بكداش، وجناح رياض الترك المعروف باسم الحزب «الشيوعي/ المكتب السياسي»، وانضم إلى تحالف المعارضة اليسارية «التجمع الوطني الديمقراطي» منذ تأسيسه عام ١٩٨٠م.

ويعتبر قائد الحزب الشيوعي المحامي رياض الترك أحد أبرز الوجوه المنادية بالديمقراطية في سوريا. وتعرض للسجن مراراً، وكان آخر ذلك اعتقاله أول سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م حتى شاعت بدمشق تسميته بـ«مانديلا» سوريا، وقد أُفرج عنه يوم ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

جماعة الإخوان المسلمين:

تأسست الحركة عام ١٩٤٢م على يد الدكتور مصطفى السباعي، ويشغل منصب مراقبها العام حالياً رياض الشقفة، وتعد امتداداً لجماعة الإخوان في مصر التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨م.

شارك إخوان سوريا بفاعلية في كافة مجالات العمل السياسي، ودخلوا البرلمان، وشاركوا في الحكومة حتى عام ١٩٦٢م؛ حيث دخلت الجماعة في خلافات ومواجهات مع الدولة.

وبعد مجزرة النظام السوري في حماة في فبراير ١٩٨٢م غابت الجماعة عن الحياة السياسية؛ لأن القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠م الذي أصدره الرئيس الراحل حافظ الأسد اعتبر الحركة محظورة، ويعاقب كل من ينسب انتماءً لها بالإعدام.

وفي عام ٢٠٠٦م ساهمت الجماعة بتشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارضة في المنفى مع عبد الحلیم خدام النائب السابق للرئيس، الذي كان قد انشق عن النظام، وانسحبت منها بعد ثلاث سنوات، وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة أوائل عام ٢٠٠٩م علقت جماعة الإخوان معارضتها لنظام الرئيس بشار الأسد.

وعقب نجاح الثورة الشعبية في مصر وتونس بإسقاط رئيسي البلدين، هدد إخوان سوريا بالعصيان المدني والنزول إلى الشارع «إذا واصل النظام سياسة التضييق على الشعب».

جبهة الخلاص الوطني:

أعلن عن تشكيلها في العاصمة البلجيكية بروكسل عام ٢٠٠٦م بحضور خدام، ومراقب الإخوان حينذاك صدر الدين البيانوني وممثلين لتيارات ليبرالية وقومية سورية معارضة في المنفى.

وتبنت جبهة الخلاص الوطني السورية المعارضة تغيير نظام الرئيس بشار الأسد بالطرق السلمية.

وفي أبريل/ نيسان ٢٠٠٩م أعلنت جماعة الإخوان انسحابها من جبهة الخلاص، معتبرة أن «عقدها انفرط عملياً، وأنها أصبحت عاجزة عن النهوض بمتطلبات المشروع الوطني، ونتيجة للتباينات الداخلية التي ظهرت داخل الجبهة بشأن التعاطي مع القضية الفلسطينية».

حركة العدالة والبناء:

تأسست في لندن عام ٢٠٠٦م، وتعتبر إعلان دمشق الموقع عليه من قوى سياسية عديدة في سوريا، المظلة الأكثر قبولاً لدى السوريين. ورفضت الحركة الانضمام إلى جبهة الخلاص المشكلة من خدام والإخوان، قبل أن تتسحب الأخيرة من تلك الجبهة.

وتطالب في ميثاقها التأسيسي بنظام حكم يعطي أولوية للحريات والتداول السلمي للسلطة، وإلغاء قانون الطوارئ، وهو ما يتلاقى مع إعلان دمشق. كما تدعو الحركة لإطلاق حرية العمل السياسي وتشكيل الأحزاب وعودة جميع المنفيين والسجناء السياسيين.

حزب الإصلاح

تأسس في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على يد فريد الغادري، وهو سوري يحمل الجنسية الأمريكية، ويطلق عليه جليبي سوريا تشبيهاً له بالسياسي العراقي أحمد الجليبي، الذي تعاون مع الولايات المتحدة لغزو بلاده عام ٢٠٠٣م.

ويرى الإصلاح نفسه بديلاً لخيارين هما: حزب البعث الحاكم في سوريا وجماعة الإخوان المسلمين المعارضة، ويختصر الحزب برنامجه في تأييد إسقاط النظام السوري بمساعدة أميركية، على غرار ما حدث في العراق، وإقامة تعاون مع إسرائيل.

التجمع الوطني الديمقراطي:

يعتبر بمثابة الطرف الموازي للجبهة الوطنية التقدمية، فما تجده هنالك في الحكومة من أشكال حزبية تجده هنا في المعارضة، وبالأسماء نفسها غالباً.

ويتشكل التجمع من خمسة أحزاب سياسية يسارية هي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وحزب العمال الثوري العربي، وحركة الاشتراكيين العرب.

حركة الاشتراكيين العرب:

انقسمت هذه الحركة على نفسها، مثل أغلب التيارات السياسية السورية، فصار فصيل منها مع النظام، ويحمل الاسم نفسه، واختار الفصيل الثاني صف المعارضة، ويرأسه عبد الغني عياش.

ولم نجم هذه الحركة في الخمسينيات حين ظهر السياسي الحموي الكارزمي أكرم الحوراني الذي اشتهر بضلوعه في جميع الانقلابات التي عرفتها سوريا في الخمسينيات.

تعرضت الحركة لهزات قوية في النصف الثاني من القرن العشرين، من أبرزها: توقيع زعيمها الحوراني على وثيقة الانفصال، ومخاصمته جمال عبد الناصر علناً. وهو ما أفقدها كثيراً من بريقها، وقلص أنصارها في الشارع السوري.

الاتحاد الاشتراكي العربي:

تأسس عام ١٩٦٤م بتجمع عدد من التشكيلات السياسية السورية ذات التوجه الناصري في حزب واحد (حركة القوميين العرب، حركة الوجوديين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي السوري).

حزب العمال الثوري:

هو تشكيلة سياسية ذات توجه ماركسي، يتزعمها طارق أبو الحسن، وأصبح الحزب عضواً في التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه عام ١٩٨٠م.

حزب العمل الشيوعي:

تأسس منتصف السبعينيات تحت اسم رابطة العمل الشيوعي، ثم تحول إلى حزب العمل الشيوعي، نشط سراً في عقد الثمانينيات، وقمعه نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد بشدة، واستمر هذا القمع مثلما يشير الحزب طوال عهد الأسد الابن.

حزب الحداثة والديمقراطية:

هو حزب كردي علماني ليبرالي غير معترف به، يعود تاريخ تأسيسه إلى عام ١٩٩٦م، ويهدف -كما يقول برنامجهم- إلى مقاومة الاستبداد وكشف جذوره الثقافية، ودمقرطة الحياة السياسية في سوريا.

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي:

تأسس في سوريا عام ١٩٧٠م، وهو غير معترف به، ويعد امتداداً للحزب الديمقراطي الكردي، ويهدف إلى تحقيق ما يسميه رفع الاضطهاد القومي عن الأكراد في سوريا، وإدارة المناطق الكردية ذاتياً في إطار وحدة البلاد.

ويسعى كما يؤكد لبناء الدولة الحديثة على أسس من الديمقراطية، والشراكة، واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، وإصدار وسائل إعلامية بالكردية.

المصدر:

الجزيرة نت، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/605F9657-EC6C-4754-A38B-989C563CB129.htm>



الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي

د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط.
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية.

ملخص الدراسة

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، ومكّن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتتسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها، ووصولها لغاياتها؛ وفقاً للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

وقد تميزت الثورة الليبية بخصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

تناقش الدراسة مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، وتستقرئ خصوصيات هذه الثورة، ووجاهة ومبررات القيام بها، ومسّرات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

كما تستقرئ الدراسة طبيعة الثورة الليبية، وهل كانت مجرد نتاج لتراكمات ثارية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية مستبد؟ أم هي استلهاً واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

ترى الدراسة أن التحدي المطروح الآن بحدّة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيلولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحرّرة.

إن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقت الكامنة للشعب الليبي، ولقدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليست إلا البداية التي تتهددها العديد من المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأسوأ أو تحقيق الارتكاس، والتي تتعين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأساس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بين المرجعيات الفكرية المتعددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإسلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تتكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيداً عن منطق المحاصصة، والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍ أو مكسب جزئي تفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي



د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية

مقدمة:

تستهدف هذه الورقة البحثية مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، كما أنها تستقرئ خصوصيات الثورة، ووجهة ومبررات القيام بها، ومسرعات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، وممكن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها ووصولها لغاياتها؛ وفقاً للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

إن للثورة الليبية خصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

ومن هذا المنطلق تكتسي تساؤلاتنا وجاهتها ومشروعيتها:

فهل قامت الثورة الليبية لمجرد الارتداد إلى المقومات السابقة كالمملكة، فحملت العلم السابق ذاته في خطوة أشبه ما تكون بالحنين إلى الماضي أو لحكم بائد، وانبثقت من مدينة سُلبت الحكم منذ الستينيات؟

أليس من المفارقة أن التدخل الغربي الذي تجاوز كل النصوص المؤسسة لحماية المدنيين في قراءات توسعية لم يواجه على مستوى الشارع العربي المسلم بالتنديد المطلوب كما كنا نشهده سابقاً؟

هل كانت الثورة الليبية نتاجاً لتراكمات تأرية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية لمستبد؟ أم هي استلهاً واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

إن التحدي المطروح الآن بجدّة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة بعد زوال نظام مارس التدمير المنظم للنخب، وعمل على تقويض بذور انبثاق المؤسسات الأهلية التي لم يرخص منها نظام القذافي إلا اثنتين: إحداهما لابنه، والأخرى لابنته!!

كيف يبدو مشهد ليبيا ما بعد الثورة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحررة، مع تشققات في جدران الوحدة الوطنية بين التشكيلات القبلية وبلاد لم

صارم، ويمارسون أسلوب الحياة البدوية القائم على الزراعة وتنمية المواشي^(٢).

ويقوم ذلك التجانس بين العناصر البشرية في ليبيا

على نوع من التفاعل بين

السكان البدو (العرب في

عمومهم)، والذين يشكلون

الغالبية العظمى من السكان،

وسكان الحضر (البربر في

معظمهم) الذين يمارسون

الزراعة في المدن والأرياف

على غرار نظرائهم في

الشاطئ الجنوبي للبحر

الأبيض المتوسط. وضمن مسار هذا التفاعل استطاع

السكان البدو أن يفرضوا على المجتمع نمط العيش

الخاص بهم، فظلت حياة البلد في عمومها يغلب عليها

طابع البداوة. هذا الطابع البدوي القبلي هو الذي يفسّر

بحسب البعض^(٣) ضعف تغلغل المؤثرات الخارجية في

النسيج الاجتماعي والثقافي الليبي، على الرغم من

تمتع البلد بحدود بحرية طويلة، واختراقه من طرف

المسالك الصحراوية وطرق القوافل العديدة.

جذور وتجليات الحكم الفردي:

في مساء ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩م نجح عدد

صغير من الضباط^(٤) بقيادة النقيب معمر القذافي^(٥)

(2) François Burgat et André Laronde, La Lybie, Que sais-je?, Paris, 2003, Introduction, p.3.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كان عددهم غداة الإعلان عن الانقلاب ١٢ وهم: معمر القذافي، عبد السلام جلود، مختار عبد الله القروي، بشير الصغبر الهاودي، عبد المنعم الطاهر الهوني، مصطفى الخروبي، عمر المحيشي، الخويلدي الحميدي، محمد نجم، عواد علي حمزة، أبو بكر يونس جابر، أبو بكر المقرئ. ومن الجدير بالذكر أن أسماء هؤلاء الضباط لم تعرف إلا بعد مضي ٤ أشهر على الانقلاب، كما اللائحة كانت دائماً متغيرة.

(٥) وُلد معمر القذافي الابن الوحيد (من الذكور) لأبوين بدويين عاشا في صحراء سرت في الوسط الليبي، هما أبو منيار وعائشة في التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٤٢م. حظي بتعليم متوسط في المدرسة القرآنية قبل دخوله إلى المدرسة النظامية والثانوية بسرت ثم سبها. أظهر منذ صباه ميلا إلى العمل السياسي، وكان متأثرا جداً بالمثل الناصرية. =

تعرف التعددية إلا على المستوى العرقي، ولم تتصهر في التيارات الحديثة، وتثور بها مخاطر استفحال الخلاف بين الثوار حول هوية الدولة ومرجعيتها؟! أي مستقبل للشورة الليبية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي يشكّل سوء توزيع الثروة، والهاجس الأمني الداخلي والإقليمي، وصراع القوى العظمى مجرد جزء منها؟! هذه التساؤلات وغيرها هي التي سنعالجها لرصد وتوصيف الظاهرة الليبية، وتحليل معطياتها وصولاً إلى استشراف مآلاتها.

تأصيل:

على الرغم من تعدد القوى الخارجية التي تبادلت

السيطرة على ليبيا^(١) (اليونان والفينيقيون، والرومان،

والوندال، والعرب، والعثمانيون، والإيطاليون، والإنجليز،

والفرنسيون) إلا أن البلد لم يحصل أبداً على إدارة

موحدة لأقاليمه الثلاثة (المدن الثلاث Tripolitaine،

وقورينا (الجبل الأخضر) Cyrénaïque، وفزان

(Fezzan) إلا في سنة ١٩٣٤م في ظل الاحتلال

الإيطالي قبل أن يحصل على استقلاله سنة ١٩٥١م.

وعلى الرغم من استمرار هذا التقسيم الجغرافي

منذ فجر التاريخ إلى اليوم، إلا أن البلد ظل محتفظاً

إلى حد ما بوحدة طبيعية وبشرية، جعلته متميزاً في

نفسه عن المشرق والمغرب. أما من الناحية البشرية

فتستمد البلاد وحدتها من تجانس نسبي لسكانها

الذين كانوا ولا يزالون ينتظمون ضمن إطار قبلي

(١) «ليبيا» كلمة مشتقة من اسم قبيلة بربرية تسمى «الليبو» (Lebou) عرفها قدماء المصريين، إلا أن اليونان هم أول من أطلق هذه التسمية على البلد، ثم جرى تعميمها في العهد الروماني لتطلق على عموم إفريقيا الشمالية. ومع احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١م أعيد إحياء التسمية لتشمل مجمل الأراضي الواقعة بين نهر النيل شرقاً، وجبل نفوسة (الجبل الغربي) غرباً : انظر في هذا الخصوص:

Jean-Marie Blas de Roblès, Lybie grecque, romaine et byzantine, Edisud, Paris, 1999, p.12.

من أشكال الفوضى، وخارجياً في سلسلة من المعارك العسكرية والسياسية الخاسرة.

لعل مما يثير الانتباه أن هذا البلد ظل إلى حين قيام ثورة ٢٣ فبراير أكثر بلدان المغرب العربي الخمسة ندرة في المعلومات القابلة للتوثيق. وقد أدى هذا الوضع بالباحثين والمتابعين للشأن الليبي إلى تضخيم الخطاب الرسمي للدولة ورئيسها على حساب الديناميكيات الاجتماعية التي تصعب ملاحظتها. فقد ظلت ليبيا إلى وقت قريب جداً من أكثر بلدان المنطقة التي تبدو فيها إرادة الحاكم حاسمة في شتى الميادين، وذلك نتيجة «لتركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة، وغياب حكم القانون»^(١) في ليبيا كما في غيرها من البلدان العربية.

فقد عمل نظام القذافي -مثله مثل باقي الأنظمة الفردية- على طمس العلاقة بين النظام السياسي والدولة وشخص الزعيم^(٢). وهذا ما تُظهره خطابات القذافي الأخيرة التي حاول فيها أن يثبت أنه هو والدولة وجهان لعملة واحدة، وأن كل محاولة لعزله مماثلة لتهديد الكيان الليبي بمجمعه.

القذافي والسياسة الخارجية:

وعلى المستوى الخارجي باشر النظام سياسة خارجية مضطربة، تراوح بين التوجه الاشتراكي، والقومي والإفريقي، وكذا الصدام مع الغرب قبل أن يؤسس لعلاقة جديدة مع الغرب في نهايات حكمه، وقد بدأت مواجهة معمّر القذافي مع الغرب مبكراً في السنوات الأولى من عمر النظام، عندما أجبر الولايات المتحدة على إخلاء قواعدها العسكرية في ليبيا، تزامن ذلك مع مساعيه برفقة زميله عبد السلام جلود سنة ١٩٧٠م لزيادة أسعار النفط لأول مرة في

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٨٨.

(2) Source: <http://www.sis.gov.eg>

في وضع حد لنظام الملك العجوز إدريس السنوسي الذي كان حينها في رحلة علاجية سنوية إلى تركيا.

وفور استيلائه على السلطة اعتمد الزعيم الشاب في بداية الأمر أسلوباً في الحكم يقوم على اشتراكية الدولة الممزوجة بالقومية العربية. فقام بتأميم بعض المؤسسات وخاصة تلك التي كان يملكها رعايا إيطاليون. وفي سنة ١٩٧٧م أعلن «سلطة الشعب»، وقام بتغيير اسم البلد من «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»، وأطلق «اللجان الثورية»، وحظر التعددية الحزبية. وبعد إعلان «سلطة الشعب» أسّس «المحاكم الشعبية» لتصفية خصومه السياسيين.

ومن الجدير بالذكر أن المادة ١٧ من «إعلان سلطة الشعب» (الدستور) تحظر كل نشاط سياسي مستقل. وقد سجن القذافي بموجب هذه المادة مئات من الأشخاص حكم على البعض منهم بالإعدام «وبما أن القذافي يعتبر أنه يجب الحكم بالموت على كل من ينشئ حزياً سياسياً (من تحزب خان)، فإن العشرات من المعارضين قد عُوقبوا بالإعدام شنقاً، أو بقطع الأطراف، إعدامات كانت غالباً ما تنقل مباشرة على التلفزيون.

وقد مهّدت تلك الممارسات لـ«دكتاتورية من أعتى الدكتاتوريات في العالم» وضعت البلد داخلياً في شكل

= وبشخصية الرئيس جمال عبد الناصر. لهذا السبب شكّل أول خلية سرية للعمل السياسي سنة ١٩٦١م، لكنه طُرد من المدرسة النظامية في سرت بسبب نشاطه السياسي، مما اضطره لمواصلة دراسته في سبها. واصل القذافي دراسته في الجامعة الليبية (القانون)، ثم دخل بعد ذلك الأكاديمية العسكرية بينغازي سنة ١٩٦٣م؛ حيث شكّل برفقة عدد من أصدقائه حركة سرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي الموالي للغرب. أرسل إلى بريطانيا بعد تخرجه من الأكاديمية العسكرية للتدريب وعاد إلى البلد سنة ١٩٦٦م، وتُمن ضابطاً في سلك الاتصالات. وفي الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٩م حينما كان في السابعة والعشرين من عمره قاد انقلاباً عسكرياً ضد الملك إدريس المهدي السنوسي، بعد أن كان من المقرر أن يتنازل هذا الأخير لابن أخيه عن العرش بسبب المرض. انظر في هذا الخصوص:

François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.59.

نجاحة مع نظام القذافي الذي اضطر إلى مراجعة سياساته الخارجية، والبحث عن استعادة مكانته على الساحة الدولية. من أجل ذلك قام بتسليم رجلي المخابرات الليبية المتهمين في هجوم لوكربي؛ لمحاکمتها أمام القضاء الاسكتلندي. وهو ما أدى إلى إلغاء العقوبات الأممية على ليبيا، وإعادة العلاقات مع المملكة المتحدة. وأعقب ذلك في سنة ٢٠٠٣م اعتراف ليبيا رسمياً بـ«مسئولية عملائها» عن هجوم لوكربي، وقبولها دفع تعويضات بلغت ١٦ و٢ مليار دولار إلى أسر الضحايا، ونتيجة لذلك تم رفع العقوبات الأممية بشكل كلي والأمريكية بشكل جزئي^(١).

وقام نظام القذافي بتدعيم تلك الخطوة بموافقته على التخلي الطوعي عن برنامج النوي، وتوقيعه سنة ٢٠٠٤م على اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تزامنت هذه المساعي الخارجية مع محاولات داخلية للإصلاح الاقتصادي؛ حيث عملت ليبيا «الاشتراكية» على تخفيف تشريعاتها؛ لتتلاءم مع اقتصاد السوق، ونجم عن ذلك تدفق للاستثمارات، وولوج للشركات الدولية للأسواق الليبية، وبدا أن النظام الليبي قد أصبح عضواً فاعلاً في الأسرة الدولية.

الأسباب الاجتماعية والتاريخية للثورة الليبية:

لمعرفة أثر الجوانب الاجتماعية في الثورة الليبية، يتعين تحديد السياق الذي تشكّل فيه الثورة الليبية جزءاً مما أطلق عليه عمومًا الثورات العربية.

ولعل من السهل لمتتبع الثورات العربية التي نجحت حتى الآن (تونس، ومصر) أو الجارية (اليمن، وسوريا) أن يلاحظ أنها تتميز بعدد من السمات نجدها تتكرر مع الثورة الليبية مع بعض الاستثناءات، وهذه السمات هي:

(٢) المرجع السابق.

تاريخه، وهذا الأمر هو من الأفعال التي صنّفت أيضاً في خانة «الاعتداء» على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المصنّعة.

لكن تلك الأفعال «العدائية» لم تكن كافية لدى الغرب لاتخاذ موقف حازم من الشاب الطموح. إلا أن نظام القذافي تبنى سياسة دعم ما سُمي بـ«حركات التحرر»، ومن ضمنها بعض الحركات اليسارية في أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ متهمه إياه بالقيام بعمليات إرهابية^(١)، إلى أن وقعت القنعة لدى الولايات المتحدة بأن نظام القذافي لا يمول الإرهاب الدولي بالمال والسلاح فحسب، بل يمارسه بشكل مباشر.

عندها تعرض نظام القذافي للعزلة الدولية بعد اتهامه بالضلوع في بعض العمليات الإرهابية مثل هجوم لوكربي في اسكتلندا سنة ١٩٨٨م ضد طائرة مدنية أمريكية نجم عنه وفاة ٢٧٠ شخصاً، على الرغم من أن تورط ليبيا في ذلك الهجوم لا يزال يثير شكوكاً متزايدة؛ والهجوم على طائرة UTA الفرنسية سنة ١٩٨٩م ذلك الهجوم الذي بلغ عدد ضحاياه ١٧٠ شخصاً؛ والهجوم على ملهى ليلي للجنود الأمريكيين في برلين.

هذه الاتهامات لنظام القذافي بدعم الإرهاب الدولي أدت بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاهه، من التهديد بالقوة إلى استخدامها الفعلي. فقامت في ١٥ أبريل سنة ١٩٨٦م بالهجوم على طرابلس وبنغازي. ويبدو أن استعمال القوة لم يكن كافياً، فعمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا سنة ١٩٩٢م.

ويبدو أن سلاح العقوبات والعزلة الدولية كان أكثر

(١) اتهم القذافي بدعم العديد من التنظيمات المسلحة التي تقوم بعمليات إرهابية، مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، ومنظمة إيتا الباسكية (ETA) والألوية الحمراء... وتمويلها بالأسلحة والمتفجرات.

البلاد بأسرها. ونفس الكلام أيضاً ينطبق على سقف مطالبها: هل كانت مطالب جزئية كحل مشكلة البطالة، والفساد المالي والإداري، والحريات العامة.. أم أنها تتعدى ذلك إلى العمل على اقتلاع النظام من جذوره. فلم يكن أحد يتوقع عندما أحرق محمد البوعزيزي نفسه أن الأمر سيستعدى حدود مدينته الفقيرة (سيدي بو زيد) المصنفة محلياً في «مناطق الظل»، وعندما تحرك الشباب في بنغازي لم يتوقع أحد أن الأمر سيستعدى حدود مدينة مهمشة سياسياً واقتصادياً بعد أن كانت في

معظم فترات التاريخ الليبي قطباً اقتصادياً وسياسياً مهماً إن لم تكن الأهم.

وإذا كانت الثورات العربية تندرج في سياق المطالبة بتغيير النظام، والبحث عن حرية اجتماعية معينة، فإن هذه الثورات ستجد لا محالة مخزناً هائلاً من الدعم الشعبي لدى شعوب عانت الكبت والحرمان حتى من الحريات الأساسية، وهو ما يظهره برنامج المسح السنوي للحرية وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية^(٢).

وهذا هو ما يفسر الدفعة القوية التي حظيت بها الثورات العربية عموماً (في تونس ومصر واليمن)، والثورة الليبية خاصة. «فلم يؤد استبداد تلك الأنظمة إلا إلى زيادة الحاجة إلى عدم تقوية الفرصة، علاوة على عنصر المفاجأة الذي هو عنصر مرتبط بالثورات نفسها»^(٤).

لقد كان العنف والطابع المبالغت هما العنصرين

(٢) احتلت ليبيا المرتبة الأخيرة عربياً، وحصلت على الدرجة (٧) مع ملاحظة «غير حرة» في «المسح السنوي للحرية وتصنيفات الدول ١٩٩٨-١٩٩٩م»، دار الحرية (freedomhouse.org). ذكره حسن كريم، الحكم الصالح، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(4) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800

- السمة الأولى الطابع الشعبي:

فهذه الثورات تتميز بلعبة استراتيجية مزدوجة: التعبئة الشعبية، وتخلي النخبة (سياسية كانت، أو عسكرية أو مثقفة) عن دورها؛ ذلك أن «قوة التعبئة الشعبية فيها تعود إلى تخلي النخبة عن الاضطلاع بدورها، والعكس أيضاً صحيح»^(١). وعليه فإن الثورة في مختلف هذه البلدان لم تكن ممكنة لو ظلت محصورة في مخططات النخبة ومناوراتها. لكن هذا لا يعني أن النخب ظلت في موقف المتفرج مما يجري في تلك الدول، بل حاولت ولا تزال تحاول - بقدر معين من التوفيق - أن تتركب حصان تلك الثورات.

ويبدو الأمر في الحالة الليبية أقل خطورة لتضائل دور النخب في البلد؛ لأن الأمر يتعلق بنظام جاثم على المجتمع، سعى بكل قواه إلى القضاء على كل ما يمكنه أن يعترض طريقه^(٢).

أما السمة الثانية فهي «أزمة الدولة»: فإذا ما استثنينا السنوات العشر الأولى من حكم القذافي، التي اهتم فيها بالتنمية، والحرص على قاعدته الشعبية، فإن البلد قد غرق في أزمة الشرعية التي فقدتها في عيون شعبه، بعد أن أصبحت الساحة الدولية ودعم «حركات التحرر» شغله الشاغل.

يضاف إلى ذلك غرق مختلف الدول العربية، وخاصة ذات الأنظمة الشمولية، في أزمات اقتصادية اقترنت بأزمة التشغيل، وشرعية النظام السياسي.

أما السمة الثالثة فتكمن في «عدم توقع موجة الغضب الشعبي»، فقد كان من الصعب معرفة ما إن كانت الثورة ستتوقف عند حدود إقليم معين، أم أنها ستعم

(1) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800.

(٢) المرجع السابق.

صحيح أن هذه المطالب الاجتماعية ما كانت لتشكل خطورة على استقرار النظام لولا مفعول العدوى الذي هو ميزة أخرى من ميزات الثورات العربية التي تتمتع بمفعول توجيهي، على اعتبار أن نجاح إحداها هو مثال في ذاته.

الأسباب الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية):

لكي نفهم أي صراع، مهما كان، لا بد من معرفة أسبابه. وفي الحالة الليبية هناك أسباب دفعت الشباب إلى الشارع قبل أن تتحول الثورة إلى صراع مسلح، ومن بين أكثر هذه الأسباب وجاهة تلك الأسباب الاقتصادية بحسب الخبراء⁽⁴⁾.

رغم الموارد الاقتصادية الليبية الكثيرة، ورغم قلة سكانها إلا أنها مع ذلك لم تستطع بعد مضي أربعين عاماً من التنمية تجاوز اختلال خطير، فإذا كانت نسبة القطاع النفطي في الناتج الوطني الإجمالي هي ٥٠٪، إلا أن نسبة الصادرات غير النفطية لم تتجاوز أبداً ٦٪.

لقد ظل الاقتصاد الليبي معتمداً بشكل كبير على القطاع النفطي، ولم تستطع الدولة تطوير اقتصاد بديل للنفط الذي تدهور إنتاجه بشكل مضطرب؛ بسبب الحصار المفروض على البلد من سنة ١٩٩٢م إلى سنة ١٩٩٩م، وهو ما انعكس بشكل سلبي على نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليسجل أدنى نسبة له في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧م التي كانت على الصعيد السياسي سنوات من الاضطراب والتصفية البدنية للخصوم السياسيين (مذبحة أبو سليم).

بيد أن التاريخ الليبي المعاصر على الأقل كان حافلاً

المميزين للثورة بالمعنى الدقيق للكلمة، وهما اللذان يجعلانها مختلفة عن «التمرد» أو الانقلاب العسكري. فليبيا التي كانت تبدو في الظاهر مستقرة استقراراً خدع المجتمع الدولي قبل أن يخدع الليبيين أنفسهم، كانت تنخر بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشكلات هيكلية خطيرة ومزمنة. «وإذا كان النظام الليبي يبدو مستقرًا نسبيًا، فهو استقرار مصطنع يكذبه

العدد المرتفع من المسجونين السياسيين في ليبيا، وغياب الحريات السياسية شبه التام فيها»⁽¹⁾.

بيد أن الفئات الهشة من المجتمع هي التي تأثرت في الواقع بتلك المشكلات.

فلقد طالب الشباب منذ أمد بعيد من المطالب منها: الحد من الفساد؛ إذ تحتل

ليبيا المرتبة ١٤٦ عالمياً (من أصل ١٨٠ دولة) على سلم الشفافية! وبالتالي فهي من أكثر البلدان فساداً في العالم، بحسب مؤشر مدركات الفساد (٢٠١٠م) الذي تشهه منظمة الشفافية الدولية⁽²⁾. كما طالب الشباب أيضاً بزيادة فرص العمل؛ (إذ تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى ٣٠٪)، وبزيادة متوسط الأجور، وحرية الإعلام؛ لأن هذا النوع من الحريات مفقود تماماً في هذا البلد، وهو ما أظهره مقياس حرية الصحافة في برنامج المسح السنوي للحرية، وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية؛ إذ حصلت ليبيا على ملاحظة «وضع خطير جداً»⁽³⁾.

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٢) Source: www.transparency.org

(٣) جاد الله عزوز الطلحي، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٦م، ص ٤٣.

(4) Source: <http://www.agoravox.fr/actualités/article/raisons-économiques-de-la-révolte-lybienne>.

بيد أن هذا التلازم بين البطالة والفقر وغياب العدالة في توزيع الثروة، ونمو القطاع المصنّف كان ملائماً لنشأة جماعات تطالب بالتغيير، كالجماعة الإسلامية الجهادية الليبية التي قامت بالعديد من العمليات الخطيرة داخل ليبيا.

وعلى الرغم من أن حصار الأمم المتحدة لم يكن يستهدف وقف الصادرات النفطية الليبية؛ لما لذلك من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، إلا أنه أدى مع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في معظم حقول النفط الليبية لأسباب لوجستية؛ نتيجة لتقادم المعدات المستخدمة في الاستخراج، فانخفض نتيجة لذلك الإنتاج الليبي من النفط على المدى المتوسط⁽³⁾. فليبيا التي كانت تنتج سنة ١٩٧٠م ٣,٣ مليون برميل من النفط يومياً، لم يعد يتجاوز إنتاجها سنة ٢٠٠٧م ١,٧ مليون برميل.

وعليه يمكن القول بأن الأسباب الاقتصادية للثورة الليبية تكمن بالإضافة إلى الأسباب السابقة في ما أسماه فرانسوا برغات F. Burgat بـ «القاعدة الاقتصادية للنظام» التي بمقتضاها «احتكر حكام طرابلس إعادة توزيع العائدات النفطية التي هي أهم بكثير مما كانت عليه في نهاية الخمسينيات عندما أخرجت البلاد من دائرة الزهد الذي فرضه عليها الاقتصاد الزراعي الرعوي»⁽⁴⁾. بيد أن المشكلة الحقيقية الأهم التي سرعت حدوث الثورة الليبية كانت تتعلق أيضاً بالأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا بعيد وصول القذافي إلى السلطة.

الأسباب السياسية (الأزمة السياسية):

منع القذافي أي تعددية حزبية، واعتبر «التمثيل تديجلاً، والأحكام النيابية أحكاماً غيابية»، ومن تحزب خان بحسب عبارات الكتاب الأخضر. وعلى عكس

بالعديد من الأحداث التي ساهمت بفعل انعكاساتها الاقتصادية في خلق هوة سحيقة داخل المجتمع. فهناك أولاً الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا من سنة ١٩٩٢م إلى ١٩٩٩م على إثر اتهامها بالضلوع في هجوم لوكربي. وكان من نتائج ذلك الحصار حصول تضخم كبير أدى إلى زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بنسبة ٢٠٠٪، وهو ما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد الليبي، وبالتالي إلى انهيار العملة المحلية (الدينار)⁽¹⁾.

وقد كان لهذه الأزمة التي عرفها الاقتصاد الليبي تأثير بالغ في سوق العمل؛ إذ أدت إلى فقدان نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ من الموظفين والعمال لوظائفهم، وتوقف العمل بالعديد من الشركات والقطاعات الإنتاجية التي كانت تستفيد منها الكثير من الفئات الضعيفة في المجتمع، ناهيك عما كانت تساهم به من فساد الأثرياء الجدد، أو من يسميهم سيف الإسلام القذافي باسم «القطط السمينة».

وفي حين كانت نسبة البطالة قبل الحصار تصل إلى ٨٪، تراوحت هذه النسبة بعد الحصار ما بين ٢٠ و٣٠٪⁽²⁾.

داخلياً انعكس هذا الوضع الكارثي على نمو القطاع غير المصنّف، وما رافق ذلك من تدفق لمئات الآلاف من العرب والأفارقة والآسيويين إلى ليبيا، مما أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية، وشعور الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع بالفغن، وهو شعور انعكس في غضب شعبي عارم، أخذ في بعض الأحيان شكل صدامات ومواجهات بين الليبيين والأجانب لأسباب واهية، فيما ظل في أحيان أخرى شعوراً داخلياً بالنقمة زاد من عزلة النظام، والقطيعة بينه وبين قواعده الشعبية التقليدية.

(3) Source: http://www.agoravox.fr/actualités/article/raisons_economiques_de_la_revolte_lybienne.

(4) François Burgat et André Laronde, op.cit.,p.4.

(1) Source: http://www.agoravox.fr/actualités/article/raisons_economiques_de_la_revolte_lybienne

(2) المرجع السابق.

فحسب، كما هو الشأن في الدكتاتوريات التقليدية، بل تسعى أيضاً للسيطرة على عقولهم من خلال أيديولوجيا معينة تفرضها عليهم، فلا يمكن للحقيقة أن توجد بمعزل عنها.

أما ميزات النظام الكلياني الفردي الذي جسّده حكم القذافي فهي⁽¹⁾:

- فرض أيديولوجيا موحدة على الجميع.
- النظام الواحد الذي يتحكم في الدولة يقوده زعيم خالد.
- جهاز أمني يبث الرعب.
- توجيه مركزي للاقتصاد.
- تحكم في وسائل الإعلام، واحتكار القوة العسكرية.

ويمكن حصر الأسباب السياسية الداخلية المسببة للثورة الليبية فيما يلي:

- الانسداد السياسي المزمن؛ إذ لا وجود لأحزاب سياسية أو مجتمع مدني أو صحافة حرة على نحو ما رأينا سابقاً، ولا لحرية أكاديمية في أوساط الجامعات أو خارجها؛ لأن «عسكرة المؤسسات التربوية»⁽²⁾ في بداية عقد الثمانينيات حولتها إلى أدوات بيد السلطة. فقد كان هذا النظام يصنّف ضمن «أعداء الثورة» الجامعيين، والطلاب، والإخوان المسلمين، والصحافة.

هذا الانسداد السياسي وتلك السياسة تجلت في اعتقال المعارضين، والتكثير بهم، وقد تنوعت أساليب التعذيب، والقتل والتشويه، والإبعاد لكل من يرى النظام أنه يشكل أو يمكن أن يشكل خطراً عليه، وقد طفق سدنة النظام يخصفون عليه من الأوصاف بحثاً عن شرعية ومشروعية زائفة، فلما عجزوا عن تحقيق مبتغاهم وطنياً ولوا وجوههم شطر إفريقيا، مستغلين في ذلك كل صنوف وأساليب الإغراء تارة، وخلق بؤر

الأنظمة الأحادية العقديّة التي أنشأت حزباً للدولة، لم تكن اللجان الثورية سوى واجهات للنسق الأمني المخبراتي الذي يستند إليه النظام الاستثنائي، ولم تكن تلك اللجان سوى آلية بها يتم التحكم في المجتمع الليبي لتفكيكه، وإعادة صياغته بما يخدم تأله الحاكم الليبي الذي أراد أن يحتفظ لنفسه بأخص خصائص التأله في الأرض، وهو التشريع.

لقد مهد القذافي بفلسفته في الحكم إلى إقامة دولة بلا دستور ولا برلمان، ولا نائب رئيس، ولا تقاليد في الحكم، أي أنه خلف للثوار تركة من الضياع ستكلفهم البحث المضني بغية التأسيس لمشروع دولة من جديد، وقد كان ردهم على هذه العبثية طريفاً عندما رجعوا إلى العلم القديم لليبي؛ إذ يفهم من ذلك أن مرحلة القذافي في تاريخ ليبيا ستكون قابلة للحذف، وكأنها بين عارضتين؛ لأنها لم تخلف تراكماً من الخبرات والتقاليد التي يمكن البناء عليها، ولم تكن ماضياً مشرقاً يمكن من إضاءة المستقبل.

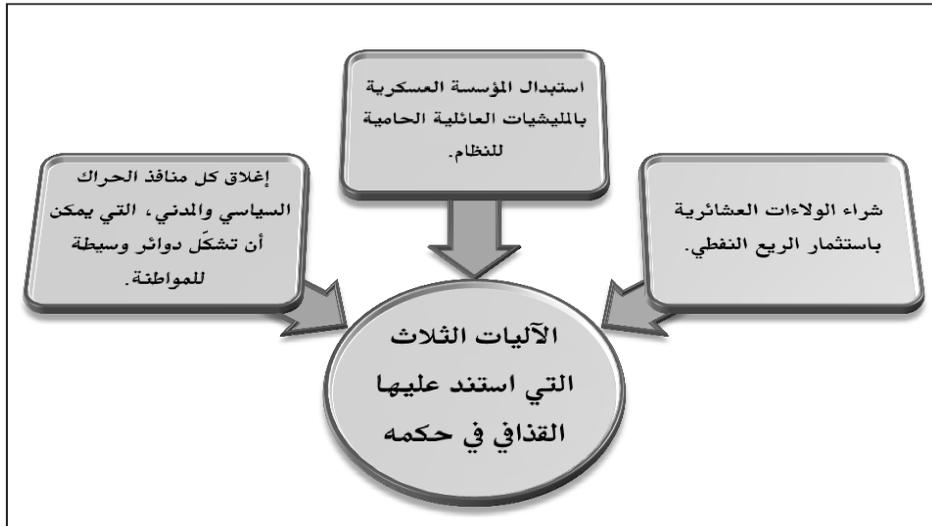
كما استند القذافي في حكمه على آليات ثلاث، هي: شراء الولاءات العشائرية باستثمار الربيع النفطي (التحالف الثلاثي القوي بين قبائل القذافة والمقارحة وورفلة)، وعمل على استبدال المؤسسة العسكرية بالمليشيات العائلية الحامية للنظام، وأغلق كل منافذ الحراك السياسي والمدني، التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة للمواطنة (انحسرت المؤسسات الأهلية في جمعيتين؛ يرأس إحدهما ابن القذافي، وترأس الأخرى ابنته).

وكان بذلك يجسّد بامتياز مفاهيم الكليانية التي تتجلى في النظام السياسي الذي تسلكه الأنظمة ذات الحزب الواحد، أو الأنظمة الفردية التي لا تقبل أية معارضة. ومعلوم أن الكليانية هي «النظام الذي يسعى إلى الشمولية، وإلى التوحيد»، وتجميع سائر السلطات في يده.

وبالتالي فهي لا تعني السيطرة على أفعال البشر

(1) المرجع السابق.

(2) François Burgat et André Laronde, op.cit.,p.6.



حرب تشاد سنة ١٩٨٧م، وعبء السياسة الخارجية والظرفية الاقتصادية هي مقاييس ضرورية لتفكيك رموز السياسة الداخلية، خاصة عندما تسمح لنفسها بتحدي القوى الغربية^(١).

بيد أن جزءاً من الأسباب السياسية للثورة الليبية يعود إلى العامل الخارجي، وإلى السياسة الخارجية لمعمر القذافي، وخصوصاً في علاقته بالغرب من جهة، والتي لا تتفصل عن علاقته بدول الجوار الإفريقي والعربي.

لقد كان الدافع الأول لتدخل معمر القذافي في الساحة العربية الإفريقية والعالمية هو رغبته الجامعة في الحد من تأثير الغرب، وإفساح المجال لفرض أهدافه الوحديوية بالقوة إذا لزم الأمر^(٢). والحال أن هذه الدبلوماسية الجريئة والارتجالية كانت تتميز بتناقض صارخ: «بين الوفرة الكبيرة والعجوبة للمصادر المالية، وكذلك الأراضي الليبية، وضعف السكان: ففي الكثير من المرات يبدو معمر القذافي باحثاً بعيداً في صحاريه عن تلك الكتلة الجماهيرية التي تكون في حجم طموحاته الثورية»^(٣).

(1) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.6.

(2) Ibid.,p.96.

(3) Ibid.,p.96.

التوتر داخلياً لتلك الدول تارة أخرى.

- **عدم تجذر الوعي السياسي والمشاركة الاجتماعية في صنع القرار؛** نظراً لهيمنة فرد واحد على مفاصل القرار في ليبيا بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية الصورية المعروفة محلياً بـ«المؤتمرات الشعبية».

- **محاولات التوريث:** وقد تجلت في تصفية القذافي سياسياً لما سُمي بـ«مجلس قيادة الثورة»، وإحلاله لأبنائه محلهم مما أدى بأقرب المقربين إليه (عبد السلام جلود) إلى اعتزال العمل السياسي نهائياً قبل أن ينشق عليه، وينضم لثورة ٢٣ فبراير، وهي حال عبد الفتاح يونس وغيرهما من أعضاء ما كان يسمى بـ«مجلس قيادة الثورة».

- **الفوضى المصطنعة:** المتمثلة في إضعاف سلطة الدولة، وتفتيت هيكلها بالتحالفات القبلية، وضرب الجهات بعضها ببعض، والإضعاف المتعمد للمؤسسة العسكرية؛ خوفاً من أن تصبح أداة لتغيير النظام، وذلك بفرض قوى قبلية ومدنية في أوساط الجيش.

والحال أنه لا يمكن في النظام الليبي فصل السياسة الداخلية عن الاقتصاد والسياسة الخارجية، فالثورة في أسواق النفط مع بداية عقد الثمانينيات، والغارة الأمريكية على طرابلس سنة ١٩٨٦م، والهزيمة في



سفراء الصين وروسيا الهادفة إلى مراجعة الاتفاقات مع الدول الغربية لصالح تليين موقفهم أو الخطوة بدعم الحلفاء الشرقيين.

وهو ما يؤكد حقيقة أن البعد الاقتصادي كان مغرياً بالتدخل، وأن المخاوف السياسية التي أعرب عنها العديد من الدول، بما فيها الغربية، كانت تتأرجح لصالح هذا المعطى المغربي.

ولقد شهد مسار التدخل تطورات كبيرة، بدءاً من الضغوط الدبلوماسية، وإقامة سفارات بينغازي، ووصولاً لاستصدار القرار ١٩٧٣، وانتهاء بتطبيقاته والتخريجات الخاصة به، وكانت الغاية الكبرى لدى الدول الغربية استصدار المجموعة الدولية للقرار متكئاً على مبادرة تركية عربية.

ولم تكف احتجاجات الروسيين والصينيين بلفت الانتباه إلى الانتهاكات المتعددة للقرار في كبح جماح المجموعة الدولية.

كما ظلت كل التدخلات المشبوهة التي تجاوزت مرحلة حماية المدنيين تسعى للوفاء بمتطلبات الأجندة الداخلية للبلدان.

ففرنسا ظلت الأكثر تحمساً لتعويض التأخر في الجارة التونسية، وتحقيق مزيد من التراكم في نجاحات الدبلوماسية الخارجية بعد كسب معركة

وقد تمثلت وسائل العمل الليبي الخارجي أولاً وقبل كل شيء في الجانب المالي. فقد مكَّنت العائدات النفطية القذافي من تمويل «دبلوماسية الاستثمارات»، والسياسات الثقافية فقط، بل تصدير السلاح لقلب الأنظمة أيضاً.

وفي شمال إفريقيا المصدر الأول لليد العاملة إلى أوروبا استعملت طرابلس، بفضل قدرتها على استيعاب مئات الآلاف من العمال العرب والأفارقة، أولئك العمال سلاحاً اقتصادياً وسياسياً في وجه أوروبا.

الثورة الليبية والتدخلات الأجنبية:

لقد تحولت الثورة الليبية على خلاف الثورتين التونسية والمصرية إلى حرب أهلية دفعت القوى العظمى (حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة) إلى التدخل تحت ذريعة حماية المدنيين، وشنت غارات على قوات القذافي بفضل قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ م.

إن التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، والتي كانت تتسارع بشكل ملحوظ، شكَّلت العوامل المسرِّعة للثورة، لكنها لم تكن تستمد وجاهتها فقط من جرائم النظام الليبي الذي كان يعيش فترة تصالح نسبي مع القوى الغربية بعد تفكيك البرنامج النووي، وتسوية العديد من الملفات العالقة بفضل المال الليبي، إنما يبررها الحرص على اقتناص الفرصة، وكان الراحل عبد الفتاح يونس محقاً حينما قال: إن ليبيا لو كانت بلداً صحراوياً قاحلاً ما كان التدافع إليها بتلك القوة.

صحيح أن مغريات البعد الاقتصادي، وتقاسم النفط الذي لم يكن يخفى في تصريحات مصطفى عبد الجليل الذي كان يؤكد بأن ليبيا ستأخذ بالاعتبار في العقود القادمة حلفاءها في تهديد مبطن للدول الممانعة كالصين وروسيا.

كما كشفت مناورات القذافي بخصوص الاجتماع مع

والحقيقة أنه تلاقت مصالح المظلومين والمغبونين من حركات إسلامية وليبرالية مع العوامل الذاتية للنظام الليبي من استبداد وفساد، وتوريث للسلطة، ومركزية مطلقة وسادية، تتضح بها أيادي القائد المغرور، وما كان ذلك كله ليؤدي لنجاح الثورة لولا التدخل الفعلي والفعال للنااتو طيلة ستة أشهر من القصف المتواصل والمنهج.

خاتمة:

تطرح الثورة الليبية تحديات جسيمة على المستويين الوطني والدولي، فوطنياً يبدو مسار إعادة البناء مرتبطاً بواجب تجاوز التشققات التي تركتها عملية التخلص من القذافي في مجتمع قبلي صرف، كثيراً ما تنظر أطراف منه إلى الثورة في نظرتها التجزئية كانتصار فصيل قبلي على آخر.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تتكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيداً عن منطق المحاصصة والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍ أو مكسب جزئي تفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

وبدون شك، فإن المشكل الكبير الذي يواجه الثوار الليبيين هو حالة الفراغ السياسي الذي نجم عن عقود أربعة متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية. فبالمقارنة مع الساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة، تفتقد الساحة الليبية لمجتمع مدني نشط وفاعل، كما تفتقد لإدارة بيروقراطية ناجعة، ولمؤسسة عسكرية متماسكة ومنسجمة.

ساحل العاج عشية انتخاباتها الرئاسية الحاسمة في ظل وضع داخلي صعب.

ولعل المشهد الليبي كانت له انعكاساته أيضاً على مستوى التعااطي العربي، فالجامعة العربية بعد ثورتين متتاليتين في تونس ومصر، وتحمس مشبوه من أمينها العام مرشح مصر الثورة، كانت مرغمة على اتخاذ قرار فاصل بشأن تعليق عضوية ليبيا، وهو ما يشي بإزالة القدسية عن الشأن المحلي، الذي ما كانت الجامعة لتملك تلك الشجاعة الجديدة ولأول مرة لتتخذ قراراً داخلياً بهذا الشأن في فصل عضو بهذه السرعة، لولا توفر بعض الشروط التي كانت موجودة في الحالة الليبية؛ مما يرمز إلى إزالة القدسية عن الشأن الداخلي الذي طالما انتهكت تحت غطاءه حقوق كثيرين، وتمكنت الجامعة العربية من الخروج من مرحلة التلكس إلى اتخاذ قرار على وقع الثورة المصرية والتونسية.

ولقد كان الرهان حقيقياً

على تخويف الدول العربية بواجب المشاركة في إقامة الثورات الجديدة كتعويذة ضمان ليتم بمشاركة عربية من الدول الأقل تحررية، مقابل رهانات محلية في بلدان الخليج، وإقليمية في البحرين.

ولم تعد حماية المدنيين وفقاً للقرار الأممي الموسع قاصرة على المعنى الحرفي، بل تجاوزته لتجيش وتجنيد المدنيين، وإقامة المطارات، وإلقاء السلاح جواً لدعم المجموعات المهاجمة لمدن أخرى إلى حد قصف المدن، ومطاردة سكانها، وبقية مدن سرت وسبها وبنني وليد تواجه قصفاً في ظل صمت مطبق، وتحولت حماية المدنيين إلى قتل لهم ومطاردة، وتحولت المحميات إلى جيوش تُغير لإسقاط المدن الأخرى في ظل تجمعات قبلية خالصة.

وهو ما سيكون له كبير الأثر في تحول المنطقة إلى مسرح رئيس لشبكات التهريب والمخدرات، وانتقال العمالة غير الشرعية لأوروبا، وتسارع عمليات الإرهاب التي استهدفت على الخصوص السائحين والمقيمين الغربيين في المنطقة، بعد أن انتقل مركز الجماعات المقاتلة من الجزائر إلى الصحراء الساحلية بعد إعلانها الانضمام إلى تنظيم «القاعدة».

وكما يبين الباحث الجزائري «علي بن سعد» فقد سلكت شبكات الجريمة المنظمة وما يسمى بالإرهاب نفس المسالك الصحراوية الوسيطة، واعتمدت على نفس القنوات القبلية التقليدية، في الوقت الذي تقف دول المنطقة الضعيفة عاجزة عن التحكم في مسارب عصابة لا تعترف بالحدود الرسمية؛ تستأثر بمفاتيحها المجموعات القبلية التي تتوارث ضبطها والهيمنة عليها.

والحقيقة أن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقت الكامنة للشعب الليبي، ولقدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليست إلا البداية التي تتهددها العديد من المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأسوأ أو تحقيق الارتكاس، والتي تتعين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

والمعروف أن القذافي حرص منذ وصوله للسلطة عام ١٩٦٩م على الاهتمام بالمجال الساحلي - الصحراوي، وطرح عدداً من المبادرات السياسية لتوحيده تحت زعامته، آخرها كان إنشاء منظمة إقليمية أطلق عليها «تجمع سين صاد» يشرف عليها شخصياً، ويدفع كامل تمويلها.

وما نعني بمنطقة الساحل هذا الفضاء الواسع الممتد من جنوب الجزائر (بامتداداته في جنوب المغرب) إلى السودان، ويضم بلداناً أربعة مركزية، هي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. وقد شكّل هذا المجال المتصل وحدة تاريخية وأثنولوجية، على الرغم من تعدد

وهو ما يعقّد مسألة إعادة التأسيس بما تفرضه من صحوه سياسية، وتملك لمفاهيم المواطنة، وتوزيع عادل للثروة بين المواطنين، وتمكين المواطن من تلمس ثمار التنمية في حياته بعد عقود من الفساد الإداري والمالي، واكتساب الانتصار لباسه الوطني أكثر من مفاهيم المجموعات القبلية المنتصرة؛ عبر بناء المؤسسات الوطنية، وتجاوز رؤى مجموعات الفصائل الداخلية التي لم يكن ليجمعها سوى سوابق المظالم، والثأر من النظام المستبد، أو الاتفاق المرحلي على العمل على إزالة القذافي، والتطلع لإقامة نظام بديل.

وستتطلب إعادة البناء حرصاً أكيداً على حماية الثروات المحلية، سواء في توزيع العوائد داخلياً، أو تقاسم الفوائد خارجياً؛ في ظل تكاليف محموم على عقود النفط، وكبح جماح الشركات الدولية الشريكة في النصر ببلدانها الحليفة في حلف الأطلسي، والتي كثيراً ما تستغل هشاشة المراحل الانتقالية لفرض الاشتراطات المجحفة، وتحقيق المكاسب غير المشروعة.

والحقيقة أن التخوف الكبير الذي أثاره انهيار النظام لم يكن داخلياً فحسب، بل تطال المخاوف البعد الإقليمي في الساحل والصحراء، وهو ما أشار إليه العديد من الرسميين، وكذا الباحثين، فقد حذر رؤساء بلدان الساحل الإفريقي من التأثيرات السلبية المحتملة للحرب الدائرة في ليبيا على أوضاع منطقتهم، التي عانت خلال السنوات الأخيرة من موجة عاتية من عمليات الإرهاب حولتها إلى إحدى بؤر العنف الرئيسية في العالم.

وقد تواترت الأخبار أن الكثير من الأسلحة المتطورة من بينها صواريخ مضادة للطائرات قد نفذت إلى المنطقة، إما عمداً عن طريق فلول كتائب القذافي ومرترفته من الطوارق والأفارقة السود، أو عن طريق مسالك التهريب النشطة التي ازدادت حيويتها في الآونة الأخيرة.

الفاعلين الأساسيين في مناخ الحرية، وقيم المواطنة الحققة والعدالة المؤسسة، وتمكين المواطنين من العدالة التي حُرِّمُوا منها لعقود، ومن حقهم في تملك ثورتهم وثروتهم.

لقد نجح القذافي طيلة السنوات الماضية في اكتساح ميادين فعلية إفريقية ذات هوية أنثربولوجية متجانسة، ووجّه إليها العديد من التمويل والمشاريع، وارتبط في لباسه وسلوكه وتصرفه حقاً بهذا الفضاء؛

لذا فإن أكبر الذين يشعرون بالإقصاء اليوم لم يعودوا كذلك أبناء سرت، سبها، بني وليد، بل مجموعات غفيرة من المواطنين المنتمين لهذا الفضاء الذي يشعر بالمزيد من التعاطف مع ماضي الحكم، ويحتاج بالفعل إلى المزيد من الطمأنة بالنسبة للسلطات الجديدة، وإلى بعث الإحساس لديهم بالانتساب للبيبا الجديدة؛

التي لن يشعروا فيها بأنهم مواطنو الدرجة الثانية، وإلى ذلك يبقى هاجس الصراع بين القوى الإسلامية والأخرى العلمانية قائماً في ظل ميزان قوي يميل لصالح الأولى، لقد دقت ساعة الحسم هذه المرة، لكن للتصالح وليس للتناحر.

لقد فوّت الثوار فرصة ذهبية في التعاطي مع القذافي عبر عملية اغتياله؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خلال عملية اعتقاله إرادة دولة القانون التي ينشدون، وأن يوفروا له محاكمة لم يوفرها هو نفسه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الحياشة، وترك لغة القانون تتحدث بقساوتها وعدالتها

مكوناته العرقية والثقافية، وتتنوع تركيبته الجغرافية والأيكولوجية.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأساس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بين المرجعيات الفكرية المتعددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإسلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

ولقد جسّد مسار الثورة بحق غياب التناغم بين الطرفين، وجسّد إعلان التحرير من بنغازي في مكانه ومضامينه، ونوعية حضوره، والمتغيبين عنه، التناقض الحاصل بين الخطابين: رئيس يؤكد على استعادة الشريعة الإسلامية، وإلغاء القانون المتعلق بحظر تعدد الزوجات، وتحريم الربا، ونائب يؤكد على التعددية السياسية، وقيم الدولة المدنية؛

خطابان لصيقان بالعملية يؤشران للاتفاق عند بدء العملية والاختلاف حال التجسيد.

لقد فوّت الثوار فرصة ذهبية في التعاطي مع القذافي عبر عملية اغتياله؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خلال عملية اعتقاله إرادة دولة القانون التي ينشدون، وأن يوفروا له محاكمة لم يوفرها هو نفسه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الحياشة، وترك لغة القانون تتحدث بقساوتها وعدالتها، وحتى الرئيس القاضي كان أمام درس كبير كان عليه تجاوزه.

إن الرهان الفعلي القادم بالنسبة للثورة الليبية يتمثل في إقامة المصالحة، وسلام القلوب الذي لن يتحقق إلا بكبح جماح المنتصرين المشدوهين في إشباع رغباتهم الانتقامية، وإقامة دولة العدل والمساواة القائمة على مبادئ معيارية خالصة، وصهر مختلف

معلومات إضافية

تسلسل لأهم الأحداث في ليبيا منذ بدء الثورة ضد معمر القذافي حتى مقتله:

- ١٥ فبراير ٢٠١١: اندلاع تظاهرات في مدينة بنغازي إثر اعتقال «فتحي تريبل» محامي ضحايا سجن بوسليم.
- ١٦ فبراير ٢٠١١: خروج تظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء، وقوات الأمن تطلق الرصاص الحي، وتقتل بعض المتظاهرين، وخروج تظاهرات أخرى في مدينة الزنتان، والمتظاهرون يحرقون مقر اللجان الثورية، ومركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة.
- ١٧ فبراير ٢٠١١: اتساع الانتفاضة الشعبية لتشمل بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، وخاصة بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرترقة تم جلبهم من قبل النظام.
- ٢٤ فبراير ٢٠١١: الثوار يسيطرون على وسط مدينة مصراتة الساحلية بعد طرد القوات الموالية للقذافي.
- ٢٦ فبراير ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يفرض عقوبات على القذافي وأسرته، ويحيل الحملة الأمنية ضد المعارضين إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٨ فبراير ٢٠١١: حكومات الاتحاد الأوروبي تتفق على فرض عقوبات على القذافي ومستشاريه المقربين.
- ١ مارس ٢٠١١: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى قراراً بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان.
- ٥ مارس ٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي المعارض يعلن في بنغازي أنه الممثل الوحيد لليبيا.
- ١٠ مارس ٢٠١١: فرنسا تعترف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي، والنظام الليبي يقطع علاقاته معها.
- ١٧ مارس ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يصوّت لصالح السماح بفرض حظر جوي فوق ليبيا والقيام بعمل عسكري.
- ١٩ مارس ٢٠١١: الضربات الجوية الأولى تُوقف تقدم قوات القذافي نحو بنغازي، وتُستهدف الدفاعات الجوية الليبية.
- ٢٠ مارس ٢٠١١: القذافي يقول على التلفزيون الليبي: إنه سيتم فتح مستودعات الأسلحة لتسليح الشعب الليبي كاملاً.
- ٢٨ مارس ٢٠١١: قطر تعلن اعترافها بالمجلس الوطني؛ لتكون ثاني دولة بعد فرنسا وأول دولة عربية تعترف بالمجلس.
- ٣٠ مارس ٢٠١١: انشقاق وزير الخارجية في نظام القذافي «موسى كوسا»، وإعلان استقالته من بريطانيا.
- ٦ أبريل ٢٠١١: القذافي يدعو في رسالة إلى أوباما إلى وضع حد للحملة العسكرية ضد ليبيا ويقول: إن الثوار من القاعدة.
- ١٠ و ١١ أبريل ٢٠١١: القذافي يعلن قبول خطة الوساطة الإفريقية والثوار يرفضونها.

- ٢٠ أبريل ٢٠١١: النظام الليبي يعلن مقتل سيف العرب الابن الأصغر للقذافي، وثلاثة من أحفاده في هجوم صاروخي للناطو.
- ٢٢ مايو ٢٠١١: الاتحاد الأوروبي يعلن فتح مكتب له في مدينة بنغازي الواقعة تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي.
- ١ يونيو ٢٠١١: الناطو يعلن تمديد عملياته في ليبيا لمدة تسعين يوماً جديدة، واستقالة وزير النفط في حكومة القذافي.
- ٢٧ يونيو ٢٠١١: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق القذافي وولده سيف الإسلام، ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
- ١٤ يوليو ٢٠١١: القذافي يدعو أنصاره في خطاب تليفزيوني إلى الزحف نحو مدينة بنغازي (لتحريرها).
- ١٥ و ٢٧ يوليو ٢٠١١: الولايات المتحدة وبريطانيا تعترفان بالمجلس الوطني الانتقالي سلطة شرعية في ليبيا.
- ٢٨ يوليو ٢٠١١: المجلس الانتقالي الليبي يعلن مقتل قائد قوات الثوار اللواء عبد الفتاح يونس.
- ٢١ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تدخل طرابلس دون مقاومة حقيقية، والقذافي يصدر خطابات صوتية مسجلة على التليفزيون الحكومي يدعو فيها الليبيين إلى قتال «جرذان» المعارضة.
- ٢٣ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تقتحم مجمع باب العزيزية الحصين في طرابلس مقر إقامة القذافي، وتحطم رموز حكمه.
- ٢٩ أغسطس ٢٠١١: زوجة القذافي وابنته عائشة واثان من أولاده يدخلون الجزائر.
- ١ سبتمبر ٢٠١١: حكام ليبيا المؤقتون يجتمعون بقيادة العالم في مؤتمر بباريس؛ مناقشة رسم مستقبل ليبيا الجديدة. والقذافي في الذكرى السنوية الثانية والأربعين لتوليته الحكم يحث أنصاره على القتال.
- ٨ سبتمبر ٢٠١١: محمود جبريل رئيس الوزراء الليبي المؤقت يصل إلى طرابلس في أول زيارة منذ سيطرة قوات المجلس الانتقالي عليها.
- ١١ سبتمبر ٢٠١١: ليبيا تعاود إنتاج النفط، والنيجر تقول: إن الساعدي نجل القذافي وصل إلى البلاد.
- ١٣ سبتمبر ٢٠١١: رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل يلقي خطابه الأول في طرابلس أمام حشد من نحو ١٠ آلاف شخص.
- ١٥ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يقومان بزيارة إلى ليبيا.
- ١٦ سبتمبر ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يخفف العقوبات على ليبيا بما يتضمن تخفيف العقوبات على المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبي.
- والجمعية العامة للأمم المتحدة توافق على طلب باعتماد سفراء الحكومة الانتقالية كممثلين شرعيين لليبيا في الأمم المتحدة، وهو ما يعني عملياً الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

٢٠ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الأمريكي باراك أوباما يدعو فلول القوات الموالية للقذافي إلى الاستسلام، ويعلن عودة السفير الأمريكي إلى طرابلس. والقذافي يتهم على حلف شمال الأطلسي في خطاب بثته قناة الرأي التي تتخذ من سوريا مقراً لها.

٢١ سبتمبر ٢٠١١: الحكام المؤقتون يقولون: إنهم سيطروا على معظم أنحاء سبها إحدى ثلاث مدن يسيطر عليها أنصار القذافي منذ سقوط طرابلس. وتواصل سرت مسقط رأس القذافي وبنى وليد المقاومة.

٢٥ سبتمبر ٢٠١١: أول شحنة من النفط الخام الليبي منذ أشهر تبحر من ميناء مرسى الحريقة الشرقي إلى إيطاليا.

٢٧ سبتمبر ٢٠١١: إن الحكام المؤقتين ليبيا سيطروا بشكل كامل على مخزون ليبيا من الأسلحة الكيماوية والمواد النووية.

١٢ أكتوبر ٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي يقول: إنه سيطر على مدينة سرت باستثناء الحي الثاني؛ حيث يحاصر قوات القذافي.

١٤ أكتوبر ٢٠١١: اندلاع اشتباكات مسلحة في طرابلس بين مؤيدين للقذافي وقوات المجلس الوطني الانتقالي في أول علامة على المقاومة المسلحة للحكومة الجديدة في العاصمة.

١٧ أكتوبر ٢٠١١: قوات المجلس الوطني الانتقالي تحتفل بالسيطرة على بني وليد أحد آخر معاقل أنصار القذافي، ومحطة تلفزيونية سورية تؤكد مقتل خميس نجل القذافي في قتال في جنوب شرقي طرابلس في ٢٩ أغسطس ٢٠١١.

١٨ أكتوبر ٢٠١١: وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تصل إلى ليبيا في زيارة لم يعلن عنها مسبقاً، وتحت فصائل الثوار على الوحدة.

٢٠ أكتوبر ٢٠١١: القبض على القذافي وقتله مع سيطرة قوات المجلس الوطني على سرت بعد شهرين من الحصار، والإعلان عن مقتل المعتصم نجل القذافي.

المصدر:

- وكالة رويترز، تسلسل زمني للأحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي، انظر الرابط:
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79L0P020111022?sp=true>
- جلال سعد الشايب، أبرز محطات الثورة الليبية التي اندلعت أواسط فبراير ٢٠١١م، مجلة البيان، العدد ٢٩١، ذو القعدة ١٤٣٢هـ.

معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات



يوسف شلي

صحفي جزائري، وباحث في قضايا الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

لن يكون مستقبل العالم العربي حتمًا كماضيه بعد انطلاق ربيع الثورات. هذا ما يعتقد المحللون، ومراكز البحث الغربية، خصوصًا بعد نجاحها حتى الآن في خلع رأس النظام الديكتاتوري في تونس ومصر. ومع انتقال الثورات تباعًا بين الدول العربية يثور موضوع حساس ومهم، وهو تأثير ظاهرة الثورات العربية على واقع التغيير في الجزائر، في ظل تداعيات أزمة التسعينيات «العشرية السوداء».

تعرض الدراسة أهم السيناريوهات التي يمكن أو يحتمل وقوعها في الجزائر؛ بالنظر إلى العوامل التاريخية، والظروف الداخلية المحيطة بها. ومن هنا كان لزامًا عرض بعض تجارب الثورات العربية، وأسباب قيامها؛ لمقارنتها بالواقع الجزائري الذي تميز عن غيره من البلاد العربية.

وتمحورت مضامين مباحث الدراسة حول عرض مسيرة الاحتجاجات في فترة التسعينيات، وأهم ما حققته من إنجازات، وتواصلها دفعًا لعجلة التغيير المنشود.

كما أحاطت الدراسة بجملة من الأسباب التي تحول دون قيام ثورة شعبية في الجزائر مماثلة لثورتى تونس ومصر. وكان لعرض أهم السيناريوهات حصة الأسد من البحث والتحليل للخوض في الممكن والمحتمل حدوثه في الجزائر في القريب، وهذا بتقييم فرضيات يمكن أن تكون وقائع، كما يمكن أن تحدث في الواقع.

وتسعى الدراسة للإجابة عن كم هائل من التساؤلات والتوقعات والاحتمالات، بجانب وضع سيناريوهات تغني المهتمين بالشأن الجزائري عن الخوض فيما سيحدث خلال الأيام المقبلة في الجزائر، وكيف ستستقبل الجزائر سنة ٢٠١٢م؟ وكيف سوف يكون الوضع العام وقتئذ؟ وهل ستكون الجزائر على ما هي عليه اليوم؟ أم أسوأ؟ أم تكون قد أسست زمنها الجديد، زمن الديمقراطية والسلم والعدالة؟

ولعل الغموض الذي يحيط بالأزمة الجزائرية من كل جوانبها هو الذي فرض كل هذه السيناريوهات المختلفة، فبعد مرور أكثر من عشرين عامًا على أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، لم تتجح النخبة الجزائرية في تنظيم جهودها؛ للمساهمة في بناء حياة سياسية ديمقراطية. وبعد مرور اثنتي عشرة سنة من حكم عبد العزيز بوتفليقة، صاحب مشروع الوثام والمصالحة، ازداد الوضع احتقانًا وفسادًا، وقمعًا وفقيرًا، فألى متى سيستمر الوضع على هذا الحال؟ كل المعطيات تؤشر على أن الجزائر ستعرف تغييرًا لن يكون سهلًا، وقد لا يقل مأساوية عما يحدث ببعض البلدان العربية!

معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات



يوسف شلي

صحفي جزائري، وباحث في قضايا الحركات الإسلامية

مقدمة:

مستقبل العالم العربي حتمًا لن يكون كماضيه بعد انطلاق ربيع الثورات^(١). هذا ما يعتقد المحللون، ومراكز البحث الغربية، خصوصًا بعد نجاحها حتى الآن في خلع رأس النظام الديكتاتوري في تونس ومصر. أما بالنسبة للجزائر التي هي موضع دراستنا، فثمة الكثير يمكن قوله عمّا حدث من قبل ويحدث الآن. فنحن نحاول تقديم تحليل مستقبلي للحركة الاحتجاجية^(٢) التي عاشتها الجزائر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م، والتي تميزت ببعض الخصوصيات وعلاقتها بأفاق التحول الثوري الذي شهدته دول الجوار.

ويجدر بنا أن نبحث لهذا الغرض عن أوجه التشابه والتقارب مع الشأن الجزائري، ثم عن خصوصيات هذا البلد، ثم عن ديناميكية العناصر المشكّلة للوضع؛ لمحاولة فهم طبيعة التطور الذي هو في الشكل العام يشبه كل التحركات الاحتجاجية التي يشهدها العالم العربي، لكنّ ميزة هذا البلد تنطلق من أمور وحسابات تعود إلى ما سبق هذه الاحتجاجات الأخيرة، وخاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

في ظل كل المستجدات التي عاشتها الجزائر، وعلى ضوء هذا الحراك السياسي المتصاعد، يتساءل البعض: هل ستصيب هذه التحولات الجذرية الجزائر أم لا؟ وهل التغيير إلزامي لا مفر منه، أم هو واجب وطني تستدعيه الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر؟ ثم هل التغيير يكون ثوريًا على نمط ثورتَي تونس ومصر، أم على نمط ثورات ليبيا وسوريا واليمن؟ أم يجب أن يؤطر بطرق سلمية لاجتباب دوامة العنف، كما حدث في المغرب والأردن؟

«بمعنى آخر، هل يكون التغيير من الخارج، أي برحيل النظام السياسي كلية من سدة الحكم، أم ينبعث من الداخل بالشروع الفوري بالقيام بإصلاحات جذرية في قطاعات العدالة، والاقتصاد، وملفات الفساد، وأزمة المفقودين إلى غير ذلك من الملفات الحساسة؟»^(٣)

(١) اتفق المشاركون في المنتدى الدولي حول «العالم العربي... انتفاضات أم ثورات؟» الذي انعقد في الجزائر بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، والمنظم ضمن فعاليات الصالون الدولي للكتاب، بالتعاون مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى غاية ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١م، على اعتبار أن ما يشهده العالم العربي لا يُعد بمثابة ثورات، بل مجرد انتفاضات شعبية تسعى لتغيير الواقع المعيشي، محملين الأنظمة العربية مسئولية إمكانية حدوث أي تدخل أجنبي، على غرار ما جرى في ليبيا، في حالة التفتت والاستمرار في غلق أبواب الإصلاح السياسي.

(٢) الاحتجاج نمط من أنماط التعبير عن الشعور بالظلم، أو للتديد والإدانة والاستنكار.. ويكون الاحتجاج عادة، عبر وقفة أو مسيرة، أو اعتصام، أو إضراب، وفي الحالات القصوى يتحول إلى مصادمات، أو عصيان مدني. وعندما يحتج الشارع فلكي يلفت انتباه السلطة إلى أحواله المزرية، فيدفعها لأن تبادر، ومن ثمّ إلى معالجة ما يمكن معالجته.

(٣) مقال: الجزائر وثقافة التغيير، كمال قروة، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١١م، المنبر الحر، الرابط:

http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2693:2011-04-17-12-38-33&catid=619:guerroua-kamal&Itemid=36

المحور الأول: الجزائر ما بعد مرحلة

«العشرية السوداء»

عهد المصالحة ونشاط المجتمع المدني في مجال التغيير

المبحث الأول: الاحتجاجات ودورها في دفع عجلة التغيير:

باشرت الجزائر عدة إصلاحات بعد موجة من الاحتجاجات والغليان الشعبي، وكانت حركة المظاهرات في الجزائر جد محدودة، مقارنة بتلك التي جرت ببلدان المنطقة العربية؛ حيث تنوعت المطالب من طابع اقتصادي واجتماعي إلى ما هو سياسي.

١- مسيرة الاحتجاجات الشعبية:

تعتبر أحداث ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م^(١) الحدث البارز في الجزائر ما بعد الاستقلال، وكانت المنعرج الحاسم الذي ساهم في تغيير تاريخ الجزائر المعاصر، وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا: إن الجزائر كانت السبّاقة قبل غيرها من البلاد العربية إلى القيام بالثورة الشعبية بأكثر من ٢٠ سنة للمطالبة بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، بعيداً عن الأطر الرسمية والمؤسسية.^(٢)

وتعتقد أوساط متابعة لـ«الحالة الجزائرية» أن «الثورة» في الجزائر مستمرة ومتواصلة، ولم تتوقف يوماً حتى تبدأ من جديد، «فلا هي (ثورة ياسمين)، ولا

بحاجة إلى (جمعة الغضب)، ولا (جمعة الرحيل)، ولا (جمعة التحدي)، فقد اندلعت ثورة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م للتغيير والتدبير بغلاء المعيشة، وثورة في التسعينيات (١٩٩١م)؛ لمحاربة الإرهاب، وتحديّ التهيب والرعب، والتصديّ للتحريض الأجنبي على مقاطعة كل ما هو جزائري، وثورة نهاية التسعينيات (١٩٩٩م) لاستعادة الأمن، وثورة لإنجاح مسعى الرحمة وبعده الوثام المدني (٢٠٠٠م) وبعدهما «ثورة» من أجل السلم والمصالحة الوطنية (٢٠٠٥م)، وبين كل ذلك، ثورات شبه يومية في شكل احتجاجات شعبية عبر الجزائر العميقة، ضد ارتفاع الأسعار واللوبيات، وللمطالبة بحلول للسكن، والنشغل والبطالة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية، والتوزيع العادل للثروات.^(٣)

ورغم إقرار التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر لم تتوقف الحركات الاحتجاجية، ولكنها أصبحت عرضة لاحتواء التيارات السياسية من جميع الاتجاهات والأيدولوجيات، خاصة من التيار الإسلامي الذي حملها أبعداً لم تكن لها في السابق؛ حيث بدت الحركة الاحتجاجية في بدايتها الأولى حركة شعبية عفوية من دون شعارات ولا أهداف سياسية.

وعلى الرغم من تأثر هذه الحركات الاحتجاجية بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمن (١٩٩١-٢٠٠١م)، إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية، حتى ولو قل عددها في فترات معينة^(٤)، مقابل توسع جغرافيتها لتشمل كل البلاد، وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليدياً، كمنطقة أدرار في أيار/ مايو ٢٠٠٤م، وغرداية في ربيع ٢٠٠٨ و ٢٠١٠م، والتي اتخذ فيه الاحتجاج

(١) كانت حركة احتجاجية عنيفة نسبياً تسببت في سقوط عدد من الضحايا (بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ قتيل)، وتجاوزات خطيرة في حقوق الإنسان (التعذيب، الاختطاف والتهديد المباشر).

(٢) لما توسعت دائرة الثورات العربية، وسقطت أنظمة ورحل رؤساء، اضطرت السلطة إلى إعادة الاعتبار لأحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨م، بعد ٢٣ سنة من وقوعها؛ بحيث قالت لمن يطالبونها بالإصلاحات والتغيير، وخصوصاً في الخارج: إن الجزائريين انتفضوا في ٨٨، ولم ينتظروا الثورات العربية للمطالبة بالحقوق والحرية. لكن، مادام الجزائريون كانوا السابقين إلى الثورة من أجل الديمقراطية، مقارنة بنظرائهم العرب، فلماذا تصنّف الجزائر في مجال الديمقراطية والحرية وراء الذين انتفضوا بالأمس فقط؟ (جريدة الخبر: بعد مرور ٢٣ سنة على انتفاضة الشارع عام ٨٨.. السلطة تعترف به أكتوبر فقط لوقف مد «الثورات العربية»، ٤-١٠-٢٠١١م، الرابط: <http://www.elkhabar.com/ar/politique/266987.html>)

(٣) جريدة الشروق الجزائرية: من «التغيير» في ٨٨، ودفع فاتورة الإرهاب إلى احتجاجات مستمرة.. «الثورة الشعبية» في الجزائر لم تتوقف حتى تبدأ ١٢-٢-٢٠١١م، الرابط: <http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/68310.html>

(٤) يذهب الكثير من المتابعين للشأن الجزائري إلى أن الفترة التي تولى خلالها عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية الجزائرية تميزت بالصرامة في مواجهة الاحتجاجات، وكذا إصدار عدة قوانين تشمل من حركة الجمعيات، وحرية التجمع على عكس ما كان ينتظر منه.

فهل يعقل أن تونس الأقل ضرراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية تشور وتطيح بالنظام، بينما الشعب الجزائري الأكثر تضرراً من جميع الجوانب لم يقدر على تحريك شعرة من النظام، وهذه مفارقة على المحللين فك طلاسمها.

٢- دور الأحزاب والمجتمع المدني في تنظيم ومسايرة الاحتجاجات:

رفضت السلطات الرسمية سياسياً وإعلامياً، أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة العربية الأخرى، كما رفضت بشكل قطعي تسييس الحركة الاحتجاجية نفسها.

ويبقى الشيء البارز خلال هذه الاحتجاجات، الغياب الواضح والمريب للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات، لكن رغم هذا الغياب الواضح، والعجز في تحنيد الشارع وتعبئته، تفاعلت بعض الأحزاب السياسية والمجتمع المدني مع ما شهدته البلاد مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١م من احتجاجات شعبية واسعة، أو ما عُرف في وسائل الإعلام بـ «ثورة الزيت والسكر»، وتجلّى ذلك في «ولادة» عدد من المبادرات السياسية التي تتحد في الهدف، وإن اختلفت مسمياتها، فهي تسعى للاعتراف بشرعية مطالب الشباب التائر، وضرورة التغيير السلمي، ودفع السلطة الجزائرية نحو تحقيق الانفتاح السياسي والإعلامي، واكتساب المزيد من الحريات الديمقراطية، وتغليب منطق الحوار على منطق القوة والعنف.

ولقد اختلفت آراء الأحزاب الموالية للسلطة، أو المعارضة في نظرتها إلى الاحتجاجات، ومطالب التغيير التي توافق عليها الجميع بأنها محقة؛ حيث هناك من ساند هذه الاحتجاجات ومطالبها المشروعة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات استعجالية، مثل

طابعاً مذهبياً في بعض مظاهره بين السكان السُّنة من المذهب المالكي، وجيرانهم الأمازيغ من المذهب الإباضي، ودلت على انقسام جديد على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الجزائري.

واتخذت أحداث ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة^(١)، فانفاضة شباب الأحياء الفقيرة^(٢) تزامنت مع ما يجري في تونس على الأقل في ما يتعلق ببعض النقاط المفصلية المهمة، فعدد الضحايا هذه المرة كان أقل بكثير مما أوقعته الاحتجاجات والثورات السابقة^(٣)، وهذا يدفعنا لطرح التساؤل المهم التالي: لماذا نجحت الثورة الشعبية في تونس^(٤)، وتعثرت في الجزائر، ولم تتجح في تحقيق الأهداف التي من شأنها احتج شباب الأحياء الفقيرة، خاصة على المستوى المطالب السياسية والاجتماعية؟^(٥)

رفضت السلطات الرسمية سياسياً وإعلامياً، أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة في تونس، أو مع باقي الثورات العربية الأخرى، كما رفضت بشكل قطعي تسييس الحركة الاحتجاجية نفسها، ويبقى الشيء البارز خلال هذه الاحتجاجات، الغياب الواضح والمريب للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات

(١) تحدث وزير الداخلية عن ٢٠ ولاية مسّتها هذه الحركة الاحتجاجية من مجموع ٤٨ ولاية.

(٢) وصف وزير الداخلية الحركة الاحتجاجية بأنها عمل إجرامي من تديبير مجموعات إجرامية، حتى لو كان في صفوفها شبّان يعانون مشاكل اجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة.

(٣) حوالي ستة قتلى ومئات الجرحى في صفوف المحتجين وقوات الأمن.

(٤) قدمت أكثر من مائة ضحية ومئات الجرحى.

(٥) إن ما شهدته تونس ومن ثم مصر وسوريا واليمن من استخدام النظام السياسي وسيلة القتل لقمع المتظاهرين، تمّ تجريبه في الجزائر في أحداث تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨م، وكانت نتيجته دخول البلد في دوامة العنف والعنف المضاد الذي لم يؤدّ إلى تغيير للنظام السياسي، بل إلى تدخّل للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وإلغاء الانتخابات، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واندلاع أزمة سياسية معقّدة بدأت بفرغ دستوري، وانتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية. (مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟ دراسة من تقديم: عصام بن الشيخ، ٢٧/٧/٢٠١١م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الرابط: <http://www.dohainstitute.org/Home>

حركة النهضة^(١) (El Nahda)، وحركة الإصلاح الوطني (El Islam)، وحركة مجتمع السلم (HMS)^(٢)، وحزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)^(٣)، وكذا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)^(٤)، وهناك الأحزاب الصغيرة الأخرى التي اعترضت على طريقة الاحتجاج في الشارع؛ لأنها لن تؤدي إلى تحقيق المطالب، بل قد تكون مطيبة لوقوع فتنة داخلية، أما حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، وهو لسان حال

النظام، فقد انتقدها ورأى فيها «تأمراً خارجياً» سافراً؛ خدمة لمصالح قوى أجنبية معادية للجزائر ومستفيدة من الأزمة، في حين رأى التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، الحزب الحاكم الفعلي في السلطة، في هذه الاحتجاجات صراعاً بين اللوبيات النافذة المتحكمة في الاقتصاد الوطني والمال العام.^(٥)

وعبرت كل من اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الإنسان، والأمانة العامة للمركزية النقابية، والنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، عن انشغالها

(١) جريدة الشروق الجزائرية: «الأحزاب السياسية تنتقد تأخر الدولة في التعاطي مع الاحتجاجات» ٦-١-٢٠١١م، الرابط: <http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65629.html>

(٢) المصدر السابق.

(٣) جريدة الشروق الجزائرية: «أحزاب تتصل من المسؤولية، وتضع الانفلات في خانة الانزلاق الإعلامي والسياسي»، ٧-١-٢٠١١م، الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65676.html>

(٤) نفس المصدر.

(٥) ندد الحزب بمحاولات حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى التشويش على المسيرة، وكذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي قرّر تنصيب ما سماه خلايا يقظة في المؤسسات. انظر موقع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

<http://www.rcd-algerie.net/>

للأحداث التي تمر بها البلاد، وعبرت عن أسفها من لجوء الشباب المحتج على ظروف المعيشة إلى العنف، وإتلاف الأملاك العمومية والخاصة، وأكدت أن الاحتجاجات وراءها حالة اجتماعية؛ مستتكة التعبير عنها بهمجية، داعية السلطات للتدخل من أجل التكفل بانشغالات المواطنين والفئات الشبابية، على غرار حق السكن، الترفيه، التكوين، والعمل بصورة دائمة، وليس

يرى بعض المتابعين للشأن الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الحركات الإسلامية ربما قد أصابها حالة من الضعف والتشردم والتراجع بعد دخولها في مواجهات مسلحة ضد الدولة لمدة طويلة.

بعقود مؤقتة لا تتجدد.^(٦)

أما بخصوص التيار الإسلامي فيرى بعض المتابعين للشأن الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الحركات الإسلامية ربما قد أصابها حالة من الضعف والتشردم والتراجع بعد دخولها في مواجهات مسلحة ضد الدولة لمدة طويلة.^(٧)

(٦) يبرز تحليل المواقف السياسية أن جبهة المولاة تسمى لتحريك جماهيرها ووعاءها الانتخابي في خندق التيار القائل بجديّة مبادرة رئيس الجمهورية للإصلاح، والمراهن على البقاء في السلطة؛ في حين ترفض أحزاب المعارضة مشروع الإصلاح الرئاسي، ويصر حزب جبهة القوى الاشتراكية، حتى بعد إطلاق هذا المشروع، على المطالبة بتغيير النظام عن طريق تشكيل مجلس تأسيسي، ووافقته في ذلك حزب العمال بقيادة لويزة حنون، الذي انتقد دور هيئة المشاورات السياسية، وطالب بعقد مؤتمر للحوار والوفاق الوطني بعد الإعلان عن حلّ البرلمان الحاليّ، إضافة إلى موقف زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي ضد خطاب الإصلاح ومطالبته بالتغيير الكلي للنظام، انتهاءً بموقف التنسيقية الوطنية من أجل التغيير بجناحيها، والتي لم تنجح في حشد الجماهير في تظاهرة وطنية واحدة؛ بسبب قدرتها التنظيمية الضعيفة وخطابها التشكيكيّ المستمرّ في نية السلطة. وزاد من ضعف مطالب جبهة المعارضة إجمالاً: عزوف الناخبين عن الانتخابات وازدراؤهم للحياة السياسية وتقلباتها، التي تؤول في كلّ مرة في صالح النظام السياسيّ الحاليّ، إضافة إلى خشية المواطن الجزائري من تدهور الوضع الأمني، والتأثير على السلم الأهلي. (مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للضوابط؟ عصام بن الشيخ، ٢٧-٧-٢٠١١م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات). الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/Home>

(٧) جريدة الشروق الجزائرية: «استتكرأ أعمال الشغب واعتبروها مسيئة لدولة القانون.. الأحزاب تحمّل الحكومة المسؤولية وتدعو=

٥- الاحتجاجات الطلابية:

أندرت الحركة الاحتجاجية التي شنها الطلبة بعد احتجاجات ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م (بداية من شهر آذار/مارس) بأزمة حقيقية يمر بها قطاع التعليم في كل مراحلها (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي والعالي)، ومن الصعب نزع فتيل انفجارها، وامتدادها لقطاعات أخرى، في ظل أوضاع صعبة تجتازها الجزائر ومحيطها المضطرب.

٦- انتفاضة ٢٠٠١م في منطقة القبائل:

شهدت منطقة القبائل^(٣) سلسلة من الحركات الاحتجاجية، مثلت بعض محطاتها نقلة نوعية مهمة في قوة تجنيدتها، ومستوى تأطيرها السياسي والجموعي، فشهدت المنطقة أحداث نيسان/أبريل ١٩٨٠م، أو ما يسمى بالربيع الأمازيغي^(٤)، وإضراب المحفظة في الموسم الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥م.^(٥)

واتسمت «أحداث تيزي وزو» في ٢٠٠١/٢٠٠٢م بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركة الاحتجاجية

٣- ظاهرة إحراق الذات في الجزائر (أو الظاهرة البوعزيزية):

قام عدد من الشباب الجزائري بإشعال النار في أنفسهم؛ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة، وذلك تقليداً للمواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، وكانت الشرارة التي انتقلت إلى أكثر من بلد عربي، ومنها الجزائر. غير أن الملاحظ في هذه الظاهرة الغريبة والمستهجنة وطنياً لأبعادها الدينية الصرفة، تجاهل الأحزاب وإعلام السلطة لهذه الظاهرة، وعدم التطرق لها وكأنها لم تحدث، بل وصل الأمر إلى الطلب من أئمة المساجد الحديث عن تحريم هذا الفعل الذي لا يقره الشرع في خطبة الجمعة، في حين يتم التفاوض عن الحديث عن تحريم الفساد، ونهب الأموال، والقمع والتضييق الذي يعاني منه أغلب الشعب الجزائري المغلوب على أمره.

٤- الإضرابات العمالية:

بعد تفكيك القطاع العام الاقتصادي والصناعي، وسياسات إعادة الهيكلة لكامل القطاعات المنتجة التي تم تبنيها في فترة العشرية السوداء، والتدهور الأمني، والانحطاط السياسي خاصة في عام (١٩٩٤م)^(١) التي ساهمت بقدر كبير في سحق الطبقة الوسطى وإفقرها، عاشت الجزائر وما تزال تعيش «فوضى» الإضرابات العديدة والمكثفة، التي شملت جميع القطاعات الحساسة المختلفة.^(٢)

= المالية، وارتفاع التضخم بنسبة ٣٠٪. وكذا ارتفاع خدمات الديون ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي FMI لإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي ١٩٩٤-١٩٩٥م (المصدر: أريشيف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

(٢) أفادت وكالة الأنباء العالمية «داو جونز»، وهي إحدى أكبر وأشهر وكالات الأنباء الاقتصادية عبر العالم، والتي تعد مصدر المعلومات لأغلب المتعاملين الاقتصاديين، أن الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الجزائر لن تؤثر على استقرار البلاد الأمني والاقتصادي.

وذكرت الوكالة، وفقاً لما أوردته شركة «يورا جروب»، أن ما عرفته الجزائر يعكس فقط مشاكل بنيوية اجتماعية واقتصادية، فالجزائر -بحسب ذات المصدر- «تتمتع بمكانة مالية قوية، تخولها التطرق للاضطرابات العنوية نسبياً التي حفّزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية». وأشار التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الغضب الجماهيري على غرار تسقيف الأسعار، وخفض نسب الضرائب على بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع- الشقوق أونلاين، ١٢-١-٢٠١١م، الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/66021.html>.

(٤) يتركز فيها المواطنون الجزائريون الذين يتحدثون «القبائلية»، وهي إحدى اللهجات المعروفة لدى الأمازيغ.

(٥) انطلقت الأحداث بعد منع السلطات الروائي والكاتب الأمازيغي مولود معمري من إلقاء محاضرة عن الشعر الأمازيغي بجامعة تيزي وزو، انظر: Arezki Aït-Larbi, Insurgés et officiels du pouvoir racontent le printemps berbère, (éditions koukou, 2010

=المتحجّن لتفادي العنف»، ٨-١-٢٠١١م، الرابط:
<http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65754html>

(١) إن انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملاً حاسماً بدوره في تفسير هذا الهدوء الذي يعني أن التحالف المتوقع بين الحركة الاحتجاجية والتيار الإسلامي، كما حصل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨م، لم يعرف طريقه إلى التجسيد هذه المرة (انظر: الحركات الاحتجاجية في الجزائر: د. عبد الناصر جابي).

(٢) برنامج الاستقرار ١٩٩٤-١٩٩٥م: هو برنامج إصلاحى بدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٤م؛ بسبب تدهور آخر للنقط سنة ١٩٩٣م؛ حيث انخفض سعر البرميل من ٢٠ دولاراً في سنة ١٩٩٣م إلى ١٤،١٩ دولار سنة ١٩٩٤م، وتراكم خدمة الدين الخارجي، ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة تظهر وبرزت معها عدة ضغوطات مالية وأخرى خارجية، ومن بين هذه الضغوطات نجد: العجز المالي للمؤسسات=

في البلاد منذ ١٩ عامًا^(٦)، وإلغاء المرسوم الرئاسي المتعلق بالإصلاحات في وزارة التعليم العالي^(٧)، وتراجع السلطة عن قرار تحويل الحرس البلدي إلى موظفي نظافة وحراس في المؤسسات العامة؛ بعد تهديدهم بالتمرد^(٨)، وإصدار الوعود والضمانات بتحسين الأجور، وإدماج المفصولين، وتقديم حوافز مغرية وخيالية لأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من البطالين بمنحهم قروضًا طويلة المدى بقيمة مائة مليار دينار (نحو ١٣,٧ مليار دولار).

بالإضافة إلى إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية؛ لخلق مناصب شغل، وتخصيص مائتي مليار دينار لبناء أسواق جوارية لتجار الأرصفة، وقروض موجهة مباشرة للشبان لبناء مشاريع سكنية لهم بدون فوائد بنكية، لأول مرة في الجزائر.^(٩)

وفي خطاب تاريخي للشعب، طالب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية تضمن مراجعة قانون الانتخابات، بما يعزز الممارسة الديمقراطية. وأضاف أنه سيعمل على تعديل دستور

الأمازيغية في السابق، غير أنها اشتهرت بدرجة عالية من التأطير الجمعي، وبطابعها السلمي من خلال حركة العروش أو (حركة المواطنة)^(١)، بعد أن فقدت تأطيرها الحزبي التقليدي^(٢)، وفشلت في حل المسألة الأمازيغية بالجزائر منذ ظهورها في سنة ١٩٤٩م.^(٣)

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية

والاقتصادية التي رافقت الثورات العربية

في ظل لعبة فزاعة الإسلاميين

نجحت احتجاجات كانون الثاني/يناير ٢٠١١م بجعل صنّاع القرار في الجزائر يقومون بإصلاحات باشرتها رئاسة الجمهورية في إطار روزنامة «التغيير المتدرّج»؛ لإرضاء الشارع الجزائري الساخط على وضعه المعيشي.

وقد أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١م كاستجابة للتحويلات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، وليبيا واليمن، والبحرين وسوريا.^(٤)

وكان أول إجراء «إصلاحي» قامت به السلطة تعليق الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر^(٥)، ورفع حالة الطوارئ المفروضة

(١) سمي بإضراب المحفظة كان بسبب المقاطعة الواسعة للمدرسة من أبناء منطقة القبائل بدعوة من الحركة الثقافية البربرية.

(٢) تأسست في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠١م من السنة ذاتها، بعد انتفاضة ٢٠٠١م التي راح ضحيتها ١٢٧ قتيلًا.

(٣) من أشهر الأحزاب في منطقة القبائل: حزب جبهة القوى الاشتراكية -FFS- والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية -RCD-، والجمعية المحلية الثقافية الحركة الثقافية البربرية -MCB-.

(٤) انظر: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، رابح لونيبي - دار المعرفة الجزائر ٢٠٠٢م.

(٥) إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية، وتنظيمات نقابية وشبابية، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا «التسويقية الوطنية من أجل التغيير» التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين: واحدًا ضم الأحزاب السياسية، والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية. وظلت «التسويقية الوطنية من أجل التغيير» بجناحيها مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كل يوم سبت؛ لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام.

= ولم تسمح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين من التسييقية في الجزائر العاصمة، بحجة الدواعي الأمنية. ولم تستطع «التسويقية الوطنية من أجل التغيير» جمع جهود المعارضة للمطالبة بإسقاط النظام، وهو ما سمح للنظام باحتكار المشهد السياسي، والادعاء بأن مطالب الجزائريين ذات بُعد اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن مبادرة الرئيس هي الإطار الوحيد للإصلاح السياسي في البلاد.

(٦) إجراءات لوقف احتجاجات الجزائر.. الجزيرة نت، ٩/١١/٢٠١١م.

(٧) وافق اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مشروع قرار يلغي المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ ٦ فبراير/شباط ١٩٩٢م الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ، وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب؛ لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء = كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. (وكانت حالة الطوارئ قد فرضت بموجب مرسوم أصدره الرئيس الراحل محمد بوضياف في فبراير/شباط ١٩٩٢م إثر إلغاء انتخابات ١٩٩١م التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حُلت لاحقًا، وهو ما جر البلاد إلى حرب أهلية دامت عقدًا كاملًا، وأسفرت عن نحو ١٥٠ ألف قتيل، راجع: الجزائر تلغي حالة الطوارئ.. الجزيرة نت، ٢٢/٢/٢٠١١م).

(٨) إصلاحات الجزائر تعكس تخبط السلطة.. الجزيرة نت، ٢٤/٢/٢٠١١م.

(٩) المصدر السابق.

الإجراءات "الإصلاحية" التي قامت بها السلطات الجزائرية بعد الاحتجاجات الشعبية الأخيرة:

- تعليق الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر.
- رفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ 19 عاماً.
- إلغاء المرسوم الرئاسي المتعلق بالإصلاحات في وزارة التعليم العالي.
- تراجع السلطة عن قرار تحويل الحرس البلدي إلى موظفي نظافة وحراس في المؤسسات العامة.
- إصدار الوعود والضمانات بتحسين الأجور، وإدماج المفصولين، وتقديم حوافر مغرية وخيالية لأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من البطالين.
- إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية.
- تخصيص مائتي مليار دينار لبناء أسواق جوارية لتجّار الأرصفة، وقروض موجّهة مباشرة للشبان لبناء مشاريع سكنية لهم بدون فوائد بنكية.

مروراً بحرية التعبير، وانتهاءً بالرغبة في الحياة الآمنة قادت إلى الثورة في تونس، في ظل استماتة الشباب في مواجهة النظام. فالفساد المنظم كان مستشرياً في جميع أجهزة الدولة. أما في ليبيا، فإن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها عدم التوازن بين مشاريع الإصلاح الاقتصادي القائمة على الانفتاح على الغرب، والهيكل السياسية المستمدة من الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة للعقيد القذافي، وكذا الصراع بين دعاة الإصلاح من ناحية والمستفيدين من النظام القديم من ناحية أخرى، الأمر الذي قاد إلى فقدان الشباب أي أمل في الإصلاح، وخروجهم للمطالبة بتغيير النظام، متأثرين في ذلك بتطورات الأحداث في كل من تونس ومصر. والملاحظ أن كل الظروف والأسباب متشابهة مع الحالة الجزائرية، فلماذا إذاً تأخر اللحاق بالثورات العربية؟ وما المعوقات الأساسية التي تقف حاجزاً في وجه التغيير في الجزائر؟

المبحث الأول: المعوقات التاريخية:

الخوف من تكرار العشرية الدامية -الهاجس الأمني-:
فقد دخلت الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م في صراع مليشيات

البلاد «من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية»^(١). وعلى غرار الأنظمة العربية رفع النظام الجزائري ورقة «الإسلاميين» ك«فزاعة»؛ لإخافة الشعب الجزائري من إمكانية وصولهم إلى موقع متقدم في الساحة السياسية، وبالتالي الحكم في الجزائر في حال رحل النظام أو ضعف. ويعتقد أطراف في النظام الحاكم أن التخويف بالإسلاميين والمتطرفين، مازال ورقة قابلة للاستغلال والتوظيف السياسي، وعاملاً يمكن الاستناد عليه في دفع الشعب واستماتته لتجديد ولائه للنظام، ودعمه ليستمر في مواجهة ما تبقى من فلول الإسلاميين المسلحين في الجبال، والتضييق على التيار الإسلامي الذي خاض معه مواجهات مازالت تداعياتها تعاني منها البلاد.

المحور الثاني

الإشكالات والمعوقات التي تواجه رياح التغيير
في الجزائر: نظرة على التطورات في دول
الجوار خاصة تونس وليبيا، وهل تصلنا
نيران التغيير ولو متأخرة؟

هناك مطالب حقوقية تبدأ من توفير لقمة العيش،

(١) المصدر السابق.

نظامية وحزبية مسلحة قُتل فيها نحو ١٥٠ ألف شخص، وما زال شبحها يخيم على الجزائريين إلى يومنا هذا.

واستغل النظام آنذاك الوضع، بعدما سادت حالة من عدم الأمن في الجزائر؛ ليفرض حالة الطوارئ عام ١٩٩٢م، ويكبت الحريات، ويغتصب الحقوق، ويعلق الأحلام بالغد الأفضل إلى أجل غير مسمى! ولقد رأى البعض أن الشعب الجزائري عُوقب على اختياره بالتصويت الكثيف لمرتين في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٠م والانتخابات التشريعية عام ١٩٩١م لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي حصلت على الأغلبية الساحقة من الأصوات (٨٠٪)، وإهانته الحزب الحاكم آنذاك جبهة التحرير الوطني، الذي لم يتعدّ نصيبه ٥٪ من الأصوات، وكانت مفاجأة كبرى آنذاك!

الخيار الديمقراطي للشعب الجزائري فتح عليه أبواب جهنم؛ حيث دخلت الجزائر منذ تلك الفترة الجهنمية في عشرية دموية من القرن الماضي، شكّلت حجر عثرة في طريق إعادة النهوض بالجزائر من جديد، ومعافاتها من أزماتها المتعددة، ومن أبرزها قضية المفقودين التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الرقم الموهول لضحايا المأساة الوطنية الكبرى^(١).

ومنذ الإعلان عن حالة الطوارئ، وتحت غطاء مكافحة الإرهاب استمر القمع، وفي هذا الإطار نقلت الصحافة الجزائرية عن رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني استنكاره «الوضع المزري» الذي تعرفه السجون في الجزائر؛ بسبب التكدس الحاصل، وتأكيده أن إجمالي عدد المساجين في الجزائر يصل -حسب الأرقام الرسمية- إلى ما يقرب من ٥٥ ألف سجين.

كما تشير التقديرات إلى أن عدة آلاف من النساء اغتُصبن من قبل أعضاء جماعات مسلحة. وكان الكثير من النساء والفتيات يُختطفن من بيوتهن وبلداتهن وقراهن، ويُحتجزن في أوضاع استعباد جنسي، أو

(١) بوتفليقة يعلن عن إصلاحات سياسية .. الجزيرة نت، ٢٠١١/٤/١٦م.

يقتلن في بعض الحالات، ولاسيما عندما يحملن.^(٢)

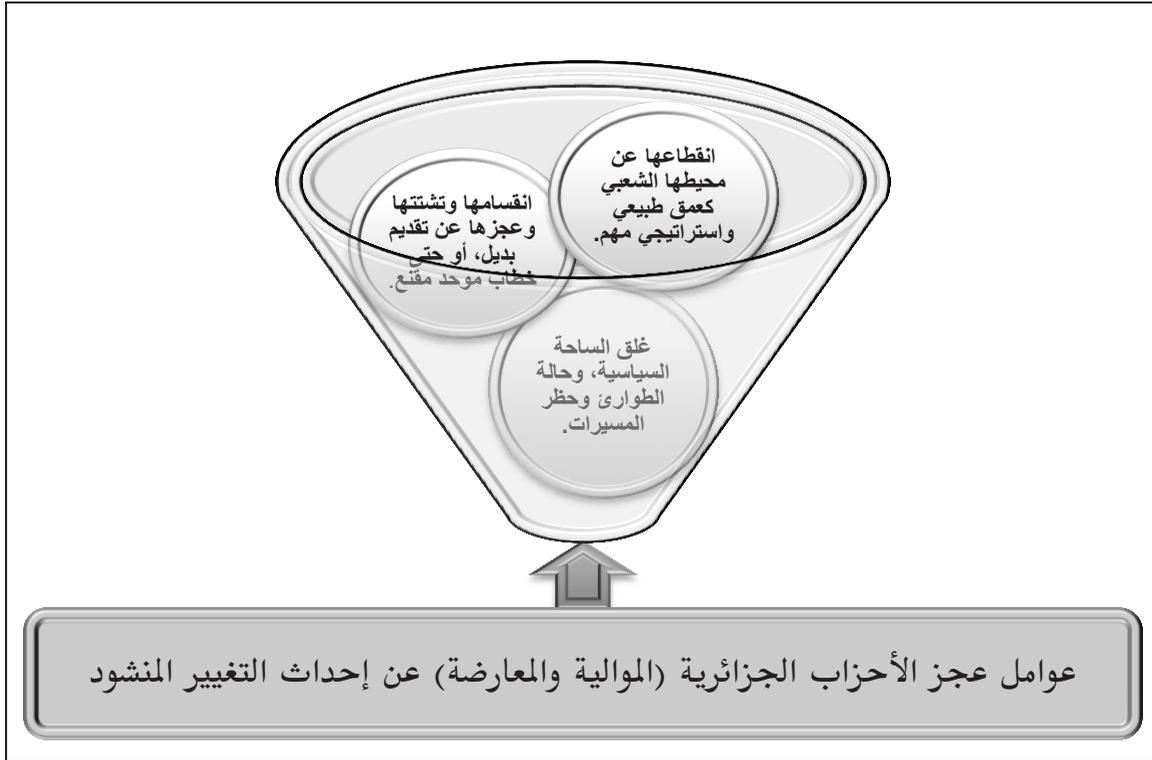
المبحث الثاني: المعوقات السياسية: عجز الأحزاب في استحواد القاعدة الشعبية - فقدان الثقة في قادة الأحزاب -:

أثبتت الأحداث الوطنية أن الأحزاب السياسية في الجزائر «هياكل بلا روح، عاجزة عن تجنيد الشارع سلمياً، وتعبئة المواطنين بطرق حضارية؛ للمطالبة بحقوق مشروعة، وحتى وإن كانت هذه الهيئات المعتمدة، تبرّر الفشل والعجز، المتهمه به، بالعلق السياسي والنقابي والجموعي، الذي مارسه السلطة على أنشطتها وتحركاتها، ولجوتها إلى «تطويع وتدجين» الفاعلين في الساحة الوطنية»^(٣)

فالأحزاب الجزائرية (الموالية والمعارضة) عاجزة، بوضعها الحالي، عن إحداث التغيير المنشود، عجزاً اشتركت في إحلاله عدة عوامل:

(٢) حتى الآن تتضارب الأرقام الحقيقية لعدد المفقودين بين المنظمات المختلفة والهيئات المهتمة بذلك، فحسب منظمة العفو الدولية يقدر عددهم بأربعة آلاف مفقود، وبعض المصادر الرسمية تشير إلى أن العدد الإجمالي يقارب السبعة آلاف حالة اختفاء، وأن أغلب الحالات كانت ضحية للجماعات المسلحة، إلا أن بعض المنظمات المستقلة، ومنها رابطة حقوق الإنسان التي كان يرأسها المحامي علي يحيى عبد النور، تؤكد أن العدد يفوق ذلك بكثير، ويقارب الـ ١٨٠٠٠ مفقود، وبحسب اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان التي أسسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن العدد يقارب نحو خمسة آلاف مفقود (المصدر: ووقع بيتنا: «المفقودون في الجزائر»، الرابط: <http://www.bet-tna.com/articals/a05/jzaaer2004.htm>، انظر أيضاً: جريدة «القدس العربي» عدد ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٣م). وكان الأستاذ فاروق قسنطيني قد أدلى بتصريح لوكالة رويتر أشار فيه أنه من المحتمل أن يكون رجال الأمن مسئولين بشكل فردي عن موت ٥٢٠٠ مدني من المفقودين «لكن الدولة لم ترتكب جريمة» وأضاف «أن رجال الأمن قاموا فردياً بتصرفات غير قانونية (...) يجب أن تفهموا أن التجاوزات التي ارتكبتها مسئولون بالأجهزة الأمنية لم تتم بأوامر من الدولة، بل من أنفسهم، وأنه يتفهم معاناة أهالي المفقودين والآلامهم، وأن من حقهم أن يعرفوا الحقيقة عن أفراد أسرهم. «ووعدهم بتقديم ملفاته للأسر إذا أرادت إحالة القضايا للمحكمة. المصدر: المعركة المثالية لأهالي المفقودين في الجزائر.... أحمد سي مزارق، ملفات FIDH-DISPARUS.

(٣) المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الرابط: <http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/1258/document/ar/text.html>



كما كان لنجاح الفريق العسكري الذي يسيطر عملياً على مقاليد الأمور دور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، والتكريس المباشر والدائم لأزمة التحول الديمقراطي، في الجزائر التي همّت بالانتقال نحو التعددية منذ ١٩٨٨م إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد.

وكان لتأثير شخصية بوتفليقة الرمزية عند الشعب الجزائري دور ساهم في تأجيل الثورة، نظراً لشعبيته ومكانته في قلوب المواطنين؛ عرفاناً بمجهوده في توقيف حمام الدم، فقد كان له دور بارز في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الشاملة في الجزائر، وكان ذلك بمثابة ميلاد جزائر جديدة تسع لكل الجزائريين بمختلف مشاربهم الفكرية والأيدولوجية والنظرية،

=كدائرة رسمية أية طلب للترخيص بالسير في مسيرات سلمية، رغم أن قرار الحظر يخص العاصمة، ولا يشمل الـ٤٧ ولاية المتبقية، كما استغرب إحصاء ٨٠ ألف جمعية، تقف مكتوفة الأيدي، عاجزة عن تنظيم الاحتجاجات أو منع الاحتجاج» المصدر: الشروق أونلاين، الرابط:

<http://www.echroukonline.com/ara/national/emeutes/65708html>

- انقطاعها عن محيطها الشعبي كعمق طبيعي واستراتيجي مهم.^(١)

- انقسامها وتشتتها وعجزها عن تقديم بديل، أو حتى خطاب موحد مقنع.

- غلق الساحة السياسية، وحالة الطوارئ وحظر المسيرات.^(٢)

لذلك تحتفظ السلطة بها كما هي لتقول للناس: إن في الجزائر حياة سياسية، وجمعية ونقابية نشطة وتعددية، بينما أغلبية الجزائريين لا يجدون أنفسهم ولا أصواتهم في تلك الكيانات العاجزة والفاشلة.^(٣)

(١) عبد الناصر جابي، «الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع»، في: «الحركات الاجتماعية في العالم العربي»، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦م.

(٢) غياب التعبئة والتنظيم في الاحتجاجات الأخيرة، كان واضحاً، فبعض المحتجين لجئوا إلى إفراغ غضبهم بالشغب والنهب، وإشعال النيران والعجلات، لكنهم لم يرفعوا شعارات تشمل «المطالب» التي خرجوا إلى الشارع لتحقيقها، وإسماع صوتهم بصدها، وهو ما يعطي الانطباع أن الأحداث كانت فوضوية وبلا «قيادة» تتولى تنظيمها!

(٣) رد وزير الداخلية الجزائري على اتهام الأحزاب والمجتمع المدني بالقول: «لم نطلب من الأحزاب التخلي عن أدوارها، بل الأحزاب فضّلت هجر الساحة لاهتمامات أخرى، كما أقولها صراحة: لم نطلب =

كما يعتبر منهج المصالحة درسًا مهمًا لكل الدول العربية التي ما زالت تنهج نهج الاستتصال مع معارضيه.

المبحث الثالث: المعوقات الإعلامية: مركزية

الإعلام

إنّ الانفتاح الإعلامي أصبح أكثر من ضروري لإعادة الروح المفقودة للحياة السياسية، من أجل منح الطبقة السياسية القدرة على طرح مشاريعها عبر إعلام حرّ. من جهة أخرى يظهر أن هناك تخوفًا رسميًا من الانفتاح الإعلامي، ويمكن تفسيره بخشية الحكومة من فقدان السيطرة على وسائل الإعلام المعارضة، إضافة إلى الخشية من فقدان الرقابة السلطوية على الخطاب الدينيّ للتيار الإسلامي^(١).

كما أن تعثر الثورات، أوجد حالة من الاطمئنان، وازدياد الفكر القمعي، وتقييد الحريات في مسألة الإعلام؛ بحيث أجريت تعديلات ستقلّم أظافر أي رأي حر مناهض للدولة، هذه التعديلات أتت لتوجيه رسالة للناشطين من المدونين والكتاب والصحفيين، مفادها أن يتبهاوا جيدًا إلى أن آلة القمع والاحتجاز ومصادرة الرأي ستكون قوية وفعّالة ضدهم.

وقد ساهم كل من (الفييس بوك، والتويتير) بشكل كبير في تحفيز شعب مصر وتونس على الثورة، والسبب يرجع إلى أن معظم قوى المعارضة التقليدية قد تم احتواؤها من قبل أمن الدولة، وتركوا لها حيزًا تعمل في إطاره لا تستطيع الخروج عنه، أما مواقع الإنترنت فحجم مستخدميهما كبير، خاصة في دولة كمصر وتونس، وهذا العدد من المستخدمين لم يستطع أمن الدولة السيطرة عليه، كما لمسنا منذ ثورة تونس جدية وسائل الإعلام في تغيير الواقع المعاش. فلقد كان الفييس بوك والتويتير الجندي المجهول^(٢).

(١) جريدة الوطن الجزائرية باللغة الفرنسية، الرابط:

<http://www.watan.com/2008-10-01-00-38-32/12938-2009-06-23-21-41-35.html>

(٢) «مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟» عصام بن الشيخ، ٢٧-٧-٢٠١١م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الرابط: <http://www.dohainstitute.org/Home/>

ومقارنة بالمجتمع التونسي والمصري، فالمجتمع الجزائري علاقته بالإنترنت ليست على مستوى تؤهله لتحقيق التواصل الاجتماعي الذي يحدث ثورة، أو حتى ينظّم احتجاجات، فغالبية الجزائريين لم يستجيبوا للدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتويتير للتظاهر يوم ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١١م الماضي التي دعت لها «التسبيلية الوطنية للتغيير والديمقراطية»؛ وذلك في ظل وجود أمني مكثف في شتى أنحاء البلاد.

المبحث الرابع: المعوقات الاجتماعية

يتخبط الجزائري في الكثير من الأزمات التي أثقلت كاهله، منها أزمة البطالة، تسريح العمال، ضعف وتدني القدرة الشرائية وغيرها، فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة ١٩٩٧م قد تجاوز ٢,٣ مليون بطلال ليصل سنة ٢٠٠١م إلى ٢,٥ مليون بطلال مقابل ٢,٤ مليون لسنة ٢٠٠٠م، وهذا العدد قابل للارتفاع سنويًا^(٣).

وفي نفس السياق، تحول أكثر من مليون شاب من ضحايا المأساة الوطنية إلى قتال موقوتة، بدأت تتفجر على شكل عنف وتخريب وقتل؛ جراء الإهمال والتهميش الذي تعرضوا له في السنوات الماضية. وقد لعبوا الأدوار الرئيسية في احتجاجات ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م الأخيرة، كما جاء ذكره في العديد من التقارير الصحفية الوطنية والأجنبية.

وتشهد الجزائر طفرة نوعية في مجال الإسكان من خلال تطبيق برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرامي إلى إنجاز مليون وحدة سكنية. يمتد البرنامج على مدى السنوات الخمس القادمة بمعدل ٢٠٠ ألف مسكن في السنة. وقد تم بناء ٤٧٥ ألف وحدة حتى الآن، ليتبقى نحو ٥٢٥ ألف وحدة في طور الإنجاز^(٤).

(٣) المصدر: موقع مآرب برس، الرابط:

http://marebpress.taiz-press.net/news_details.php?sid=34602&lng=arabic

(٤) عدد الباحثين عن العمل يقدر سنويًا ما بين ٢٥٠ و٢٠٠ ألف؛ حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه يجب توفير ما بين=

فبعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر وليبيا يتبادر إلى الأذهان هذا التساؤل المنطقي: هل هناك في الوسط الجزائري العام إجماع حقيقي بين مختلف التيارات السياسية، والنخب الفكرية، والتنظيمات النقابية والطلابية على الرغبة في تغيير النظام؟ السيناريو الأول: هل يمكن حدوث ثورة شعبية وماذا لو حدثت؟ وما هي الخطة المقترحة لمواجهة الأزمة؟ وكيف يمكن أن تتطوّر شرارة الأزمة؟ انطلاقاً من أن التغيير في الجزائر لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة ملحة!

إن الشعوب العربية اليوم تطالب بأن تضع بين يديها زمام أمورها، وهي مصممة على أن تفرض كلمتها، وأن تباشر الإصلاح بإرادتها، وبالطريقة والسرعة التي ترضيها. ولن يفلح طبعاً أي نظام في الوقوف في وجه هذا التيار الشعبي العارم، فالشعب الجزائري لن يكون استثناءً كي تتطلي عليه «نظرية المؤامرة».

فلا المملكة المغربية، ولا فرنسا ولا ثوار ليبيا، يشكّلون بالنسبة إليه أعداء، وما على النظام إلا أن يختار بين تسليم السلطة للشعب، أو أن تُتزعّ منه السلطة على الطريقة التونسية والمصرية غير المسلحة، أو حتى على الطريقة الليبية.

غير أن النظام يدعي بأن الجزائر ليست فيها من المسببات ما يمكن أن يدفع إلى الحراك الذي عرفته تونس ومصر، ولا إلى الذي تعرفه ليبيا وسوريا واليمن وغيرها، ولا ندري ماهية تلك المسببات التي تتنفي في الجزائر، هل هي القمع أم التسلط؟ هل هي المحسوبية أم الرشوة؟ هل هي السرقة أم الاستغلال؟ هل هي تزوير الانتخابات أم قرصنة الإيرادات الحية؟ هل هي قمع الحريات أم اغتصاب الحقوق؟

ويرى الكثيرون أن الثورة السلمية هي المخرج في الجزائر، فهناك وسائل كثيرة يمكن أن يستعملها

وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة، وفي الكثير من الدول النامية، وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دوراً مهماً في توفير مناصب العمل. وقد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام الجدي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨م؛ لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل، ولكون هذه الآثار تمس بالخصوص الفئة الشابة المشكّلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل؛ الأمر الذي دفع إلى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠

- ١٩٩٥م، ثم برنامج خاص في إطار «المؤسسات المصغرة» أو «الميكرو-مؤسسة»، بدءاً من العام ١٩٩٥م عن طريق تقديم العديد من التحفيزات. إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات المصغرة، تهدف

أساساً إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات، في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، والتي بدورها تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

المحور الثالث: مستقبل النظام السياسي في الجزائر في ظل زخم التحول الثوري

دأبت مراكز الدراسات الجيوسياسية في الغرب (خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) على القول: إن شروط التغيير في الجزائر قائمة، ينقصها فقط إرادة متجددة في الانطلاق والانبعث، وتوقيت محكم يراعي التطورات الداخلية والظروف الخارجية.

= ٧٠٠ و ٧٥٠ ألف منصب عمل سنوياً لمدة ثلاث سنوات متتالية للقضاء على البطالة، في حين يتطلب خلق أكثر من ٢٥٠ ألف منصب عمل للحفاظ على المستوى الحالي.

بحجة الدواعي الأمنية. ولم تستطع «التسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية» جمع جهود المعارضة للمطالبة بإسقاط النظام، وهو ما سمح للنظام باحتكار المشهد السياسي، والادعاء بأن مطالب الجزائريين ذات بعد اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن مبادرة الرئيس هي الإطار الوحيد للإصلاح السياسي في البلاد.

ولا بد من استيعاب الدروس والعبر من تجارب دول الجوار، وأن ندرك أن المشترك بيننا وبين هذه الأقطار لا ينحصر فقط في عدوى اللجوء المأساوي للانتحار بالنار، ولكن فيما هو أعمق وأخطر، وهو طبيعة نظام

الحكم نفسه. فنظام الحكم في مصر وتونس والجزائر جميعها يتزين بواجهة ديمقراطية براقية، ويقصي عملياً وبمختلف الوسائل، فئات واسعة من المواطنين من الاشتراك الفعلي في تسيير شؤونهم، وهو ما يرشحهم نتيجة التهميش والإقصاء، للنقمة والغضب، واعتبار

كل ما يمت لنظام الحكم أو يصدر عنه معادياً لهم، وعندما تُضاف لهذه الأرضية الغاضبة وطأة الصعوبات الاقتصادية تكتمل شروط الانفجار.

ومن هنا نستنتج أن الثورة في الجزائر ما هي إلا قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة، وما على السلطات سوى تلافى هذا الانفجار بشتى الوسائل، والتعامل بحكمة وروية في حال حدوث احتجاجات، واضطرابات للحيلولة دون تكرار المأسى التي مرت على الجزائر منذ عقود.

التحرك الشبابي الذي تشهده الجزائر الآن سببه الإهمال؛ لأن هذا الشباب غير قادر على توفير لقمة العيش، ومستوى لائق من المعيشة؛ جراء تفشي البطالة، وارتفاع الأسعار، ومن الطبيعي أن يثور ويتمرد على الوضع الشاذ الذي يعيشه.

أما النظام، فمن الغباء أنه ما زال يعتقد أن استعمال

الشعب في إطار التغيير السلمي، منها على سبيل المثال لا الحصر: الإضراب عن العمل، وعن الطعام، الاحتجاج، الاعتصام، العصيان المدني، إلى غير ذلك من الوسائل التي لا يستعمل فيها، أي نوع من السلاح أو العنف الجسدي، ولكنها تفرض نفسها بقوة العزيمة، وبقوة الصبر على أذى النظام.

ويكون القصد من استعمال هذه الوسائل زعزعة، وتفكيك أركان النظام، وليس تخريب البلاد. وينبغي أن يكون هناك أناس في مستوى من التعقل والمسئولية لإحداث هذا التغيير.⁽¹⁾

ويعتبر إعلان مبادرة الإصلاح استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا «التسيقية الوطنية من أجل

التغيير والديمقراطية»، التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين: واحداً ضم الأحزاب السياسية، والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية. وظلت «التسيقية الوطنية من أجل التغيير» بجناحيها مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كل يوم (سبت)؛ لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام.

ولم تسمح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين في الجزائر العاصمة،

(1) صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أنه تم إنجاز مليون ونصف مسكن جديد منذ توليه السلطة في 1999م، لكن رغم ذلك لا تزال الأزمة مستعصية والطلبات كثيرة. لكن غياب استراتيجية بناء محكمة، وارتفاع أسعار مواد البناء، فضلاً عن عوامل أخرى متعلقة بالإدارة والبيروقراطية، لم تمكنه من تحقيق أهدافه. المصدر: قناة فرانس 24، الرابط:

<http://www.france24.com/ar/20090406-algeria-presidential-election-housing-crisi>

غير قادر على تحمل مهامه، فعلى الجيش أن يتولى مهامه»^(٢).

ويعتبر سيناريو الانقلاب العسكري من الأمور المتوقع حدوثها؛ وذلك لطبيعة النظام الجزائري الذي هو من صلب المؤسسة العسكرية. هذه الأخيرة التي مرت بتجربة قاسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحظورة-، والتي تتوجس شرًا من عودة رموز وطلائع ورجال الحزب إلى الواجهة، إما بالعمل السياسي أو العسكري، ولذا اتخذت كل احتياطاتها (الأمنية والقانونية والدستورية)، وحتى اللجوء إلى الاستحواذ العسكري على البلاد لمنع أي تحرك يعيد البلاد إلى دوامة العنف.

ويشير الأستاذ المهندس بوخليفة المختص في علم الاجتماع، إلى أن الأنظمة المستبدة تحاول من خلال تخويفها من خطر الحركة الإسلامية، تمرير خطاب صريح مفاده أن صعود حَمَلَة المشروع الإسلامي سيكون عنواناً للفوضى والعنف، بما قد يؤدي بشعوبها للتراجع عن المطالبة بالتغيير؛ خشية منها من صعود بدائل تدفع إلى العنف، وسيلان الدماء بغزارة، وتنتهي بالوقوع في مستنقع نظم متشددة.

وفي إطار الخوف من العودة إلى بيع العشرية السوداء الدامية، أعرب الجزائريون الذين أغضبهم أسوأ تفجيرات شهدتها الجزائر مؤخرًا في مدينة شرشال الساحلية، عن تخوفهم من احتمال أن ينزلق البلد مجددًا إلى الصراع السياسي الدامي الذي دارت رحاه في تسعينيات القرن الماضي.

وقالت صحيفة «ليبرتي» اليومية الصادرة في الجزائر باللغة الفرنسية: «هجمات الجزائر أيقظت شياطين العنف الذي اعتقدنا أنه قد تم احتواؤه».

وكانت الشرطة قد أقامت مزيدًا من نقاط التفتيش

القوة هو الحل لقمع هذه التحركات، وقد تجاهل حكامه مصير الذين سبقوهم باتباع هذا الأسلوب للبقاء في السلطة، مثل ما حصل لبن علي ومبارك والقذافي.

السيناريو الثاني: هل يمكن أن يحدث انقلاب عسكري لقهر الاحتجاجات الشعبية؛ خوفًا من تطور الوضع إلى أعمال دامية، وتكرار تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحظورة-.

هناك أطروحات فكرية وسياسية كثيرة وعديدة، ويأتي الانقلاب العسكري على رأسها؛ لأنه تقوم به أقلية مستحوذة على السلاح، وهي لا تقر أبدًا بمبدأ السلطة للشعب، وهنا ينطلق رأينا إلى فرضية وجود ناس خيرين في الجيش يسعون إلى التغيير، ولكن يبقى هذا المنهج مرفوضًا، فالمشكلة ليست في الأفراد، بل في فرض الحكم العسكري أصلاً.

ويحذر المعارض الجزائري -المختص في الفيزياء الطبية- دكتور مراد دهينة من «أنه من غير المستبعد أن يتم تثبيت أويحيى في منصب الوزير الأول، وإعطاؤه صلاحيات واسعة لفترة كعادته، ومن ثم يتم إقصاء بوتفليقة عن طريق انقلاب عسكري، أو لأسباب صحية وتنصيب أويحيى أو آخر من شاكلته؛ ليبقى جاثمًا على صدر الشعب لثلاثين عامًا، وهكذا تتواصل إدارة البلاد بالقمع وكبت الحريات»^(١).

أما التسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية (CNCD)^(٢) التي ظهرت مباشرة بعد احتجاجات كانون الثاني/يناير ٢٠١١م، فقد طالبت برحيل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة طبقًا للمادة ٨٨ من الدستور الذي تشير إلى إقالة رئيس الدولة في حالة عدم تمكنه من ممارسة مهامه (بسبب المرض). وقال المحامي علي يحيى عبد النور، الرئيس الشرفي للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: «رحيل الرئيس هو حتمية مطلقة.. إذا تم التأكد من أن رئيس الجمهورية

(٢) تضم ثلاثة أحزاب سياسية، وهي: حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى أربع نقابات مستقلة وهيئات وطنية وجمعيات من المجتمع المدني مع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مع العلم أن حزب جبهة القوى الاشتراكية قرّر الانسحاب من المبادرة.

(١) ندوة: آفاق التغيير السياسي في الجزائر، من إعداد: مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بجنيف سويسرا، الرابط: www.Cordoue.ch

(٢) المصدر السابق.

الانتقال لنظام حكم ديمقراطي حقيقي. وهو ما أضع على البلاد، في رأيي، فرصة ثمينة لتجديد مسيرتها. قال رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى: إن بلاده لا تواجه أزمة سياسية ناتجة عن الاضطرابات في العالم العربي، لكنه اعترف بوجود غضب عام بسبب البطالة، ونقص المساكن. يأتي ذلك رغم الاحتجاجات المتقطعة التي عمت البلاد؛ احتجاجاً على الفساد وللمطالبة برحيل النظام..

وقال أويحيى على شاشات التلفزيون الجزائري الحكومي: «لا يوجد أزمة سياسية في الجزائر، وإنما توجد أزمات اجتماعية لا تستدعي حل البرلمان أو تغيير النظام».

وتقول المعارضة الجزائرية -يساندها في ذلك شخصيات بارزة من داخل النخبة الحاكمة-: إن قيادة البلاد تتخذ موقفاً متردداً أمام الإضرابات والاحتجاجات، وتحتاج إلى الشروع في تنفيذ جدول أولويات واضح للإصلاح السياسي؛ لاستعادة زمام الأمور.

نائب رئيس جبهة التغيير الوطني، عبد المجيد مناصرة، تساءل عن نوع التغيير المنشود، فقال: «نريد التغيير الذي يهزم الفساد، حتى لا يبقى في الجزائر فقير ولا مظلوم، ولا عاطل عن العمل؛ لأن التغيير أصبح مطلباً شعبياً عاماً».

وفي رده على سؤال للجزيرة نت عن بيده زمام التغيير ووسائله، أجاب مناصرة بأن «الشعب هو الذي يغيّر، وعلى السلطة أن تستجيب لمطالب جميع قوى الشعب بالتغيير، ولا تعاند، فرئيس الجمهورية منتخب، وهو من بيده زمام التغيير».

وحذّر مناصرة في حديثه من مغبة تجاهل مطالب الشعب بالتغيير، قائلاً: «إن التغيير اليوم أفضل من الغد؛ لأنه اليوم معروف البداية والمآل، أما تغيير الغد فسيكون بيد الشارع وغير معروف البدايات والنهايات، وحتى لا نفاجأ بالبطاقة الحمراء ارحل، علينا التغيير».

وطرح عبد المجيد مناصرة مبادرة جبهة التغيير

والحواجز، ونشرت المزيد من دوريات المراقبة في أنحاء المدينة التي تطل على البحر المتوسط بعد الهجوم الانتحاري المزدوج على مطعم الأكاديمية المتعددة الأسلحة بشرشال بأحزمة ناسفة وقتل فيها ٢٣ شخصاً، وأصيب أكثر من ٢٠٠ آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

وهنا نتساءل أيضاً، عما إذا كانت البلدان العربية لا تتوفر على قوى ديمقراطية، لتبقى حبيسة سلطة استبدادية، وهذا أمر تجاوزه الزمن، وشيئت جنازته الثورات العربية المنتصرة.

السيناريو الثالث: هل تُسكت الإصلاحات الجارية المعارضة الجزائرية الحالية؟ وهل الجزائر بحاجة فعلاً للتغيير؟ وما طبيعة التغيير المطلوب؟ والمقصود التطرق إلى فرضيات التغيير المنشود في الجزائر وأولوياته.

المنتبع للشأن الجزائري، يلاحظ أن الشعب الجزائري كأفراد رضي بالفتات المقدم له من قبل السلطات، الذي تمثل في زيادات الأجور، والوعود بتوفير السكن ومناصب الشغل...، فماذا عن الأحزاب والهيئات السياسية المعارضة؟

تنوعت المطالب التي رافقت الاحتجاجات، ومست العديد من الملفات على رأسها الملف السياسي الذي تعلق بحالة الطوارئ، وقانون الأحزاب والانتخابات، ولكن السلطة عالجت الدعوة إلى التغيير من خلال القراءة الخاطئة بتخفيض أسعار الزيت والسكر، من أجل إطفاء نيران ثورة مرتقبة.

وقامت برفع حالة الطوارئ بشكل أعرج؛ لأنها بررت إبقاء القوانين المعوضة للطوارئ بالضرورة الأمنية، ولكنها الآن عاجزة عن الإجابة عن مبررات حالة الحصار المضروبة على الحريات السياسية والإعلامية.

إن مثل هذه القراءة الخاطئة لما يجري في أوساط الجماهير الملهبة هي التي حالت، مع الأسف الشديد، دون استخلاص الدروس الصحيحة من حوادث أكتوبر ١٩٨٨م، ومكّنت أعداء التغيير؛ إذ ذاك، من العمل المخطط لسد السبل المؤدية للحل الصحيح، وهو

وقوع ثلاث سيناريوهات مختلفة، وهذا لا يمنع من حدوث سيناريوهات أخرى، كإمكانية حدوث فوضى مصاحبة للاحتجاجات؛ قد تفرض على الجزائر التدخل الأجنبي «خاصة من فرنسا»، أو التغيير عن طريق البرلمان.

وتبقى نظرة «اللاعنف» الاستراتيجية الخيار الأقرب إلى العملية في مواجهة النظام.

وبالرجوع إلى أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨م، وما رافقها من انفتاح سياسي، نستطيع أن نقول: إن الربيع الجزائري كان سباقًا، وإن تجربة الثورات ليست بالموضة عند الجزائري، فتاريخه يبرهن على أسبقيته في التمرد والثوران والاحتجاج، ولعل عشرية من الدماء تجعل الجزائري يكتفي بما وصل إليه اليوم بعد زوال نظام الحزب الواحد.

والمتابع لما يحدث في الجزائر من هدوء قد يسبق العاصفة، يلاحظ وجود تحوّل كبير من إحجام المحللين عن النظر في كيفية الحل السلمي للأزمة الجزائرية؛ حيث لا تتوفر مراكز البحوث والدراسات على رؤية استشرافية لنخبنا السياسية المغلقة على ذاتها، ونظرًا لمعرفتنا للواقع نظن أنّ الجزائر ستخسر أكثر مما تستفيد منه إذا دخلت في ثورة على شاكلة ما حدث في تونس ومصر؛ كون الجزائر تمتلك ثروة بترولية ومنجمية وقوة قمعية تذكّرنا بما عاشته الجزائر في التسعينيات من دمار معنوي، وخراب مؤسساتي لحرب العصابات التي شنّها «الإرهاب» على كل الأصعدة، والحرب المضادة التي خاضها الأمن، فال مواطن الجزائري اليوم يخاف من بطش السلطة أو من التغيير، فهو يسعى جاهدًا إلى تجنّب العنف، وهنا نطرح حتمية أن يكون التغيير استباقيًا من داخل النظام يحول دون انفلات الأوضاع، أو انفتاحها على المجهول.

الوطني باسم «مبادرة التغيير الآمن»، وترتكز على المحاور التالية: الاستجابة للتغيير، وفتح حوار سياسي جاد لا يقصي أحدًا، مع إصلاح دستوري حقيقي.

يضاف إلى ذلك تشكيل حكومة وفاق وطني تنتقل بالجزائر نحو التغيير الآمن، وتعديل قانون الأحزاب، وتعديل قانون الانتخابات، وإشراك الإعلام في التغيير بإصدار قانون إعلام يتناسب والتطور في الساحة الوطنية والدولية.

إن من جملة أولويات التغيير التي أدركها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنّ استبعاد الإسلاميين يعدّ من أهم الانتقادات الموجهة للنظام؛ حيث يستحيل أن يظلّ جزءًا كبيرًا من المواطنين ممنوعًا من العمل السياسي إلى الأبد، ولن يكون هنالك تناقض نزيه في الانتخابات التشريعية المقبلة -بعد إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب الجديدين- إلا بالسماح بمشاركة جميع الجزائريين دون استثناء، من أجل تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية بإمكانها أن تحاسب الهيئة التنفيذية، وتراقب أداءها السياسي، وتساعد في عملية البناء الديمقراطي، وتغيير الخريطة الحزبية بالجزائر، وإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على تمثيل المواطنين، والتعبير عن إرادتهم السياسية، والمساهمة في تحقيق حراك سياسي ينهي حالة الإضراب السياسي الشعبي، والعزوف والمقاطعة الشعبية للحياة السياسية.^(١)

الخاتمة:

نتائج ما وصلت إليه الثورات حاليًا، ومكانة الجزائر في خضمها. (أين موقع وموقف ووجهة الجزائر من الثورات العربية؟ وأي تكتيك تنتهجه الجزائر لتلافي الثورة؟)

نستنتج من خلال مراحل البحث أنه من المحتمل

(١) منعت السلطات «التسيقية من أجل التغيير والديمقراطية» من التظاهر والاحتجاج في العاصمة منذ أول إعلان لها في (١٢ فبراير/ شباط ٢٠١١م)، وفي باقي المدن الجزائرية، وحاصرتها وفرقتها بالقنابل المسيلة للدموع، رغم إقرارها بأن المسيرة في العاصمة كانت ناجحة، لا لشيء سوى لأنها قد تمكنت من كسر «جدار الخوف»؛ ولأنها جاءت في ظرف هيئة الشعوب العربية للمطالبة بتغيير الأنظمة والانفتاح الديمقراطي.

معلومات إضافية

أبرز القوى الإسلامية السياسية في الجزائر

الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة):

أُعلن رسميًا عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م، وحققت فيها نتائج باهرة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م، مما أدى إلى إعلان الجبهة لحملة تظاهرات شعبية وسلمية في نيسان ١٩٩١م، وقيام قوات الأمن بمهاجمة أنصار الجبهة في الساحات التي اعتصموا بها، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات. وفي حزيران تم اعتقال عباسي مدني وعلي بن حاج اللذان حُكم عليهما بالسجن ١٢ عامًا، إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اكتساح الدورة الأولى في أول انتخابات برلمانية تتم بعد إقرار التعددية السياسية. وقد أدى هذا الفوز إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات، وشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الجبهة، والزج بهم في السجون المعتقالات. وفي آذار ١٩٩٢م أصدر القضاء الجزائري قرارًا بحل الجبهة. وأمام عنف الدولة، ما كان على أنصار الحزب المنحل سوى اللجوء للعنف المضاد، بعد أن غيبت كل الطرق من أجل استرجاع ما أسموه بالحق المعتصب من قبل النظام. ولجأ أعضاء الجبهة للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية، بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل النظام، ومن القوى السياسية المعارضة، والتي هددت بمحاربة «الأصولية».

أدت هذه الأحداث إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال، وتوزعهم على عدد من الجماعات المسلحة؛ لتفرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، راح ضحيته ٢٠٠ ألف قتيل.

حركة مجتمع السلم (حمس)

هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، ثوابتها: الإسلام، واللغة العربية، والنظام الجمهوري، والتداول السلمي على السلطة.

وتنتمي حركة مجتمع السلم إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتعود جذورها إلى «جماعة الموحدين»، وأدت نشاطاتها إلى اعتقال الشيخ محفوظ نحاح مع عدد من أعضائها. وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه المعارض، وعند تأسيس الشيخ مصطفى بويعللي الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٨٥م رفض نحاح نهج المواجهة المسلحة والانضمام إليها. فأسس جمعية الإرشاد والإصلاح سنة ١٩٨٩م، والتي تحولت إلى حزب رسمي باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في ١٩٩١م بعد إقرار دستور ١٩٨٩م. وفي ١٩٩٧م أزالته الحركة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) للتكيف مع قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧م.

انتهجت الحركة خيار المشاركة في العملية السياسية؛ حيث حصل زعيمها على المركز الثاني بعد الرئيس اليامين زروال في رئاسيات ١٩٩٥م، في حين أقصي من رئاسيات ١٩٩٩م بحجة عدم مشاركته في الثورة التحريرية. وفي ١٩ حزيران ٢٠٠٣م، توفي نحاح، وخلفه أبو جرة سلطاني في ٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ودعمت حمس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤م و٢٠٠٩م.

ويلقى نهج «حمس» في المشاركة السياسية، والاندماج في مؤسسات السلطة، انتقادًا واسعًا من بعض القوى الإسلامية، وعدم ارتياح عدد كبير من أنصارها، الأمر الذي أدى إلى تقلص شعبيتها، وإحداث انشقاقات وصراعات داخلية بين الجيل المؤسس، والجيل الثاني من أبناء الحركة.

حركة النهضة

حركة سياسية ذات توجهات إسلامية تتبنى موقفاً وسطاً ترفض العنف كأسلوب في التعامل السياسي، وهي محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع احترام خصوصيات القطر الجزائري. ولهذا السبب كان منافسوها من الإسلاميين في عهد السرية يصفونها بالحركة الإقليمية، في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين (المثلة في حماس).

أنشأ الشيخ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي في كانون الأول ١٩٨٨م التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٠م باسم حركة النهضة الإسلامية.

وفي عام ١٩٩٩م، عرف الحزب صراعات كبيرة بين جاب الله ولحيب آدمي كان طرفها الرئيس بوتفليقة أفضت إلى انقسام الحزب إلى حركتين: حركة النهضة التي حافظت على إطار الهيكل التنظيمي القديم، وحركة الإصلاح بقيادة جاب الله.

استقال آدمي من رئاسة الحزب على خلفية النتائج الهزيلة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م. ويعود هذا التراجع إلى مغادرة مؤسس الحركة الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

وتعاني الحركة من تدني كبير في مستوى شعبيتها؛ حيث ما تزال متأثرة إلى يومنا هذا من الوهن السياسي الذي أصابها، رغم بعض المحاولات المحتشمة لإعادة التوازن إلى الحركة من جديد، غير أن التداعيات السلبية للانقسام الأول تركت آثارها العميقة في جسم الحركة.

حركة الإصلاح الوطني

حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية. يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر. أسسه عبد الله جاب الله في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩م مع أنصاره الذين انسحبوا معه من النهضة.

وقد شهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة بلغت ذروتها قبيل الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م؛ مما أدى إلى انقسامها إلى جبهتين: إحداهما بقيادة جاب الله الذي كان مرشحاً لاستقطاب الوعاء الانتخابي الكبير الذي خلفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون تأطير أو توجيه انتخابي، والأخرى بقيادة محمد بولحية، وفصلت وزارة الداخلية الجزائرية في هذا النزاع في آذار ٢٠٠٧م باعتمادها نتائج مؤتمر عقده جناح بولحية، وقضى بعزل جاب الله وانتخاب بولحية بدلاً منه. وانعكست تحية جاب الله سلباً على الحزب الذي مُني بهزيمة «نكراء» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧م.

المصدر:

أ. يوسف شلي، انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات، التقرير الارتياحي (الاستراتيجي) الثامن لمجلة البيان، ١٤٣٢هـ.



نتائج الثورة اليمنية ..

تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟

هاني الجبلي

باحث سياسي

ملخص الدراسة

إن الوضع الاقتصادي اليمني السيئ، والاستئثار بالبنية السياسية لخدمة الفئة الحاكمة، والسيطرة على مجريات الحياة السياسية والتلاعب فيها، واتباع سياسات دنيئة في التعامل مع أزمات البلاد ونسيجها الاجتماعي، كان هو الشرارة لانطلاق الثورة الشبابية السلمية في اليمن؛ لتعلن سقوط عصب الشرعية السياسية للنظام السياسي القائم، ولتكتنف حولها كل فئات المجتمع، ولتتوحد مطالب الجميع بإسقاط النظام.

إن ما يميز ثورة اليمن هو سلميتها، لاسيما في مجتمع متسلح، ويعتز بتسلحه، ويناوئ به الدولة ويتحداها. ومن سماتها غياب التوافق على الرؤى المستقبلية، وتأجيل الخلافات والتباينات إلى ما بعد إسقاط النظام، وافتقارها إلى الخبرة السياسية التي اضطرتهم إلى الرجوع خلف أحزاب المعارضة.

لقد بدأت الثورة وشقت مسارها في أربع مراحل: ابتداء بالتأييد والدعم، وانتهاء بالتصعيد الثوري لتحقيق أهدافها.

ولما كان الخارج مستفيداً من النظام الحاكم في اليمن في الحفاظ على مصالحه، فقد فضّل التعامل مع الأزمة التي يعيشها البلد بسياسة المد والجزر، فإذا استطاع النظام إيجاد تسويات ومعالجة الأوضاع، فلن يتخلى عنه الخارج أبداً، وإذا انهزم أمام قوى التغيير فإن الخارج لن يتردد في الاستغناء عنه، وسيتمجه إلى بناء علاقات مع القوى الجديدة في لحظة فاصلة يستطيع من خلالها الضغط عليها، وإملاء رغبته في الحفاظ على مصالحه.

ويمكن القول: إن الغموض لا يزال يكتنف نتائج الثورة التي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمنية إلى ما بعد الثورة، لاسيما مع عدم وجود رؤية منفصلة لحل القضية الجنوبية بشكل يرضي شطري البلاد؛ فالحراك الجنوبي -الذي لا يمثل كل الجنوبيين، بل هو الصوت الصارخ والمتحمس- يسعى لتحقيق طموحه النهائي المتمثل بالانفصال، والشمال يحاول تحجيمه بإقناعه بالفيدرالية كحل سابق للثورة، ربما تتبناه قوى الثورة مستقبلاً، أو أن تقف عاجزة أو مناوئة للحراك بحسب التركيبة السياسية التي سوف تتكون، وكذا موقف باقي القوى والتيارات الجنوبية من موقف الحراك، وموقف قوى الثورة الصاعدة من القضية الجنوبية.

نتائج الثورة اليمنية ..

تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟!



هاني الجبلي

باحث سياسي

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الثورة اليمنية ومآلاتها، وبيان تأثير الخارج في مسارها، وتعامله معها، وما يعيننا هنا هو السياسة الأمريكية وحلفاؤها تجاه الثورة اليمنية، إضافة إلى أن الدراسة تسعى إلى بيان وضع قوى الجنوب اليمني، واستشراف مستقبل اليمن، مما يعين القارئ على فهم الواقع اليمني ومستقبله. ولأجل ذلك سيتم استخدام المنهج الاستقرائي كمنهج رئيس لفهم مجريات الأحداث، وسلوكيات المؤثرين فيه، كما سيتم استخدام المنهج السوسيولوجي والمنهج التفسيري كمنهجين مساعدين لفهم مكونات الثورة، ووصف موضع الدراسة وتفسيرها.

سوسيولوجيا^(١) الثورة .. الدوافع وطبيعة المكون:

أصبحت البنية الاجتماعية اليمنية معبأة بكل عوامل الانفجار بفعل سياسات النظام الفاشلة؛ لتولد الثورة نتيجة أسباب اجتماعية متراكمة؛ ليصل المجتمع إلى قناعة بضرورة المطالبة برحيل النظام الذي لم يعد قادرًا حتى على الإصلاح، بل اتجه إلى سياسات العنف المفرطة، واستخدام القوة، ومحاولة جر البلاد إلى أتون الحرب الأهلية. إن ثورة اليمن التي جاءت ضمن سلسلة الثورات العربية -متأثرة بها ومؤثرة فيها- كانت بمثابة المتفلس الذي وجد فيها اليمنيون فرصة ليعبروا عن غضبهم بجرأة وشجاعة، وليخرجوا عن مجرد اللعبة السياسية والمطالبة بالإصلاحات السياسية إلى المطالبة بتغيير النظام.

أولاً: أحوال البنية الاجتماعية اليمنية قبل ١١ فبراير^(٢):

(١) الأحوال الاقتصادية:

لا يخفى الوضع الاقتصادي اليمني على أحد؛ فاليمن لا يزال أفقر بلد في العالم العربي، وهو يملك أسوأ

(١) السوسيولوجيا علم يدرس المجتمعات الإنسانية والمجموعات البشرية، وظواهرها الاجتماعية، والمقصود هنا دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي انطلاقاً من الواقع الاجتماعي للموس.

(٢) هذا التقسيم والهيكلة مأخوذة كإطار عام من دراسة بعنوان «نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين»، د. خالد كاظم أبو دوح، مدرس علم الاجتماع السياسي جامعة سوهاج، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١١/٧/٣م.

<http://www.f-law.net/law/showthread.php/54466-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%B3%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86>

منتج ومستدام اجتماعياً^(١).

(٢) الأحوال السياسية:

ظل حزب المؤتمر الشعبي العام هو الحزب المسيطر على مجريات الحياة السياسية والمتلاعب فيها، بينما أحزاب المعارضة التي تكتلت في قالب واحد أسمته «أحزاب اللقاء المشترك» وصلت طيلة السنوات الماضية إلى طريق مسدود في لعبتها السياسية مع الحزب الحاكم. وهي وإن كانت ضعيفة في مجابهة الحزب الحاكم في تلبية مطالب الشعب اليمني السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ إذ تحكّمها المصلحة وطبيعة اللعبة السياسية، إلا أنها وقّرت أرضية مناهضة للحزب الحاكم، وضغطت عليه لتحقيق نوع من الإصلاحات السياسية، وتبني ما يُعرف بـ«الحوار الوطني» الذي وصل إلى طريق مسدود إبان الثورة.

إن ممارسة الحزب الحاكم لسياسات خاطئة عمّقت من الأزمة البنيوية بينه وبين المعارضة؛ فهو يتلاعب بالقانون، وبإجراء تعديلات دستورية بين الفينة والأخرى بما يتناسب وطبيعة مصالحه في كل مرحلة؛ نظراً للأغلبية التي يتمتع بها في مجلس النواب، لتجد المعارضة نفسها أمام أخطبوط غاية همّه تحقيق مصالح الحزب وقادته، لا مصالح المجتمع؛ ونتيجة لهذه التعديلات بقي الرئيس علي صالح في الحكم طامحاً بتوريث نجله أحمد، وهو من ناحية ثانية ممسك بقوى الجيش والأمن الذي يقوده أبناؤه وأقاربه.

(٣) الأحوال الاجتماعية:

عانى اليمن كثيراً ولازال يعاني بسبب سياسات الدولة في التعامل مع نسيجه الاجتماعي الذي تلاعب به النظام (الحاكم) كثيراً؛ فهو وإن استطاع أن

(١) الحسن عاشي، الجذور الاقتصادية للاضطرابات الاجتماعية في اليمن، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ٢٣/٢/٢٠١١م، اختصاراً بتصرف

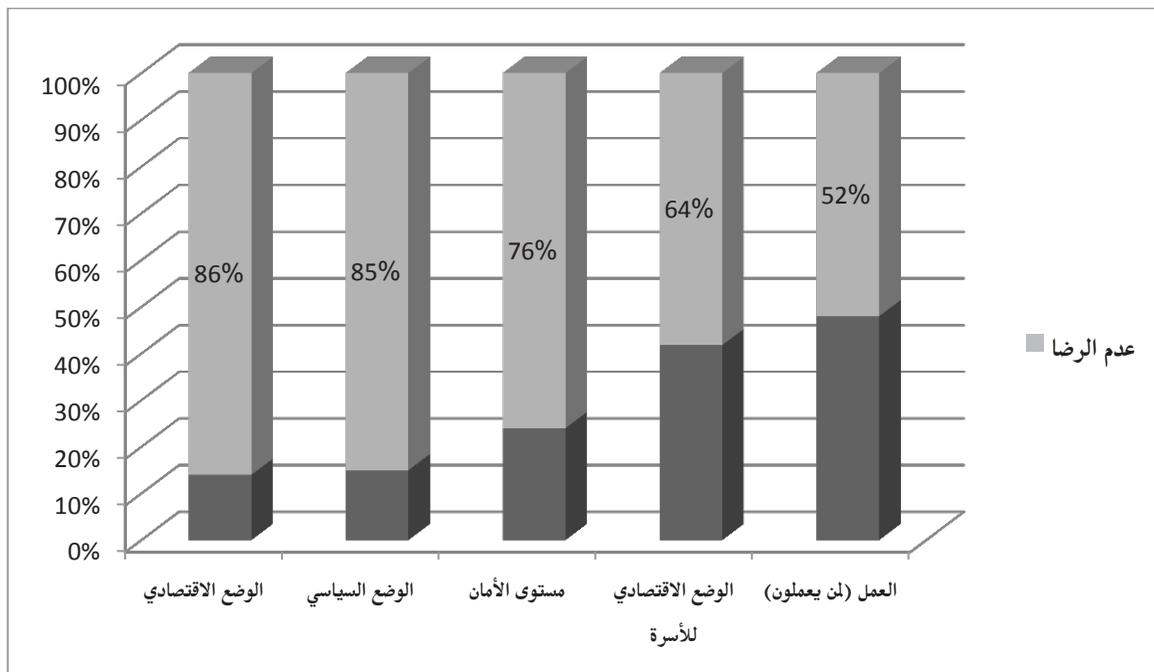
<http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=43353>

السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك معدل يبلغ ٥٤٪ في معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط حياة يصل إلى ٦٢ سنة، ومستويات عالية من وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ويعاني اليمنيون أيضاً نقصاً في البنية التحتية، وسوءاً في الخدمات المقدمة، فيحصل أربعة من كل ١٠ أشخاص على الكهرباء، وشخص من كل أربعة على مياه شرب نظيفة.

وفيما يأخذ عدد اليمنيين في الارتفاع، لا يشهد وضعهم الاقتصادي تحسناً، لاسيما مع تدهور القوة الشرائية. ويُفاقم الاقتصاد الضعيف والمعتمد على النفط التحديات الديمغرافية، وتلك المتعلقة بالفقر في البلاد؛ إذ تُشكّل عائدات النفط نحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٠٪ من عائدات الحكومة، وأكثر من ٩٠٪ من الصادرات. كما فشل النمو الاقتصادي غير النفطي في الزراعة والتصنيع والتجارة والسياحة، في اللحاق بركب الزيادة في احتياجات السكان والتشغيل.

أضف إلى ذلك الفساد المستشري على نطاق واسع، فقد احتل اليمن المرتبة ١٤٦ من أصل ١٧٨ بلداً عام ٢٠١٠م في مؤشر الفساد الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية. ويعاني اليمن أيضاً من ارتفاع معدل البطالة؛ إذ يبلغ المعدل ١٦,٥٪ رسمياً، وعلى المستوى غير الرسمي ٥٠٪، وينفق اليمن ٥٪ فقط من ناتجه المحلي الإجمالي على التعليم، وحتى تلك القلة من الأشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية يفتقرون إلى المهارات المناسبة لتلبية طلب السوق. وتُوقّر الزراعة، التي لا تزال بدائية ومقيّدة بسبب موارد المياه الشحيحة، ما يقرب من ٣٠٪ من فرص العمل، ويستحوذ القطاع العام على واحدة من كل أربع وظائف. وعانت السياحة -التي تمثل قطاع تشغيل رئيساً آخر- من الاضطرابات السياسية كذلك.

فليس مستغرباً في ضوء كل هذه العوامل فشل اليمن في تحقيق الشرعية السياسية، وإقامة اقتصاد



رسم يوضح معدل عدم رضا اليمنيين عن خمسة مؤشرات أساسية في حياتهم

مطالب اجتماعية وسياسية نشطة وقوية.

وبالجملة فدراسة مؤشر الرأي العام العربي في اليمن تبين أن الأغلبية من اليمنيين غير راضين على خمسة مؤشرات أساسية من أصل ثمانية لقياس مدى الرضا عن الحياة؛ إذ بلغت نسبة غير الراضين عن الوضع الاقتصادي ٨٦٪، وعن الوضع السياسي ٨٥٪، وعن مستوى الأمان ٧٦٪، وعن الوضع الاقتصادي للأسرة ٦٤٪، وعن العمل (للذين يعملون) ٥٢٪.

وتشكل هذه العوامل الخمسة عصب الشرعية السياسية للنظام السياسي؛ لأنها ترتبط بالوظائف الأساسية للدولة تجاه المواطن، وهي توفير الأمن، وضمان استقرار اقتصادي وسياسي، يستطيع المواطن في إطاره تحقيق مستوى حياة أفضل^(١).

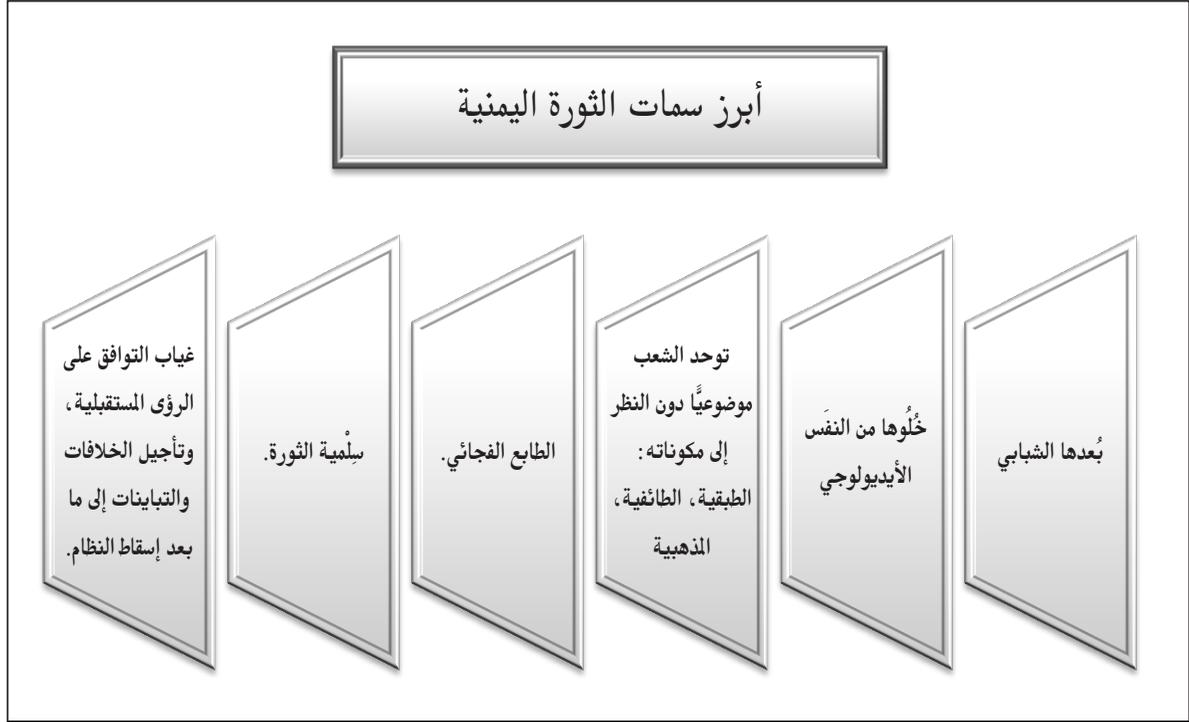
يوازن بين القوى السياسية والدينية والقبلية في فترة معينة ليستفيد من علاقاتها، إلا أن الخيوط تكاثرت عليه لتنتج سياسته جملة من الأزمات كأزمة الجنوب، وظاهرة الحوثية، وظهور تنظيم القاعدة، وتحفيز دور القبيلة المضعف لدور القانون، وتكريس ظاهرة تزواج النفوذ والثروة، واستئثار الفساد، ونهب المال العام ومقدرات الدولة، أو صرفها في معالجة أزماته التي يدير البلاد بافتعالها.

فاتجه الجنوب يبحث له عن مخرج، وبرزت الحوثية كقوة طائفية مدعومة خارجياً لفرض أجندة على اليمن، ولتلعب دوراً سياسياً وطاقنياً يهدد بنية المجتمع. وظل الدور القبلي هو المسيطر على الحياة الاجتماعية، بل والسياسية، وترتكز عليها الأطراف السياسية كأداة صراع واستقواء. وعادت روح التكتلات القبلية في مناطق كمأرب والجوف وشبوة، وغيرها في مواجهة تسلط الدولة.

كما ظهرت حركات اجتماعية منادية بحقوق الإنسان -لاسيما حقوق المرأة- ونشأت الحركة النسوية - التي توغلت في الحياة الاجتماعية والسياسية- كحركة

(١) محددات فقدان الشرعية السياسية في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٩/١٨. <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=f5eedba6-2997-4594-9643-46dc7c835760>

أبرز سمات الثورة اليمنية



(أ) الاحتجاجات ذات المطالب السياسية:

وقد بدأتها أحزاب اللقاء المشترك قبل أن يهب الشباب إلى ساحات الاعتصامات في شكل مهرجانات أسبوعية إبان ثورة تونس، وهي تمثل امتداداً لمطالب سابقة تتعلق بالإصلاحات السياسية؛ إلا أنه ما لبث أن انضم المشترك إلى ثورة الشباب بعد أسبوع من انطلاق الثورة، مطالباً بإسقاط النظام كما هو مطلب شباب الثورة عموماً.

(ب) الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية:

ويمثلها منذ عام ٢٠٠٧م مطالب أبناء الجنوب، وظهر ما يسمى بالحراك الجنوبي، والقضية الجنوبية التي بدأت بمطالب اجتماعية؛ متمثلة بمطالب المتقاعدين، وانتهت بمطالب ذات طابع سياسي، وهي المطالبة بالانفصال، وفك الارتباط؛ نتيجة عدم جدية النظام في حل قضاياهم، لتأتي الثورة وينخرط فيها الجميع، ويتغير المطلب إلى إسقاط النظام.

ثانياً: الثورة في ساحات المحافظات:

عرضنا فيما سبق لأهم الظواهر التي تدفع نحو الإيمان بعجز الحكومة القائمة، وعدم صلاحية النظام السياسي برمته لإدارة شؤون الدولة، وقد تجسد هذا الإيمان في صورة تنامي ملحوظ للحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع، وبمضي السنوات اشتدت الحركة الاحتجاجية ضد النظام، واتجهت نحو المناشدة بالتغيير الجذري للأوضاع القائمة، وسوف نعرض لهذا التصور على النحو التالي:

(١) الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في اليمن:

في نظم الحكم الديمقراطي عادة ما تؤدي هذه الحركات إلى تطوير نظام الحكم، ولفست انتباهه للمشكلات، وأوجه القصور المختلفة في إدارته لشؤون الحكم والمجتمع، فالنظام هنا يتعامل معها من المنظور السياسي، وهو ما لم يحصل من النظام الذي يتلبس بالديمقراطية ولا يطبقها.

الكلاسيكية السابقة التي تقودها أحزاب، أو حركات جماهيرية أو ائتلافات حزبية، أو جبهات وطنية، لكنها بالتأكيد لا تفتقد إلى القيادات.

ورغم أن الشباب هم من بدأ الثورة إلا أن محركها الأساس، وصاحب بصمات التنظيم والترتيب فيها هو «اللقاء المشترك».

(٢) خُلُوها من النفس الأيديولوجي^(١)؛ حيث لم ترفع شعارات أيديولوجية، فالثورة لا تعبر عن فئة محددة من فئات الشعب التأثر بقدر ما تعبر عن مختلف الفئات والتوجهات.

(٣) توحد الشعب موضوعياً دون النظر إلى مكوناته: الطبقة، الطائفية، المذهبية، في وجه السلطة المتوحدة بذاتها ولذاتها. فهي ثورة شعبية جماهيرية، طاقتها من كل المكونات الاجتماعية التي تشد الحرية، والكرامة، والقضاء على الاستبداد والطغيان.

(٤) الطابع الفجائي؛ حيث لم تكن بحسبان النظام، بل كان النظام ولا يزال يعتقد أنه بمنأى عن رياح تلك الثورات، لكن الأحداث كذبت توقعته وتوقعاته. وهذا يدل على أن النظام كان بعيداً عن الشعب ومشاعره وتطلعاته، وليس بإمكانه أن يقرأ الأحداث والوقائع بطريقة صحيحة^(٢).

(٥) سَلْمية الثورة؛ حيث حافظت على سلميتها، وتجنبها لرفع السلاح، خاصة في بلد كاليمن تطفئ عليه سمة التسلح؛ رغم الاعتداءات المتكررة عليها، والقصف الذي نال الساحات والمسيرات، والكمّ الهائل من القتلى والجرحى.

(١) الأيديولوجية: هي ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، ويحدد موقفاً فكرياً معيناً يربط الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية. وهي أيضاً منظومة التصورات والاعتقادات والنظريات التي تُبنى عليها حياة الأفراد والمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٢) د. يوسف مكي، ملاحظات حول سوسيولوجيا الثورات العربية، القدس العربي، ٢٩/٨/٢٠١١م، بتصريف وتحوير ما يناسب الوضع اليمني.

<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data/2011/08/08-29/29qpt480.htm>

(ج) الإضرابات العامة:

وقد لجأت إليه الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية، وكان الغالب عليها هو قطاع التربية والتعليم وكذا التعليم العالي، حيث توقفت كثير من الجامعات وتعطلت الدراسة في معظم مدارس الجمهورية، وتوجه الجميع إلى ساحات الاعتصامات للمطالبة بإسقاط النظام؛ إذ لم تلق مطالبهم السابقة أي استجابة.

(٢) ١١ فبراير الانطلاق إلى الثورة:

إن ما ذكرناه أعلاه من الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دفعت بالجميع إلى الثورة، والمطالبة بإسقاط النظام، فأعداء النظام -سواء كانوا تاريخيين أم لا- كالأشتراكيين والناصريين بل حتى والحوثيين، وكثير من القبائل، والعاطلون عن العمل والفقراء والمتضررون، والمعارضة بأطيافها، والنقابات والاتحادات، والمستقيلون من المؤتمر، وحركات الحقوق والحرريات، والإسلاميون بفصائلهم، خرجوا وانصهروا في بوتقة التغيير.

الثورة اليمنية .. السمات والمسار:

تشابهت الثورة اليمنية في سماتها مع ثورات الربيع العربي، مع شيء من الخصوصية، هذه السمات تمثلت في:

(١) بُعدها الشبابي؛ حيث يشكل الشباب من كل الطبقات محرّكها الأول؛ لدرجة أن هؤلاء الشباب استطاعوا أن يفرضوا مطالبهم، وأجندتهم وتكنولوجيتهم في كيفية إدارة ومسيرة هذه الثورة. وهنا يمكن القول: إن سوسيولوجيا الشباب، وما يمثلونه من أحلام واهتمامات، ومن بساطة وانفتاح على المعلوماتية والإنترنت قد طبعت الثورة بطابعها.

وهذا يفضي بنا إلى أن هذه الثورة تفتقد بخلاف العادة إلى القيادة الكاريزمية الواضحة، وإلى البرامج والخطط المسبقة كتلك التي عرفناها في الثورات

هذه المرحلة كانت الفرصة فيها سانحة للنظام في أن يتوصل مع الثوار إلى آليات معينة للتوافق على مطالب ترضي الطرفين، ولو نسبياً، والخروج بحلول للأزمة التي لم يدرك كلا الطرفين أنها ستصل إلى درجة عالية من التعقيد السياسي، وإلى ما وصلت إليه في مراحلها المتأخرة، فالمشهد التونسي والمصري كان حاضراً لدى الطرفين، فمطالب الثوار مزعجة للنظام ومقوضة لمضاجعه؛ لظنهم أن تحيي الرئيس سيكون سريعاً، وهنا حشر الثوار أنفسهم والنظام في زاوية خياراتها محدودة لم يكن يتوقعها الطرفان؛ إذ لم يبق أمام النظام إلا التسليم أو التشبث بفرص البقاء؛ استصحاباً للنموذج الليبي الذي أثر تمسكه بالحكم على الوضع اليمني، ولعل هذا النموذج هو الذي كان يخوف به الرئيس اليمني فيلمح أو يصرح به أحياناً في كلماته ولقاءاته؛ إذ إن الأشرف له في نظره هو القضاء على الثورة أو الموت المشرف، ولم يتغير هذا الموقف حتى بعد انتصار ثوار ليبيا.

المرحلة الثانية: التأييد والدعم:

فبعد مجزرة جمعة الكرامة في ١٨ مارس التي راح ضحيتها أكثر من ٥٢ معتصماً شهد المشهد السياسي تغييراً جذرياً في مسار الثورة؛ حيث إنه واحتجاجاً على ذلك انضم إلى الثورة كثير من قيادات المؤتمر الشعبي العام التي استقالت من الحزب، أو من مناصبها، أو من كليهما معاً، إضافة إلى مجموعة من الوزراء وأعضاء مجلس النواب، كما انضم كثير من المغتربين ومن القبائل ووجهاء الدولة إلى الثورة أو أيدها، ومن أهمهم تأييد اللواء علي محسن الأحمر -قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وقائد الفرقة الأولى مدرع- للثورة، وهو ما أثر في مسار الثورة وأفزح النظام.

كما أصدر كثير من علماء اليمن، وهيئاتهم، وكذا المنظمات الإسلامية الدولية بيانات تحمل النظام مسئولية الدماء المراقاة، مطالبة بالانتقال السلمي للسلطة.

٦) غياب التوافق على الرؤى المستقبلية، وتأجيل الخلافات والتباينات إلى ما بعد إسقاط النظام، ولما كان الشباب يفتقدون إلى الخبرة السياسية، فقد قادتهم سياسياً أحزاب المعارضة -رغم انتقادهم لها في فترات متكررة من الثورة- وفرضت مواقفها عليهم؛ لذا نجد أن النظام يتعامل مع المعارضة، بعد أن رآها المؤثرة على الثورة؛ باعتبارها المسير لها. غير أن المعارضة وصلت هي وشباب الثورة إلى خطوة يستحيل بعدها التراجع.

أما بالنسبة لمسار الثورة، فإنها مرت بعدة مراحل يمكن استقراؤها في الآتي:

المرحلة الأولى: البداية وظهور التكتلات وكسب الأنصار والتوسع:

ففي الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م انطلقت شرارة الثورة تزامناً مع تحيي الرئيس المصري، وبدأ الشباب يتجمعون احتفاءً بهذه المناسبة، وهو ما أزعج السلطة التي قامت بقمع أي مظهر للتجمع، إلا أن الشباب بدؤوا بالتجمع ثانية أمام الجامعة الجديدة -بعد أن سبقتهم السلطة إلى حجز ميدان التحرير- في شكل مسيرات يطالبون فيها بالإصلاح السياسي، ومن ثم الانتقال إلى المطالبة بإسقاط النظام ورحيل علي عبد الله صالح وحاشيته من الحكم.

تميزت هذه المرحلة بانضمام أحزاب المعارضة إليها، وترتيب الثورة، والبدء بالاعتصام والمرابطة فيه في شكل تكتلات، وهنا تم حجز المساحة بجوار الجامعة الجديدة لوضع خيام المعتصمين، وعمل منصة لتمثل المنبر الإعلامي للثورة. كما أنها توسعت لتشمل بعض المحافظات الرئيسية كتعز والحديدة وعدن.

تميزت هذه المرحلة باحتواء المناداة بالقضية الجنوبية، وتوحيد مطالب الجميع بإسقاط النظام كمطلب عام، رغم وجود قلق جنوبي من احتواء الثورة لمطالب الجنوب.

والذي يهدف إلى تنظيم صفوف الانتفاضة الشعبية المناهضة للنظام، والضغط على صالح من أجل التنحي.

اليمن.. بين تطلعات الداخل ومصالح الخارج:

قامت الثورة بسبب رئيس هو أن التنظيمات والأحزاب السياسية، والأشكال الرسمية للعمل السياسي لم تعد ملبية لطموحاتها، ولا تعبر عن أصواتها، وبالتالي بدأت تتخذ أسلوباً آخر غير أسلوب العمل الرسمي عبر الانتخابات، هو المطالبة بإسقاط النظام بما في ذلك الطبقة الحاكمة وقوى المعارضة والأحزاب السياسية.

لكن بعد ذلك استطاعت أحزاب المعارضة والنخب الأخرى من عسكرية وقبلية أن تنتهز الفرصة، وتعلن عن دعمها للثورة ومناصرتها لها، وبالتالي بدأ يتراجع الخطاب الذي كان عدائياً بما في ذلك باتجاه حتى الأحزاب نفسها.^(٣)

إضافة إلى ذلك فقد نجحت الضغوط التي مارسها المجتمع الإقليمي والدولي على صالح لتسليم السلطة، والتوقيع على المبادرة الخليجية التي اتفق عليها أطراف النزاع في فترة حرجة من تاريخ الثورة إلا أن صالح لا يزال حاضراً في المشهد السياسي حتى بعد تنازله عن الرئاسة.

ثورة التغيير ومصالح الخارج:

إن الغرب من خلال أمريكا وإسرائيل يسعى إلى حفظ التوازنات القديمة، وعدم انفلات الوضع الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، وإذا كانت

المرحلة الثالثة: إعلان الأهداف والمطالب وظهور المبادرات:

ففي ١١/٤/٢٠١١م أعلنت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بصنعاء أهداف ثورة التغيير، ومتطلبات المرحلة الانتقالية^(١)، لتتوالى بعدها المبادرات من الداخل والخارج والتي حاولت الخروج بحل لهذه الأزمة، كان طابعها هو الإجماع على تسليم السلطة، وكان من أهمها المبادرة الخليجية التي لازالت مستمرة لكن دون جدوى.

المرحلة الرابعة: الانتشار والتصعيد الثوري السلمي:

وفي هذه المرحلة انتشرت ساحات الثورة في ١٧ محافظة لإقامة الفعاليات والاعتصامات المؤيدة للثورة.

وتميزت هذه المرحلة بالتصعيد الثوري لاسيما مع محاولات إجهاض الثورة داخلياً وخارجياً، إضافة إلى محاولة النظام جرّ الثورة إلى العمل

المسلح ليوحد شرعية في قمعها، وما حصل بين قوات الأمن وأبناء الأحمر من مواجهات مسلحة خارج إطار ساحات الاعتصام، وكذا ما جرى ويجري في تعز وأرحب ونهم، أو غيرها من مناطق المواجهات المسلحة دون أن يستتكرها المجتمع الدولي ليؤكد هذه الرؤية.

كما اكتسبت الثورة هنا زخمها العام، والكثرة المليونية، والتي أشارت بعض الإحصائيات إلى أن ٧٣٪ من اليمنيين يؤيد تنحي الرئيس علي عبد الله صالح.^(٢)

كما تميزت هذه المرحلة بتشكيل المجلس الوطني،

(١) انظر المصدر أونلاين، ١١/٤/٢٠١١م.

http://www.almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=18442

(٢) محددات فقدان الشرعية السياسية في اليمن، مرجع سابق.

(٣) الجزيرة نت، ٣/١٠/٢٠١١م:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/0FACC324-8684-4D52-BD42-B5040587EE70.htm

والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويأتي هذا في ظل جملة من العوامل، فهي يجب أن تتعامل مع كل ثورة عربية على حدة؛ لاختلاف ظروف كل ثورة عن الأخرى، من أجل تعزيز مصالحها، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير.

فهي تريد ضمان الاستقرار، وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة، واعتماد نموذج جديد لتطوير الحلفاء الإقليميين الذين يعتمد عليهم في الحفاظ على المصالح الأمريكية التي تتداخل مع مصالح الجماهير العربية، على العكس من تلك الأنظمة الاستبدادية؛ وباستخدام سياسات تعزيز قيمة المنفعة المتبادلة للولايات المتحدة في المنطقة، وإصلاح صورتها هناك.

لقد حاول الثوار العرب -اعتماداً على فهم السياسة المتناقضة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة- طمأننتها واسترضاءها؛ لتعتبرهم بديلاً جيداً للنظام السابق.

بالإضافة إلى تحسين آفاق المستقبل التعاوني بين الولايات المتحدة والعرب، والتعامل مع جميع الجهات المنتخبة سلمياً في العالم العربي، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين الذين تتقاطع سياساتهم مع الولايات المتحدة، وربما يكون انخراطهم في العملية الديمقراطية مفتاحاً لاعتدالهم، والاعتماد على قوى إقليمية جديدة في الشرق الأوسط؛ لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في الوقت الحاضر.^(٧)

الثوار واللعبة السياسية:

لقد حاول الثوار؛ اعتماداً على فهم السياسة المتناقضة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، طمأننتها واسترضاءها؛ لتعتبرهم بديلاً جيداً للنظام

الولايات المتحدة قد تعاملت ظاهراً مع ليبيا بتأييد الثورة، وجاءت الوثائق التي عثر عليها الثوار لتظهر عكس ذلك، فإن هذا التعامل ينعكس أيضاً على الثورة اليمنية، فأمريكا تتعامل دائماً وأبداً بما يوافق مصالحها ويلببها.

ولما كانت الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية بما فيها اليمن لم تغير المصالح الأمريكية فيها المتمثلة في الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.^(٨) فإن أمريكا أخذت دور المراقب للوضع اليمني والمستقرى للنتائج؛ فهي في بدايات الثورة اتخذت مواقف متذبذبة في تعاملها مع مجريات الثورة؛ اعتماداً على توصيات الخبراء الأمريكيين فيما يسمى بالتفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الثورات العربية.

فهي تريد الحفاظ على استمرار تدفق الطاقة من منطقة الخليج، وهو ما يعني الحفاظ على مصالح الدول الخليجية، وعدم تأثرها بالثورات المجاورة. وهي إذا أرادت دعم الثورة اليمنية فإن هذا يعتره الكثير من الأخطار، في إشارة إلى فقدان الحلفاء.

أضف إلى ذلك أنها حذرة في تعاملها مع أزمات حلفائها في السعودية واليمن والبحرين، فهذه الأنظمة ساعدت في مكافحة الإرهاب والتطرف، وحافظت على المصالح الاقتصادية الأمريكية هناك. وعلى الولايات المتحدة أن توازن بين التغيير

(١) انظر فوزي حسن حسين، قراءة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٨/١٥م، باختصار وتصرف.

<http://dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2-df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=d54ae805-0204-44c9-b840-8b5b2a7713a9>

(٢) المرجع السابق.

مع الأحداث الجارية، ويظهرهم مترددين في اتخاذ
المواقف.^(٢)

مستقبل الجنوب في ظلالات الثورة

موقف الحراك الجنوبي من الثورة:

لا بد من القول بأن الثورة خلطت أوراق الجنوبيين،
وجاءت بزخم جماهيري طغى على مجرد المناداة
بالقضية الجنوبية؛ لتأخذ طابعاً عاماً التفت عليه كثير
من أبناء الجنوب لتدخل القضية الجنوبية في إطار
الثورة قسراً.

جدلية العلاقة بين الثورة والقضية الجنوبية ترجع
حيثياتها إلى تباين الآراء، وانقسامها حول الوسائل
والغايات، وماذا يريد الجنوبيون أنفسهم، وكيف ينظر
الثوار إلى قضيتهم، وفي هذا الإطار يمكن رصد
توجهين للحراك تجاه الثورة:

التوجه الأول: المساند للثورة أو المنضوي تحتها
اضطراراً بسبب عدائهم للنظام:

ويمثله القيادات الرسمية في الحراك، فالأمين العام
للمجلس الأعلى للحراك العميد عبد الله الناخبي يؤكد
على تأييد ثورة الشباب، معتبراً أن «الأغلبية العظمى
من أبناء الجنوب مع الوحدة اليمنية». وأن «الوحدة في
اليمن لم تفشل، بل من فشل هي إدارة الوحدة، والذين
لبسوا رداء الوحدة، وتصرفوا تصرفات انفصالية»^(٣).

أما الناطق الرسمي للمجلس الأعلى للحراك
السلمي الجنوبي الدكتور عبده المعطري فيقول: إن
«موقف الحراك السلمي الجنوبي من ثورة التغيير

السابق.. تقول الناطقة باسم المجلس الوطني لقوى
الثورة باليمن حورية مشهور: «أحزاب المشترك وقوى
الثورة أعلنوا التزامهم بمكافحة الإرهاب، وأكدوا
حرصهم على مكافحته بصورة صحيحة وشفافة؛ كونه
يضر بأمن اليمن واستقراره».

كما أكدت أن «اليمن ليست بصدد تصدير ثورتها
للآخرين»، مشيرة إلى أن «ثورة اليمن كانت ضرورة؛
نظراً للمشكلات التي عانى منها الشعب، سواء
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبات التغيير
حتمياً لإنقاذ البلاد من الانهيار».

وشددت على أن «علاقات اليمن ستكون ممتازة
مع دول الخليج، وخصوصاً السعودية التي يوجد
بها مئات الآلاف من اليمنيين، ونحرص على أمن
واستقرار السعودية، وحماية مصالحها، كما هي
حريصة على اليمن ومصلحه، ويمكن أن تكون اليمن
سوقاً اقتصادية ومجالاً استثمارياً كبيراً للسعودية
ولدول الخليج، وبما يحقق مصالح الجميع في الأمن
والاستقرار والازدهار»^(١).

وعن الدور الأوروبي والأمريكي في إيجاد حل لأزمة
اليمن يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام
الحزب الاشتراكي اليمني، ورئيس كتلة أحزاب اللقاء
المشترك: «نحن نتعامل مع الأمريكيين والأوروبيين
كشركاء. وهم في الحقيقة بذلوا ولا يزالون يبذلون
جهوداً كبيرة في العملية السياسية الجارية، ويتبنون
مواقف تتسجم مع المواثيق الدولية، فيما يخص حقوق
الإنسان. ويدركون أن انزلاق اليمن إلى الفوضى
سيترتب عليه نتائج خطيرة على المنطقة وعلى المجتمع
الدولي. ومن ذلك المنطلق يؤيدون المبادرة الخليجية،
ويتحاورون مع كافة الأطراف، ويشاركون بفاعلية في
تقديم المقترحات. وهذا الأمر يبطئ من تفاعلهم

(٢) انظر صحيفة عكاظ، ٢٢/٨/٢٠١١م.

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110822/Con20110822440979.htm>

(٣) انظر الجزيرة نت، ٢٢/٥/٢٠١١م.

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B7B64CDEA78-F23F-498D-A90C-2A88CD603CED%7D>

(١) انظر الجزيرة نت، ١٤/٩/٢٠١١م.

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B7B7DF49015-087B-4FC5-B498-35538B45A85A%7D>

واضح وصريح، وقد عبّرنا عن ذلك الموقف في بيانات المجلس، وباختصار فنحن في المجلس الأعلى مع ثورة شباب التغيير في صنعاء، ونحن ثورتنا في الجنوب ثورة تحرير وليس تغييرًا».

وعن موقف الثوار من القضية الجنوبية يقول: «في الأيام الأولى لانطلاق ثورة التغيير تفاجأ أبناء الجنوب وحركهم السلمي بخطاب إعلامي لقيادات ثورة التغيير في الشمال ينكرون فيه وجود قضية لأبناء الجنوب، بل ويعتبرون بأن الحراك قد انتهى بعد رفعهم شعار إسقاط النظام هناك، وحاولوا خلط الأوراق منذ البداية»^(١).

إلا أن القيادي الجنوبي بالخارج الدكتور صالح محسن الحاج يرى أنه وقيام الثورة الشبابية فإن المعادلة قد تتغير، وأنه «لا بد للحراك الجنوبي أن يتواصل مع القوى الثورية طالما أنهم اعترفوا بالقضية الجنوبية؛ بحيث يبدأ عمل سياسي مشترك مع هذه القوى الشبابية الثورية؛ كون القضية الجنوبية في أساسها للحل هي بناء الدولة المدنية الحديثة، وهو شرط رئيس بالنسبة للجنوب بناء دولة عادلة، دولة نظام وقانون» وأنه إذا استطاعت القوى التحديثية أن تفرض نفسها في النظام القادم، وتكون هي القوى الرئيسية، فبالإمكان أن نقوم ببناء دولة حديثة تقوم على أساس الفيدرالية»^(٢).

وفي هذا النسق يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان: «القضية الجنوبية في قلب العملية الثورية، بل إنها هي التي حرّكتها منذ مرحلة مبكرة. والذين يحاولون عزلها يسيئون إليها؛ لخدمة مشاريع مجهولة»^(٣).

كما يقول الدكتور عيّدروس نصر النقيب -رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني-: «القضية

الجنوبية جزء جوهري من القضية اليمنية الكبرى، ومدخل لها، وربما كان الزخم الذي اكتسبته القضية الجنوبية قد ساهم في تأجيج زخم الثورة السلمية، ولذلك فالقضية الجنوبية لا يمكن أن تنتهي أو تندثر بسبب الثورة السلمية، بل على العكس، إنها اليوم قد استعادت مكانها في النضال الوطني اليمني، وبنجاح الثورة السلمية فإن القضية الجنوبية ستستعيد مكانتها في المعادلة السياسية اليمنية، ويمكننا فقط التأكيد على أن الحل العادل والصحيح للقضية الجنوبية سيتوفر فقط بزوال هذا النظام المعتل المنتهي الصلاحية الذي أصبح مجرد وجوده معضلة كبرى على اليمنيين، وأداة تعطيل لكل إمكانية للخروج باليمن من دوائر الأزمات المزمنة، وحجر عثرة أمام أي تطوير منشود يمكن لليمن الانتقال إليه، وهو ما يقتضي إزالته بالوسائل السلمية الحضارية التي عبّرت عنها ثورة الشباب السلمية».

وفي بيانه للعلاقة بين القضية الجنوبية والثورة السلمية، يقول: «هذه الحالة الثورية غيرت المعادلة السياسية، وخلقت معادلة سياسية جديدة لها طرفان، وهو ما جعل القضية الجنوبية تتوارى بعض الشيء عن الأنظار أمام الزخم الكبير الذي اكتسبتها الحالة الثورية الجديدة؛ نظرًا لانشغال الشارع السياسي والوطني بقضية أعم، وربما أكبر وهي القضية اليمنية عمومًا، وهو ما جعل البعض يعتقد أن القضية الجنوبية لم يعد لها مكان في الجدل السياسي اليمني»^(٤).

أما الدكتور ناصر الخبجي القيادي في الحراك الجنوبي فيقول: «نحن نرحب بأي عمل يؤدي إلى الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح، ومع الأسف لم نسمع من أبناء الشمال إلا مجموعة أصوات تقر بحق شعبنا، وتدين تلك الجرائم التي ارتكبت ضده، ولأننا نعيش تحت الاحتلال وأوضاعًا أسوأ من التي

(١) انظر موقع حياة عدن، نقلًا عن صحيفة الأمان، ٢٢/٩/٢٠١١م.

http://www.adenlife.net/news_word7154.html

(٢) انظر موقع حياة عدن، ٥/٦/٢٠١١م.

<http://www.adenlife.net/news5771.html>

(٣) انظر صحيفة عكاظ، ٢٢/٨/٢٠١١م، مرجع سابق.

(٤) دكتور عيّدروس نصر النقيب، الثورة السلمية والقضية الجنوبية، التغيير نت، ٢٠/٣/٢٠١١م.

<http://www.al-tagheer.com/arts7764.html>

أن يقرروا مصيرنا نيابة عنا»، وأن «الجنوب يسعى للاستقلال، وسيحصل عليه بإذن الله، نحن لن نتوقف، ولا يهمنا ما يقولونه عنا»، وأن حزب الإصلاح «يسعى لإسقاط النظام اليمني، وإسقاط الحراك الجنوبي، وأنه سيرث النظام اليمني في كل شيء، وفي مقدمة ذلك احتلال الجنوب، سيذهب قادة احتلال ويأتي قادة احتلال آخرون»^(٢).

ومن جانبه قال القيادي في الحراك الجنوبي العميد علي السعدي: «الحراك الجنوبي يناضل منذ أربع سنوات، وقدم العديد من الشهداء والتضحيات في سبيل استعادة دولته بفك الارتباط بنظام صنعاء، وليس لأي جهة الحق في إهدار هذه الدماء».

وأضاف أن «نضال أبناء الجنوب خلال تلك السنوات لا يسقط بالتقدم؛ لمجرد خروج ثورة الشباب في الشمال، وسقوط علي عبد الله صالح»^(٤).

أما الدكتور محمد حيدرة مسدوس القيادي الجنوبي البارز، فيقول مخاطباً ثوار الجنوب «... ولكن اللقاء المشترك حاليًا يحاول الانفراد بكم، وإقناعكم باستبدال شعار قضية الجنوب بشعار إسقاط النظام للهدف ذاته، بينما شعار قضية الجنوب أكثر شرعية بما لا يقاس من شرعية شعار إسقاط النظام. كما أن استبدال شعار إسقاط النظام بشعار قضية الجنوب يعتبر تنازلاً ضمنيًا عن قضية الجنوب، وتنازلاً ضمنيًا عن قرار مجلس الأمن الدولي المتخذين أثناء الحرب، وهي الخديعة التي ظلت تجرنا إليها كل الأطراف السياسية في صنعاء».

يعيشونها، عبّرنا منذ بداية انطلاق ثورة الشباب في ساحة التغيير بصنعاء عن تأييدنا ودعمنا لها، واعتبرناها أمرًا طبيعيًا وحقًا مشروعًا للإطاحة بنظام علي عبد الله صالح».

وقال الخبجي: «كنا نأمل من هذه الثورة أن تقر بما تعرض له شعب الجنوب من قهر وإذلال واحتلال بالقوة العسكرية خلال ١٧ عامًا، وبحق هذا الشعب في تقرير مصيره، واستعادة دولته، وتقر بالحراك السلمي الجنوبي الممثل الشرعي لشعب الجنوب، ومع ذلك مازلنا نأمل أن تكون هذه القضايا من أوليات هذه الثورة في الفترة القادمة، فمن خلال هذه النظرة الواقعية يمكن الحوار بين الجنوب والشمال»^(١).

أما القيادي في الحراك الجنوبي قاسم الداعري فيصف الثورة بأنها «مواكبة للصحة وللربيع العربي نحو التغيير والإصلاح والتحرر والديمقراطية، والخروج النهائي من براثن الشمولية والعبودية، والتخوف والمرض، ونحن نباركها، ونؤكد تأييدنا لها»^(٣).

التوجه الثاني: المتحامل على الثورة، ويرى أنها قطعت الطريق عليه، ويرى بضرورة أن يأخذ النضال الجنوبي مجراه:

فهناك تيار متشائم انسحب موقفه من المعارضة على الثورة، فهو يرى بأن إعلام المشترك بصفة عامة بوق للسلطة فيما يخص قضية الجنوب، وأنهم «قد يختلفون فيما بينهم، ولكنهم يتفقون على إسقاط حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، يريدون

(٢) تصريح للقيادي في الحراك العميد محمد صالح طماح لووكالة أنباء

عدن، انظر شبكة الناخبي «يافع»، في ١٨/٤/٢٠١١م.

<http://www.nakhbay.com/news.php?action=show&id=1459>

(٤) انظر الجزيرة نت، ٢٢/٥/٢٠١١م، مرجع سابق.

(١) مقتبس من حديثه لموقع «عدن الغد»، موقع الوطن، ٢٢/٣/٢٠١١م.

<http://www.alwatanye.net/65945.htm>

(٢) عدن أونلاين نفلًا عن الأمانة، ١٠/٨/٢٠١١م.

<http://aden-online.net/news/745.htm>

وبالنظر إلى موقف اتجاهي الحراك من الثورة الشبابية، واستقراء لكتابات عدة في الإعلام لا سيما الجنوبي يمكن رصد الملاحظتين الآتيتين:

(١) هناك تخوف واضح من تعامل المشترك مع القضية الجنوبية بعد الثورة، ومدى اعترافه بخيارات حل القضية الجنوبية في نظر الحراك التي قد لا تتوافق ورؤاه.

(٢) الانشغال بمطلب الثورة أشغل الحراك عن قضيته التي يجب -في نظر الحراك- أن تدخل ضمن المطلب العام للثورة ومجاراتها؛ لأن عدو الحراك اللدود هو نظام صنعاء ورئيسه علي عبد الله صالح، ويجب استغلال الوقت والظرف لتوظيفها لصالح انتصار القضية الجنوبية، وعدم معاداة الثورة.

حل القضية الجنوبية:

مع تباين فرقاء العمل الجنوبي من سياسيين وناشطين ومحركين للقضية الجنوبية في الداخل والخارج حول طبيعة الحلول والآليات المطروحة، وفيما يريده الجنوبيون أنفسهم يزداد الأمر تعقيداً في بلورة موقف موحد يعبر عن القضية الجنوبية، ويتحدث باسمها، ولهذا سعى لإيجاد كيان موحد؛ حيث إنه خلال شهر يوليو ٢٠١١م تمت مشاورات حثيثة بين قيادات جنوبية في الخارج بمشاركة من قيادات في الداخل؛ بغرض توحيد مواقف الجنوبيين حول القضية الجنوبية، والتوصل إلى ممثلين لها في الداخل والخارج، من خلال مؤتمر جنوبي يُعقد قريباً ويحضره كافة الأطراف الجنوبية، وبالذات بعد أن عُقد في يونيو ٢٠١١م مؤتمرات مختلفان أحدهما في القاهرة بدعوة من علي ناصر محمد وحيدر العطاس، وأفضى إلى اعتماد خيار الفيدرالية بين الشمال والجنوب، ثم الاستفتاء على بقاء الوحدة من عدمها.

وأضاف مخاطباً اللقاء المشترك والثوار في الشمال: «إن توحيد الشارع الجنوبي مع الشارع الشمالي تحت شعار إسقاط النظام يتطلب شروطاً أربعة إذا ما كنتم صادقين مع وحدة الشعار، وأول هذه الشروط هو: الاعتراف بقضية الجنوب كقضية وحدة سياسية بين دولتين، أسقطها النظام بالحرب، وحوّلها إلى احتلال استيطاني أسوأ من الاحتلال البريطاني.

وثانيها: أنكم بعد إسقاط النظام مستعدون للحوار مع الجنوبيين لحلها تحت إشراف دولي.

وثالثها: أن يكون تضامنكم مع ضحايا عدن في مناطقكم، وليس في عدن؛ لأن الزحف نحو عدن يوحى لنا بأن الهدف إسقاط الحراك قبل إسقاط النظام، خاصة وأن إسقاط النظام يتطلب الزحف نحو العاصمة صنعاء كما فعل التونسيون والمصريون وليس نحو عدن.

ورابعها: أن تكون التضحيات متساوية بين الشمال والجنوب بحسب نسبة السكان. فما لم تقبلوا بالشروط الأربعة فإننا سندعو ثورة الشباب في الجنوب إلى التمسك بشعار قضية الجنوب المستندة على قراري مجلس الأمن الدولي الداعيين إلى عدم فرض الوحدة بالقوة، وهو ما يعني حق تقرير المصير للشعب الجنوب، والتضامن مع شعاركم كدعم لكم وعدم رفعه أو تبنيه»^(١).

علمًا بأن هذه النقاط الأربع أكد عليها قادة الحراك في وقت لاحق من الثورة؛ حيث يظهر أن الثورة لم تتعامل معها بشكل جدي، وتم تأجيل الكلام حولها لما بعد الثورة.

(١) د. محمد حيدرة مسدوس، ثورة الشباب وتوحيد الشعار، موقع التجمع اليمني الديمقراطي، ٩ مارس ٢٠١١م.

<http://tajaden.org/document/2119.html>

بينما رؤية المعارضة لحل قضية الجنوب - بحسب مسئول ملف القضية الجنوبية بلجنة الحوار الوطني الدكتور عبد الله عويل- لخصت في وثيقة الإنقاذ في العام ٢٠٠٩م، والتي تضمنت ثلاثة خيارات كلها فيدرالية: الأول حكم محلي كامل الصلاحيات، وهو خيار فيدرالي بدون حكومات محلية، والخيار الثاني أقاليم غير محددة المعالم ضمن مشروع سُمي بوثيقة العهد والاتفاق، والثالث هو خيار أقاليم بحكومات، ومجالس نواب محلية، وحكومة مركزية، ومجلس نواب مركزي.

وأكد عويل أن كل تلك الأفكار يجب أن تخضع لحوار وطني خلال المرحلة الانتقالية عقب استكمال إسقاط النظام، بعيداً عن الإقصاء أو التهميش، وأن الحراك الجنوبي انضم للثورة، وأصبح جزءاً منها، والكل يحرص على نجاحها، واستكمال أهدافها، مشيراً إلى أن اجتماعات أبناء الجنوب الحاصلة حالياً بالداخل والخارج تهدف لترتيب وضمان وضع الجنوبيين عقب انتصار الثورة، و«هو حق مشروع لكل أبناء الوطن من صعدة إلى المهرة».

مضيفاً أنه ينبغي ألا يخشى الناس أو يقلقوا من الدعوة لخيار الفيدرالية، أو الخيارات الأخرى، والحديث عنها؛ لأن هذا الأمر يجب أن يكون محل توافق وحوار وطني سيتحول بعدها لنصوص دستورية^(١).

أما أحمد عمر بن فريد السياسي المعارض المقيم في ألمانيا فاعتبر أن خطاب قوى المعارضة في الشمال في وثيقة الحوار الوطني عام ٢٠٠٩م من قضية الجنوب، أنها ليست صحوه ضمير، مشيراً إلى الموقف الجديد لتلك القوى تبلور بعد اندلاع «ثورة الشباب».

وقال بن فريد: إن «رأي علي محسن الأحمر من قضية الجنوب: عودة الأراضي والوظائف والمناصب لأصحابها، في حين رأى حميد الأحمر وجود رئيس

(٢) المرجع السابق.

أما المؤتمر الثاني فقد تبناه علي سالم البيض، وتم عقده في بروكسل، وأخذ خيار الانفصال بين الشمال والجنوب.

وحول هذا الموضوع يقول الدكتور محمد حيدرة مسدوس: إنه وفي ظل التشاور المستمر للقيادات السياسية الجنوبية في الداخل والخارج؛ للوقوف أمام التطورات السياسية الأخيرة في البلد، تم الاتفاق على ضرورة تشكيل قيادة سياسية جنوبية تضم جميع مكونات الحراك الوطني السلمي الجنوبي في الداخل والخارج، وتضم الأحزاب والتكتلات التي نشأت مؤخراً من أبناء الجنوب في صنعاء، وكذلك الجنوبيين الموظفين مع السلطة وأبناء السلاطين والمشايخ، والتجار ورجال المال والأعمال، وغيرهم دون استثناء، وسوف تكون هذه القيادة مؤقتة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الجنوبي الذي دعا إليه مؤتمرا القاهرة وبروكسل؛ حيث تم الإجماع على الهدف ولم يبق بين مؤتمري القاهرة وبروكسل غير آلية التنفيذ^(١).

وعموماً يمكن حصر حل القضية الجنوبية في رأي النخب والشارع بالمناطق الجنوبية في أمور ثلاثة: الأول يطرح خيار الانفصال، والثاني يتوافق مع الفيدرالية، والثالث يطرح قضية المناصفة في القرار والثروة بين الشمال والجنوب، فمؤتمر بروكسل بقيادة علي سالم البيض طرح مشروع الانفصال، ومؤتمر القاهرة بحضور كل من علي ناصر والعطاس طرح الفيدرالية، وكذلك مؤتمر صنعاء الذي ناقش كثيراً من المشاريع والآراء، لكنه لم يتوصل لبلورة رأي محدد فيما يخص القضية الجنوبية^(٢).

(١) انظر صحيفة الوسط اليمنية، ٢٧/٧/٢٠١١م.

<http://www.alwasat-ye.net/index.php?action=showNews&id=613>

(٢) مقتبس من كلام مسئول اللجنة الإعلامية في لقاء صنعاء التشاوري لأبناء الجنوب، وهو نائب رئيس جامعة صنعاء، الدكتور أحمد باسرة، انظر الجزيرة نت، ٢٠/٧/٢٠١١م.

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/Pocket-PcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B905BB398-C352-4EB0-A20B-91C6D84AD4C0%7D>

لتحقيق هذا الهدف.

٤- أن تكون الأداة السياسية لهذا النضال السلمي هي كافة القوى السياسية الجنوبية دون استثناء؛ وذلك في إطار جبهة وطنية تشمل الجميع، وتسمى بجبهة الحراك الوطني السلمي الجنوبي بصرف النظر عن انحدراتها وانتماءاتها الحزبية والاجتماعية.^(١)

وفي إطار الحديث عن آلية إيجاد حل للقضية الجنوبية، يقول الدكتور عبده المعطري: «نحن نؤمن بأن قيادات الثورة السلمية الجنوبية طائر ذو جناحين، وأي قرار مصيري لا بد أن يكون قراراً جماعياً لأبناء الجنوب جميعاً، وليس لفئة معينة».^(٢)

يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان: «وقول البعض: إن نجاح الثورة خطر على القضية الجنوبية يطرح أكثر من علامة استفهام. وبعد عملية التغيير سيكون للشعب الكلمة الفصل في قضية الجنوب، وغيرها من القضايا، ولا أحد سيكون بديلاً للشعب في الجنوب وفي الشمال على حد سواء».^(٣)

والواضح أن كل أطراف القضية الجنوبية يؤمنون أنه وبعد الثورة يجب على قوى الثورة المنتصرة عدم المساس بمطالبهم، ولو أدت إلى خيار الانفصال كمال نهائي للقضية الجنوبية، وهو في تصوري ما لا تريده هذه القوى التي تحكمها الأحزاب، والتي لن تعترف بها إلا في إطار الحلول المطروحة سابقاً في وثيقة الإنقاذ، وأن العامل الديمغرافي سيحدد هذه المسألة، لاسيما وأن الشمال سيكون منهكاً عقب الثورة، وبدون تسوية سياسية بين الشمال والجنوب سيؤول الوضع إلى صراع داخلي جديد على موارد الناتج المحلي.

(١) من ورقة مقدمة لندوة «قضية الجنوب بين الاستراتيجية والتكتيك» التي أقامها المركز الجنوبي للإعلام والدراسات الاستراتيجية (SMC) في العاصمة السويسرية (برن)، ٢٣/٧/٢٠١١م، انظر صحيفة الوسط اليمينية، ٢٧/٧/٢٠١١م، مرجع سابق.

(٢) انظر موقع حياة عدن، نقلاً عن صحيفة الأمان، ٢٣/٩/٢٠١١م، مرجع سابق.

(٣) انظر صحيفة عكاظ، ٢٣/٨/٢٠١١م، مرجع سابق.

جنوبي ورئيس وزراء جنوبي لمدة خمس سنوات، وبعد الخمس سنوات يُجرى استفتاء الجنوب على (الفيدرالية)، أما رأي عبد الوهاب الأنسي الزعيم الإصلاحي الأبرز: الدعوة إلى حوار وطني شامل تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية، ويستبعد منه «الانفصاليون».

وأشار بن فريد إلى تعدد مواقف «أصحاب القضية»، وتغيرها من وقت لآخر؛ في إشارة إلى دعاة الفيدرالية من خلال:

- الدعوة للذهاب إلى جامعة الدول العربية لفك الارتباط.

- لقاء في لندن يطرح مشروعاً سياسياً متكاملًا يتحدث بشكل واضح عن الاستقلال وفك الارتباط.

- لقاء القاهرة يدعو إلى الفيدرالية بعد ثورة الشباب، وأصبحت «قضية الجنوب» في سياق «ثورة التغيير».

وكشف بن فريد أنه وبعد لقاء بروكسل الذي عُقد أواخر شهر يونيو ٢٠١١م في العاصمة البلجيكية بروكسل لقوى الاستقلال الجنوبي في الخارج، حصلت تعديلات على مواقف تلك القوى في إشارة لدعاة الفيدرالية.

ومن أبرز التعديلات التي كشف عنها بن فريد:

١- أن حرب ١٩٩٤م قد فكت الارتباط بين الشمال والجنوب، وأن الوضع القائم بعد الحرب ليس وحدة، وإنما هو اغتصاب بالقوة العسكرية، وهو لذلك أسوأ من الاحتلال البريطاني.

٢- أنه من حق شعب الجنوب أن يرفض هذا الوضع القائم، ويقرر مصيره بنفسه دون وصاية عليه، ويمكن أن يكون ذلك بألية الحل السوداني.

٣- اعتبار النضال السلمي بكافة أشكاله هو الأسلوب العصري والحضاري المقبول عالمياً

على مصالح أمريكا، ستتج موقفاً واضحاً بالتخلي عن النظام السابق لتبدد مصالحها معه ولوجود توافق وطمأنة لها من الثوار بالحفاظ على مصالحها في اليمن؛ يأتي هذا بعد أن قامت الولايات المتحدة باختبار الثوار، وتمحيصهم من خلال عدم الجدية في الإطاحة بنظام صالح لنزع آراء تتوافق والمصالح الأمريكية، وتطمئنها .

(٥) إن على السلطة، وفي ظل تخلي الدول الداعمة

عنها، وتغير سياساتها تجاهها، أن تعلم بأنها غير مرغوب فيها، وأن نهايتها قد أصبحت وشيكة، وأن المسألة مسألة وقت ليس إلا؛ فعليها أن تتخذ خطوات فعلية للمحافظة على الوطن إن كان بها وطنية.

بغض النظر عن من المستفيد، ومن الخاسر من نتائج الثورة، وما يمكن أن تتمخض عنه، وما يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي للاستفادة منها؛ فإنه يجب وضع برامج وتصورات وآليات؛ للاستفادة من الثورة اليمنية، وعدم تركها لأصحاب المآرب والعاثين والعوام ليقودوا البلاد والعباد.

(٦) وبغض النظر عن من

المستفيد، ومن الخاسر من نتائج هذه الثورة، وما يمكن أن تتمخض عنه، وما يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي للاستفادة منها؛ فإنه يجب وضع برامج وتصورات وآليات؛ للاستفادة من هذه الثورة، وعدم تركها لأصحاب المآرب والعاثين والعوام ليقودوا البلاد والعباد .

(٧) إن قضية الجنوب تحكها عدة سيناريوهات تبعاً لتأثير قوى الحراك فيها؛ فالحراك يسعى لترتيب وتوحيد جهوده في نصرته القضية الجنوبية، والفيدرالية وإن كانت حلاً موضوعياً في نظر الحراك والمعارضة، إلا أن الحراك بدأ يغيّر تلك النظرة، ويسعى للانفصال .

ويبقى السؤال: كم النسبة الديموغرافية التي يمثلها الحراك؟

فالمجتمع متكون من عدة فئات: الموالين للحراك، الأحزاب، التيارات الدينية، كما يجب اعتبار أن التركيبة السكانية والديموغرافية قد تغيرت.

نتائج وتوصيات:

(١) إن التناقض في مكونات الثورة يحتم عليها بعد نجاحها أن تأخذ في اعتبارها عند قيام الدولة الحديثة إرضاء إرادات هذه المكونات، وهذا يتوقف على قوة هذه الإرادات، ونسبة ممثليها في فئات المجتمع، ومدى قدرتهم على الضغط باتجاه احترام إراداتهم، وما يأملوا منه من هذا التغيير؛ ولذلك فالسؤال المطروح: ما هو الإطار المناسب لتحقيق

هذا؟ وهل سيقبل الجميع تبني ما يطلق عليه «دولة مدنية» قد تؤثر على إرادات هذه المكونات؟ (٢) هناك غموض يكتنف نتائج الثورة التي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمنية إلى ما بعد الثورة، وهذا يفتح عليها مجموعة

من التحديات التي قد تلمز بها في حال خروجها عن سيطرة الدولة الحديثة؛ لذا يتوجب على الدولة الحديثة مراعاة التوعية في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الثورة والصعوبات التي تكتنف ذلك، بمعنى إيجاد خارطة طريق لذلك .

يضاف إلى ذلك أن الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة يجب أن يشهدها الواقع السياسي، ويلمسها المواطن اليمني .

(٣) على القوى الصاعدة التوجه لاستخدام لاعبين دوليين جدد كتركيا مثلاً؛ يمكن أن يؤثر في تحسين العلاقات مع دول الجوار وأمريكا .

(٤) إن موقف الولايات المتحدة من الثورة اليمنية المعتمد على قاعدة أن الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية لم تغير مصالحها فيها . وعلى سياسة تحقيق التوازن بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط، وأنه يجب أن تتعامل مع من تنتخبهم الشعوب العربية، وفقاً لقاعدة المد والجزر؛ للمحافظة

يؤيدونهم، لاسيما من بعض أعضاء أحزاب المشترك وغير المقتنعين بأفكار ومبادئ الحراك، إن مستقبل الجنوب يحكمه أيضاً القوى الخارجية المستفيدة منه لاسيما دول الجوار المؤثرة على الجنوب ببعض مكوناته كحزب موت والمهرة وشبوة.

فإذا فرضنا أنه سيقام استفتاء على الانفصال مثلاً أو الفيدرالية لمدة معينة، وبعدها يُستفتى الجنوبيون مرة أخرى على الوحدة أو فك الارتباط، فكيف نستطيع أن نحدد من هو الجنوبي الذي يحق له الاستفتاء في ظل المعطيات أعلاه؟

إن مستقبل الجنوب يحكمه المنتسبون والمؤيدون للحراك الجنوبي، فكم عددهم مقارنة بمن لا

معلومات إضافية

الحراك الجنوبي في اليمن:

بدأت الحركة الاحتجاجية في الجنوب اليمني محدودة من حيث الحجم والمدى الزمني والجغرافي في المحافظات التي كانت تشكل ما كان يعرف بـ«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» بعد انتهاء حرب عام ١٩٩٤م الأهلية، أما الحراك الواسع، فقد بدأ مطلبياً وحقوقياً بقيادة جمعيات المتقاعدين الجنوبيين في منتصف ٢٠٠٧م، ثم ما لبث أن طالب باستقلال الجزء الجنوبي من البلاد.

كان يفترض أن يتم خلال السنوات الثلاث الأولى للوحدة التي تمت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وفي إطار الدمج لمؤسسات وسياسات الدولتين السابقتين، معالجة كافة المشاكل والاختلالات، إلا أن النخبتين الشمالية والجنوبية، -بسبب التباينات الأيديولوجية والماضي الصراعى للعلاقة بينهما- شُغلتا بالصراع السياسي عن ما سواه من المهام، وقد تطور ذلك الصراع بين الطرفين إلى حرب شاملة في صيف عام ١٩٩٤م.

انتهت الحرب بهزيمة النخبة الجنوبية ممثلة بشكل أساسي في الحزب الاشتراكي، واثراً ذلك - وفي محاولة لتصفية الدولة الجنوبية - تم اتباع عدد من السياسات تركت آثارها السلبية العميقة على الوجدان الجنوبي.

عند انتهاء الحرب تم إطلاق يد القوات الشمالية والجماعات التي حاربت في صفوفها في نهب مؤسسات وممتلكات الدولة الجنوبية، ومقرات الحزب الاشتراكي وممتلكاته، ومنازل وممتلكات قياداته التي انتهى الأمر بالآلاف منها إلى المنافى، وبعض الممتلكات الخاصة.

وانتقلت معظم أراضي ومؤسسات الجنوب، التي كانت ما تزال ملكاً للدولة، إلى فئة صغيرة من النافذين المقربين من النظام، والمنتمين في الغالب إلى الشمال، إما عن طريق التوزيع بأوامر عليا، أو البسط والاستيلاء، أو الخصخصة.

وعقدت النخبة الشمالية محاكمات سياسية صورية بتهمة الخيانة العظمى لعدد ١٦ من القيادات الجنوبية التي فرت إلى الخارج، ومن ضمنهم نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي سالم البيض، ورئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأدين تلك القيادات، وصدر ضدها أحكاماً بالإعدام.

وانتهى الأمر بالمئات من الكوادر الجنوبية المحسوبة على الاشتراكي إلى المنافى. وفي حين اختار الآلاف ممن بقوا في الداخل الإحالة للتقاعد خوفاً من الإجراءات الانتقامية، وجد البعض الآخر نفسه وقد أُحيل إلى التقاعد المبكر إجبارياً، واكتفى البعض الثالث بالانقطاع عن العمل ليفقد كل شيء. وحلت عناصر شمالية مكان العناصر الجنوبية في الكثير من المواقع الأمنية والإدارية في المحافظات الجنوبية.

وحاولت السلطة الحاكمة، على الصعيد الثقافي، طمس كل ما يُذكر بدولة الجنوب، فتم تغيير أسماء المدارس والمعسكرات، والمراكز، ووسائل الإعلام، وجرت محاولات حثيثة لطمس السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة والدور الذي لعبه القادة الجنوبيون في عملية التوحيد.

وبفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة عام ١٩٩٥، تأكل دخل الفرد الجنوبي من مرتب الدولة؛ وتدهورت أوضاع الخدمات المجانية المقدمة من الدولة، وغابت المعالجات الحكومية الكفيلة بتخفيف آثار السياسات الاقتصادية على حياة الناس.

وخلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧م) بدأت ونمت عدة ظواهر:

على صعيد النظام السياسي، ووفقاً لتوصيف لجنة الحوار الوطني، فقد «قاد القائمون على السلطة حركة انقضا على مضامين الشراكة الوطنية، والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية...»، وتحولت الدولة «من مشروع سياسي وطني إلى مشروع عائلي ضيق يقوم على إهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن، والقفز على مكتسبات وأهداف الثورة اليمنية، للاستحواذ الكامل على السلطة، والاستئثار بالثروة».

ومع أن فورات غضب الجنوبيين لم تتوقف منذ عام ١٩٩٤م، وإن كانت على نطاق ضيق، إلا أن الحراك الواسع وبشكله القائم لم يبدأ سوى في منتصف عام ٢٠٠٧م، وتمثلت مقدمات الحراك الواسع في ظهور حركة التصالح والتسامح بشكل محدود ابتداء من عام ٢٠٠١م، ثم توسعها تدريجياً في السنوات اللاحقة. وقامت حركة التصالح والتسامح على فكرة أن الصراع العنيف بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٨٦م، والانقسام الذي تركه في الصفوف هو الذي دفع بالجنوبيين إلى الوحدة، وهو الذي ساهم في هزيمتهم عسكرياً في حرب عام ١٩٩٤م، ولذلك سعت الحركة من خلال اللقاءات الموسعة إلى رآب الصدع بين المكونات الجنوبية.

وهناك عوامل عديدة ساعدت وشجعت على ظهور الحراك الجنوبي الواسع عام ٢٠٠٧، أهمها التمرد الحوثي الذي اندلع في الشمال في عام ٢٠٠٤م، والحراك الكبير الذي صاحب انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م الرئاسية، والدور الذي لعبته الصحافة الحزبية والمستقلة في كشف قضايا الفساد، وتوجيه النقد إلى رأس الدولة، ووجود بعض التحول في الدعم الإقليمي والدولي للسلطة القائمة عبّر عن نفسه من خلال مطالب الدول والمنظمات الدولية للحكومة اليمنية بتبني إصلاحات شاملة على كافة الصعد.

وقد حاولت الحكومة اليمنية منذ اندلاع الحراك احتواءه بعدة طرق: تارة بالسماح بالتظاهر والاعتصام، وتارة ثانية بتوظيف الأدوات الأمنية كاعتقال القيادات وقمع المظاهرات، وتارة ثالثة بالعمل على حل المشاكل المطروحة، وفي إطار المعالجات الحكومية أُعيد إلى الخدمة في القوات المسلحة حتى بداية أبريل ٢٠٠٩م عدد ٩٤ ضابطاً و٦٦٥٥ فرداً من المنقطعين، وأُعيد إلى الخدمة كذلك ٣٠١٧ ضابطاً من المتقاعدين. وتم تسوية أوضاع ١٨٦٠ ضابطاً و٨٢٠٢ جندياً وصف ضابطاً.

وفي مجال الأمن أُعيد إلى الخدمة من المنقطعين ٤٢٤٧ ومن المتقاعدين ٤٥٩٣. وعولج بالترقية أو التسوية وضع ٣٤٩٥ ضابطاً، و٣١٩٥ فرداً من متقاعدي جهاز الأمن السياسي، فيما أُعيد إلى الخدمة في الجهاز ١٦٠ متقاعدًا و٣٠٦ منقطعين.

وعُيّن بعض الجنوبيين في مواقع حكومية سواء على مستوى المراكز أو المحافظات، وسمح لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال انتخابات غير مباشرة باختيار محافظيهم من بين صفوفهم. لكن المعالجات الحكومية، كما يبدو، جاءت متأخرة كثيراً، واقتصرت على معالجة الجوانب المتصلة بالوضع الوظيفي في حين أهملت القضايا الجوهرية المتصلة بالفساد ونهب الأراضي، والاستئثار بالسلطة والثروة.

المصدر:

د. عبد الله الفقيه، الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة، التقرير الارتياحي (الاستراتيجي) السابع لمجلة البيان، ١٤٣١هـ.



الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير

مروان شحادة

كاتب وباحث متخصص في شؤون حركات الإسلام السياسي

ملخص الدراسة

باتت الاضطرابات السياسية في الوطن العربي بمثابة الظاهرة الأبرز في العام ٢٠١١م؛ إذ يراقب العالم كله الثورات الشعبية التي تحدثت في مصر والبحرين، وليبيا وتونس وسوريا، وغيرها من البلدان العربية، ويختلف سقف المطالبات من دولة إلى أخرى؛ حيث تطالب قوى المعارضة في بعض الدول بإجراء إصلاحات شاملة، فيما تطالب قوى أخرى بتغيير جذري للنظم السياسية القائمة.

ولم تكن الأردن بعيدة عن هذه الأحداث؛ إذ انتشر الحراك الشعبي السياسي في العديد من المحافظات، ورغم أن سقف المطالبات والشعارات ارتفع في الشارع الأردني، من إسقاط الحكومة وإصلاح النظام، إلى إسقاط النظام في حالات محدودة وفي مناطق معينة، إلا أن الحراك الشعبي بصوره وأنماطه المختلفة، ما يزال ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليه وضبطه؛ حيث إن الشارع الأردني لم يتحرك بصورة جماعية واسعة الانتشار، كما حدث في دول عربية أخرى.

تبحث هذه الدراسة في آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي للمملكة الأردنية في ظل الثورات العربية، وتعميدات الواقع الداخلي، وأثر الخارج على مآلات ذلك التغيير، وتحاول تحديد موقع الحركات الإسلامية في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، وفي الأردن على وجه الخصوص.

كما تبحث الدراسة إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن، خاصة أن تعامل النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين قد ظل حتى فترة متأخرة يسير باستراتيجية يغلب عليها التسامح والاعتدال، إلا أنه مع ظهور حركات إسلامية جديدة كالسلفية الجهادية وغيرها، أصبحت استراتيجية النظام تستند إلى القمع والاستبداد، والمطاردة والملاحقة الأمنية، والتضييق على المنتمين لهذه التيارات الجديدة.

تحاول الدراسة تحديد سيناريوهات بقاء النظام السياسي الأردني وسط اشتعال المنطقة برياح الثورات الشعبية السلمية، خاصة وأن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر، وليبيا واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، قد جعل مسألة التغييرات الجذرية في النظم الملكية غير ممكنة؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.

الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير



مروان شحادة

كاتب وباحث متخصص في شؤون حركات الإسلام السياسي

باتت الاضطرابات السياسية في الوطن العربي بمثابة الظاهرة الأبرز هذا العام؛ إذ يراقب العالم كله الثورات الشعبية التي تحدث في مصر والبحرين، وليبيا وتونس، وسوريا، وغيرها من البلدان العربية، ويختلف سقف المطالبات من دولة إلى أخرى؛ حيث تطالب قوى المعارضة في بعض الدول بإجراء إصلاحات شاملة، فيما تطالب قوى أخرى بتغيير جذري للنظم السياسية القائمة.

وقد تعددت المسميات التي استُخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي؛ بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية، والمظاهرات والاعتصامات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي، والتمرد، وحركة ٢٥ يناير في الحالة المصرية، ولكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية؛ نظراً لتباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر، ومن ثم صعوبة إدراجها تحت يافطة واحدة، وذلك رغم الحقيقة التي لا مرأى فيها، وهي أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها، متمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية، وحرمانها من حقوقها الأساسية، ومن حريات الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية، وتنامي الفساد، وانعدام العدل الاجتماعي.

تبحث الدراسة في آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي للمملكة الأردنية، وتعقيدات الواقع الداخلي، وأثر الخارج على مآلات ذلك التغيير، وموقع الإسلاميين والأحزاب المختلفة من قيادة عملية التغيير.

تطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: ما آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي الأردني في ظل الثورات العربية؟

وينبثق عن هذا السؤال تساؤل آخران هما: ما دور الحركات الإسلامية في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، وفي الأردن على وجه الخصوص؟

وما سيناريوهات بقاء النظام السياسي وسط اشتعال المنطقة برياح الثورات الشعبية السلمية؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة، فإن هذه الدراسة ستتناول المحاور التالية:

- تركيبية النظام السياسي القائم في الأردن، وموقعه في النظام الدولي.

- إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن.

- موقع الإسلاميين في الأردن من الزخم الثوري في دول الجوار.

- سيناريوهات البقاء وسط أجواء الجوار الثوري.

- خلاصة ونتائج.

سوف نستخدم في هذه الدراسة عدة مناهج في سبيل الوصول إلى نتيجة موضوعية، هي: المنهج المقارن، والمنهج التاريخي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إطار تحليل مضمون النص.

حيث يستخدم المنهج المقارن، لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين موقف الحركات الإسلامية المختلفة من النظام السياسي في الأردن، وطبيعة العلاقة التي ترتبط بها، ودورها من الحراك الشعبي في المنطقة بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.

أما المنهج التاريخي فنستفيد منه في معرفة تركيبة النظام السياسي في الأردن، وإشكالية علاقته بالحركات الإسلامية، وردود أفعال الموالاة والمعارضة في انعكاسات الحراك الشعبي العربي على الأردن.

فيما نستخدم منهج تحليل المضمون في إطار تحليل النص؛ للاطلاع على بعض النصوص التي تبين مواقف الأطراف المختلفة الرسمية والشعبية من عملية التغيير، وتحدد استراتيجيات وخيارات المستقبل لتلك الأطراف.

تركيبية النظام السياسي القائم في الأردن وموقعه في النظام الدولي:

يعتبر الإسلام من المكونات الأساسية للدولة في الأردن، فقد اعتبر الإسلام منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م على يد الأمير عبد الله أحد ركائز الحكم وبناء الدولة، ولعل انتساب الأسرة الهاشمية

للنبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كان عاملاً أساسياً في علاقة الإسلام بالدولة، وكانت أيديولوجية «الثورة العربية الكبرى» التي قامت في الحجاز تستند إلى الدمج بين الأيديولوجيا الإسلامية والقومية.

وعلى الرغم من المكانة الأساسية للإسلام في تأسيس الدولة إلا أن الإسلام لم يكن محورياً؛ فقد سلك النظام الأردني نهجاً وسطياً؛ حافظ بموجبه على اعتبار الشريعة أحد مصادر التشريع، وله الهيمنة في مجال الأحوال الشخصية.

ويرى الباحث محمد أبو رمان، أن النظام السياسي الأردني يواجه ثلاثة تحديات رئيسية في ظل المخاوف التي يعيشها النظام، فضلاً عن الظروف الداخلية والمتغيرات الإقليمية، والموقف الدولي وبخاصة الأمريكي، والتي تدفع جميعها نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، تطمح لتحقيق إصلاح سياسي ووضعه على أجندة أولوياته، وتضع قوى الشد العكسي التي تمثل أهم العقبات في وجه الإصلاح في الصفوف الخلفية في صنع القرار، وهذه التحديات هي^(١):

يعتبر الإسلام من المكونات الأساسية للدولة في الأردن، فقد اعتبر الإسلام منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م على يد الأمير عبد الله أحد ركائز الحكم وبناء الدولة، ولعل انتساب الأسرة الهاشمية للنبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كان عاملاً أساسياً في علاقة الإسلام بالدولة

التحدي الأول: أن «ممانعي الإصلاح السياسي» في مؤسسات الدولة، أو من تتعارض مصالحهم معه، سيعملون على «عرقلة» المسار والتخفيف من اندفاعه، بل وتفريغ التغييرات المطلوبة من مضمونها، خلال المرحلة المقبلة. فهذه «الأدوات الرسمية» أسست نمط عملها وتفكيرها على «إبقاء الوضع الراهن»، ومنع التغييرات المتوقعة، وحتى وإن كان هنالك من داخل «مؤسسات الدولة» من يدفع باتجاه الإصلاح، فسينظر إليه «الممانعون» بنظرية الريبة والتشكيك بعدم إدراك

(١) د. محمد أبو رمان. اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مدونة الكاتب محمد أبو رمان، مدونة جدران، ١٩ / ٤ / ٢٠١١م،

<http://www.judran.net/?p=190>.

إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن:

يعتبر النظام السياسي الأردني من أكثر الأنظمة العربية اعتدالاً وتسامحاً، مع الحركات الإسلامية في العالم العربي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية المتميزة في الإدارة والتعامل مع المتغيرات، وقد ظهر ذلك جلياً في العلاقة المتميزة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة في الأردن، والقدرة على التعايش والتعاون وتجنب الصدام، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه الحركات الإسلامية في العالم العربي من القمع والاستبداد والملاحقة والاعتقال، كان الإخوان المسلمون في الأردن يتمتعون بالدعم والتأييد، ويمارسون أنشطتهم السياسية والاجتماعية في إطار من الحرية والتسامح النسبي، مكّنهم من الانتشار والتغلغل في نسيج المجتمع الأردني، وقد تميز أداء الإخوان بالقدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية مكّنهم من تجنب الوقوع في صدام مع السلطة، كما حدث مع نظيراتها في الدول العربية^(١).

ينطبق الوصف السابق لتعامل النظام السياسي الأردني مع الإسلاميين مع جماعة الإخوان المسلمين فقط، حتى فترة متأخرة بنفس الاستراتيجية السابقة التي يغلب عليها التسامح والاعتدال، إلى أن ظهرت حركات إسلامية جديدة كالسلفية الجهادية وغيرها؛ حيث أصبحت استراتيجية النظام تستند إلى القمع والاستبداد والمطاردة والملاحقة الأمنية والتضييق على المنتمين لهذه التيارات الجديدة.

ولم يشهد الأردن خلال مرحلة تأسيس الإمارة حركات إسلامية سياسية، فقد جاءت معظم الحركات الإسلامية في الأردن من الخارج، وكانت هذه الحركات قد ظهرت في العالمين العربي والإسلامي عقب انهيار الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م، وبدأت

خطورة الإصلاحات المطلوبة، وسيعملون على إفشاله، ومن المتوقع أن تنتقل «الأدوات الرسمية» مع كل مرحلة من مراحل تنفيذ أجندة الإصلاح للتخفيف من تداعياتها ومضامينها، وإعاقة نتائجها على أرض الواقع، باستخدام أساليب مختلفة ومتنوعة.

التحدي الثاني: وهو التحدي الأهم والأكثر حسماً لمسار الإصلاح السياسي، ويتمثل بعدم وجود اتفاق إلى الآن على أجندة محددة للإصلاح، بوصلته وأولوياته، واتجاهاته، بين القوى السياسية التي تتحرك في الشارع؛ إذ تتنوع المطالب وتتعدد بين ذات الطبيعة الأيديولوجية والمطلبية، والاقتصادية والسياسية. ليس ذلك فحسب، بل هنالك اختلاف حتى في تعريف سقف الإصلاح السياسي المطلوب، والمراحل المتتالية في الوصول إليه.

تتغمس وراء هذا الاختلاف الألوان الحزبية والأيديولوجية المتنوعة والمتعددة التي تشكل خلفية سياسية للأحزاب والقوى التي تقود ما يسمى بـ«الحراك الداخلي» اليوم، وتحديدًا القوى اليسارية والقومية والإسلامية. لكن ما هو أهم من ذلك الثنائية الديمغرافية الأردنية- الفلسطينية، وما تثيره من مخاوف وهواجس متبادلة، تدفع إلى رؤى متباينة لأجندة الإصلاح وطبيعته، ما يجعل الخروج من «المنطقة الرمادية» في تعريف طبيعة هذه العلاقة وموقف الدولة منها بمثابة شرط رئيس لاجتياز العقبات والتحديات التي تواجه الإصلاح السياسي.

التحدي الثالث: وهو التحدي الاقتصادي؛ إذ تبعث المعطيات المالية الحالية إلى قلق كبير من مستوى العجز في الموازنة العامة، وحجم الدين، وضعف فرص النمو الاقتصادي خلال العام الحالي، في ظل أجواء من البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي، بخاصة في المحافظات، ما يهدد بتدهور أكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم انفجار حالة «الاحتقان».

(١) محمد زاهد جول، «الحركة الإسلامية الأردنية: إشكالية العلاقة بالآخر»، الإسلامية الأردنية - ٢٩، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول، ٢٠١٠م، ص ٢٥ - ٤٨.

الديمقراطي على الرغم من اختلاف بنيته النظرية والعملية، ويضم: حزب التحرير، وجماعة التبليغ والدعوة، والسلفية التقليدية، والسلفية الجهادية.

والثاني: يؤمن بالنهج الديمقراطي، ويضم: حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوسط، وحزب دعاء.

وتتباين علاقة النظام السياسي الأردني مع الحركات الإسلامية، بحسب طبيعة أيديولوجيا الحركة أو الجماعة، واستراتيجية التغيير لديها، فالنظام يلجأ إلى المقاربة الأمنية الصلبة في التعامل مع حزب التحرير الإسلامي، على الرغم من عدم إيمانه بالعمل المسلح، ويتخذ استراتيجية سلمية في التغيير، بينها الشيخ تقي الدين النبهاني مؤسس الحزب، والتي لم تتغير لهذه اللحظة، وفي قراءة الشيخ النبهاني للطريقة النبوية توصل إلى منهج للتغيير يقوم على الدعوة السرية التي تشكل نقطة الابتداء، ثم تليها مرحلة جمع المؤمنين في كتل الصحابة بعد أن أمضوا فترة في كتلة حلقات، ثم المرور لمرحلة الدعوة الجهرية بعد أن صارت كتلة المؤمنين قوية قادرة على مجابهة المجتمع كله، وانتهاءً بقيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة^(٤).

وقد حدّد الحزب ثلاث مراحل لقيام الدولة: الأولى: مرحلة التثقيف لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبية. الثانية: مرحلة التفاعل مع الأمة لتحميلها الإسلام، حتى تتخذ قضية لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة. الثالثة: مرحلة استلام الحكم، وتطبيق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً، وحمله رسالة إلى العالم^(٥).

ولم يطرأ على الحزب أيّ اجتهادٍ أو تجديدٍ أو تغييرٍ في بنيته الفكرية المركزية المؤسسة للخطاب، الأمر الذي حصر الحزب منذ تأسيسه في إطارٍ نخبويّ

(٤) تقي الدين النبهاني، «الدولة الإسلامية»، دار الأمة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٤م، ص ١٣-٢٦.

(٥) حزب التحرير. منشورات حزب التحرير، ١٩٨٥/٥/٩م، ص ٢.

الحركات والجماعات الإسلامية بالظهور في الأردن كفروع للجماعات في الخارج عقب أفول الاستعمار، وشهدت مرحلة الاستقلال عام ١٩٤٦م، بداية تشكّل الحركات الإسلامية في الأردن وسط أجواءٍ من التسامح والتّرحيب من قِبَل مؤسس الدولة الملك عبد الله الأول؛ حيث أعلن عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في نفس العام^(١).

وقد شكّلت المصالح المشتركة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين^(٢)، عاملاً أساسياً في إرساء روح التعاون والتسامح خلال عقود عديدة من الزمن بين الطرفين، وقد تجلت هذه المصالح في الالتقاء على برنامج التصدي للقوى السياسية المتطرفة المتمثلة بالأيديولوجيا اليسارية والقومية، التي عملت بقوة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم على زعزعة الأسس السياسية والاجتماعية للسلطة والجماعة^(٣).

على الرغم من شيوع روح التعاون والاحترام المتبادل بين السلطة السياسية الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على توليد عناصر التناحر والنزاع، فالطبيعة الفكرية السياسية للجماعة تحمل في جوهرها إمكانات الصراع والنزاع على غرار الجماعات الدينية المماثلة في العالم العربي، وهذا ما شهدته الفترة الأخيرة من علاقة الدولة بالجماعة؛ حيث غلبت سمة التناحر والصدام على طبيعة العلاقة، وارتفعت وتيرتها في ظل الثورات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية.

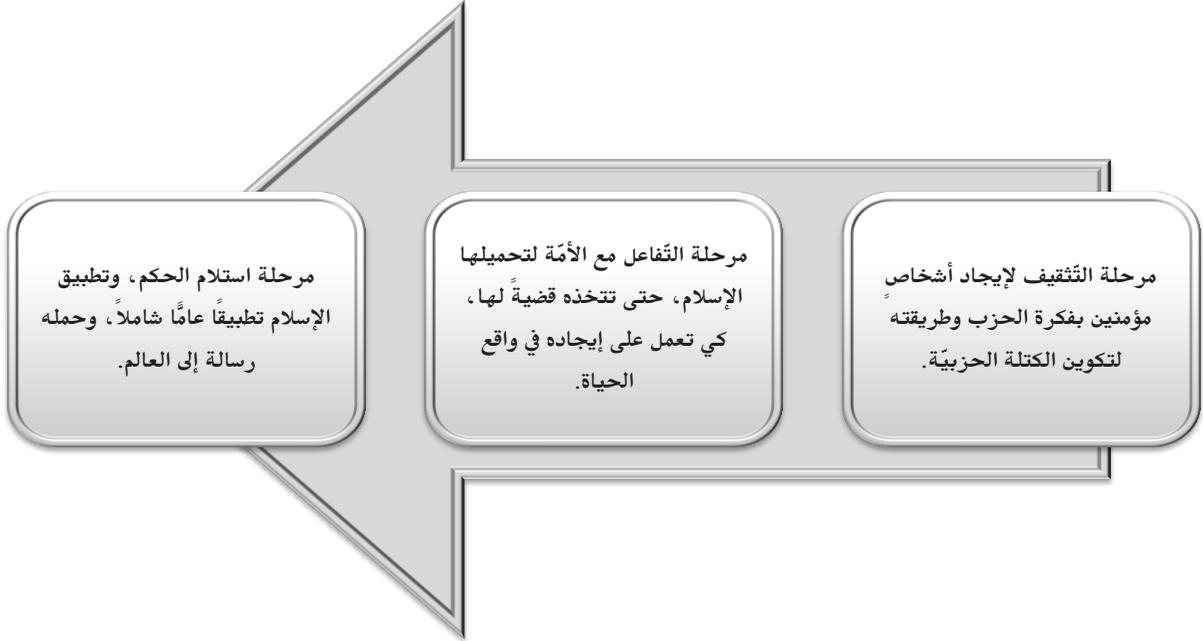
يمكن تقسيم حركات الإسلام السياسي في الأردن إلى قسمين أساسيين: الأول: لا يؤمن بالنهج

(١) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢) تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أولى الجماعات التي أسست في العالم العربي وفي الأردن وفلسطين، وهي من أكبر الجماعات المنتشرة من الناحية الدعوية والتنظيمية لفتترات طويلة، إلى أن دخلت جماعات وحركات وتنظيمات إسلامية جديدة أصبحت فاعلة في الحراك السياسي والاجتماعي مع بداية الثمانينيات.

(٣) محمد زاهد جول، «الحركة الإسلامية الأردنية: إشكالية العلاقة بالآخر» الإسلامية الأردنية - ٢٩، مصدر سابق.

مراحل قيام الدولة وفقاً لحزب التحرير الإسلامي



اعتماداً على الحديث النبوي: «خير القرون قرني، ثم الذي يلونهم، ثم الذين يلونهم»؛ فالاتباع يمثل جوهر نظرية التصفية، وذلك من خلال الكشف عن البدع وملاحقتها، وتطهير المجتمع من أضرارها، وفي ذلك يقول الألباني: «نفض البدع المتراكمة عن الإسلام قد أصبح ضرورة لا مناص منها، ولا غنى عنها، لحياطته ولهداية الناس به.. إن البدعة في الدين ضلالة تقود إلى النار، وإن الله لا يقبل أن يُدخَلَ أحدٌ في الدين ما ليس منه، وأن العمل على غير ما أمر الله مردود»^(١).

ولا تؤمن الرؤية السلفية التقليدية، بالتعاون مع الجماعات المختلفة القومية والوطنية والإسلامية؛ باعتبارها انحرافاً عن منهج السلف.

وعلى ما يبدو فإن حزب التحرير الإسلامي لا يمتلك موقفاً حازماً وصلباً من الثورات العربية، كما أنه لم يوضح موقفه بالتعبير عن آراء عامة فيما

معزول، وحال دون تواصله مع الجماهير من الرجال والنساء، الأمر الذي أفسح المجال لحركات إسلامية أخرى؛ كالأخوان والسلفية والتبليغ.

وتنتشر ما يعرف بالسلفية العلمية أو التقليدية -والتي جاءت تسميتها تمييزاً عن السلفية الجهادية- في الأردن بشكل كبير، وتنامت نشاطاتها في السنوات الأخيرة؛ لأنها لا تتصادم مع النظام السياسي، بل تعطيه الشرعية الكاملة لولي الأمر، وتتصدر رموزه -أمثال علي الحلبي ومشهور حسن، وغيرهم من خلال مركز الإمام الألباني- للدفاع عن النظام، أمام الهجمات والانتقادات التي يتعرض لها من قبل الحركات والجماعات الإسلامية المعارضة كجماعة الإخوان المسلمين، والسلفية الجهادية، وحزب التحرير.

وتستند السلفية العلمية على مفهوم «التصفية والتربية» الذي يقوم على رؤية إحيائية، قوامها تنقية العقائد والعبادات من الشوائب والبدع والانحرافات التي علقت بها عبر الزمن، وتربية الأفراد عليها، وتعتمد على مبدأ أساس وهو: «الاتباع لا الابتداع»؛

(١) محمد ناصر الدين الألباني، «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العز بن عبد السلام، وابن الصلاح» المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ص ١٢.

يحدث، وكذلك لم يتخل عن الخطاب الذي يتهم فيه الآخر بالوقوف وراء إخفاقه، وعدم تحقيق نجاحه في الوصول إلى أهدافه، سواء كانت النظم السياسية أم وسائل الإعلام التي ارتبطت بالنظم السياسية، والتي تعتمد إلى إخفاء دور الحزب في الحراك الشعبي، فضلاً إلى ذلك فإن الإعلام يظهر الشعارات العلمانية، دون الشعارات الإسلامية، بحسب ما وصفه الناطق

الرسمي باسم حزب التحرير الإسلامي في الأردن، ممدوح سوا قطيشات^(١).

ويؤكد الناطق الرسمي للحزب في الأردن، بأن الحزب يقوم بالاتصال مع جميع الجماعات ولجان الحراك الشعبي في الأردن، ويقدم لها النصح - بما يرضي الله-

ويحافظ على علاقات جيدة مع الجميع^(٢).

وقد شارك حزب التحرير في اعتصامين: الأول عقب الخروج من صلاة الجمعة أمام مسجد الجامعة الأردنية، وكان عدد المشاركين محدوداً، أما الثاني فكان نصرةً للثورة السورية في مدينة الرمثا، وقد قُوبل الحراك باحتكاكات من قبل بعض الأهالي في مدينة الرمثا.

ويرى قطيشات أن الحزب يستند إلى فكرة التغيير الجذري للنظم السياسية، ولا يؤمن بفكرة الإصلاح، التي يعتبرها ترفيقاً له، تساهم في المحافظة على النظام وأزلامه، وعلى مؤسسة الفساد التي انتشر فيها، والذي لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال إقامة الدولة الإسلامية - الخلافة^(٣).

(١) ممدوح قطيشات، تصريحات خاصة للناطق الرسمي باسم المكتب الإعلامي لحزب التحرير الإسلامي المحظور في الأردن، خلال حفل إفطار رمضاني لإطلاق حملة «ارفع راية رسول الله»، عمان، ١٦ / ٨ / ٢٠١١ م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

من جهة ثانية: شكّلت الحركة السلفية الجهادية المعاصرة قطيعةً مع الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي تبلور في حدود القرن الثامن عشر، وامتد حتى منتصف القرن العشرين، وتشبعت هذه الحركة بأفكار راديكالية ثورية وضعت في قلب أولوياتها الجهاد كمفهوم ثوري يهدف إلى الانقلاب على مجمل الأوضاع والأطروحات الإصلاحية، التي تطالب بتطبيق الشريعة، وإقامة الدولة

على الرغم من إيمان أنصار السلفية الجهادية في الأردن، بأن الخيار السلمي غير ناجع في إحداث التغيير، إلا أن ربيع الثورات الشعبية العربية انعكس عليهم بحيث قاموا بالمشاركة في عدة اعتصامات ومظاهرات سلمية في مختلف أنحاء المملكة، وهذا ما يؤكد على وجود تحولات سياسية تأثرت بها السلفية الجهادية بعد الثورات الشعبية في عدة مدن عربية

الإسلامية تدريجياً بالاعتماد على منهج سلمي في الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وانشغلت بمفهوم الجهاد كأيدولوجيا ثورية انقلابية تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة القائمة باعتبارها جاهلية، استناداً إلى مبدأ الحاكمية الذي ينص على كفر وردة جميع الأنظمة

العربية والإسلامية المعاصرة، والتي نشأت عقب أفول المرحلة الاستعمارية، التي تبنت منهجاً سياسياً يقوم على أساس الفكرة القومية أو الديمقراطية الليبرالية، أو الاشتراكية اليسارية، أو خليط من هذه الأيدولوجيات^(٤).

ولا يرى أنصار السلفية الجهادية أي استراتيجية للتغيير غير العنف والقوة الجهادية التي تهدف إلى قيام الدولة الإسلامية، وكانت هذه السلفية الجهادية تعطي أولوية لقتال الأنظمة القائمة في العالم العربي والإسلامي؛ باعتبارها كافرة مرتدة، وفقاً لرؤية شرعية فقهية تستند إلى القول بأولوية قتال (العدو القريب)، كما بين ذلك المهندس عبد السلام فرج - أمير تنظيم الجهاد في مصر-، في كتابه: «الفريضة الغائبة»، فهو يؤكد أن فرض الجهاد العيني واجب على كل مسلم ضدّ الحكام، فهو يقول: «بالنسبة للأقطار الإسلامية، فإن

(٤) حسن أبو هنية، «دار الإسلام والنظام الدولي في فكر السلفية الجهادية المعاصرة»، كتاب المسبار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد الخامس، مايو، أيار ٢٠٠٧ م، ص ١٣٥ - ١٣٩.

حالات محدودة وفي مناطق معينة، إلا أن الحراك الشعبي بصوره وأنماطه المختلفة -احتجاجات، واعتصامات، ومسيرات، ووقفات.. والذي يشارك فيه نخب ومجموعات، إضافة إلى القوى السياسية المعروفة- ما يزال ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليه وضبطه؛ حيث إن الشارع الأردني لم يتحرك بصورة جماعية واسعة الانتشار، كما حدث في دول عربية أخرى.

ففي الوقت الذي طالبت فيه الشعوب العربية حكوماتها بالتغيير وإسقاط النظام، كانت المعارضة والحركات الاحتجاجية في الأردن تطالب بالإصلاح، بل إن أكثر الحركات تطرفاً لم يصل سقف مطالباتها بأكثر من الملكية الدستورية؛ إذ إن جميع القوى اليسارية والإسلامية وغيرها طالبت بذلك.

وفي هذا السياق؛ بيّن الباحث حسن أبو هنية، أن الهوية الأردنية تعتمد على مكونين أساسيين: الأول: مواطنون من أصول فلسطينية، تولدت قناعة لدى المواطنين من مختلف أطيافهم وأصولهم على اعتبار أن الملكية عنصر أمن واستقرار، وبالتالي كانت المطالبات دائماً ذات طبيعة إصلاحية، وليست ثورية راديكالية - جذرية - ولا تزال^(٣).

والوسائل المستخدمة في الحراك الشعبي في الأردن، تنحصر في استخدام كل الوسائل السلمية، والتي توظفها المعارضة في الضغط على صاحب القرار؛ حتى تتم الاستجابة لهذه المطالب، ويمكن أن تأتي الوسائل متدرجة؛ ابتداءً من الموقف السياسي، والتوظيف الإعلامي، والفعل الجماهيري الشعبي، وصولاً إلى الاعتصام المفتوح إن تطلب الأمر، بحسب ما ذكره زكي بني إرشيد^(٤).

العدو يقيم في ديارهم، بل أصبح العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدد من هؤلاء الحكام الذين انتزعا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين^(١).

وعلى الرغم من إيمان أنصار السلفية الجهادية في الأردن، بأن الخيار السلمي غير ناجح في إحداث التغيير، إلا أن ربيع الثورات الشعبية العربية انعكس عليهم بحيث قاموا بالمشاركة في عدة اعتصامات ومظاهرات سلمية في مختلف أنحاء المملكة، وهذا ما يؤكد على وجود تحولات سياسية تأثرت بها السلفية الجهادية بعد الثورات الشعبية في عدة مدن عربية.

وبمقارنة تعامل الأجهزة الأمنية والنظام السياسي في الأردن مع الحركات الشعبية التي نظمها تنسيقية المعارضة التي تضم إسلاميين ووطنيين، فإننا نجد أن المقاربة الأمنية في التعامل مع أنصار التيار السلفي الجهادي في الأردن اتسمت بالعنف والقسوة، وهذا ما أثبتته طريقة التعامل مع اعتصام السلفيين في الزرقاء؛ حيث واجهوا عدة استفزازات من قبل ما يعرف بالبلطجية، ووقع اشتباك بالعصي والحجارة، وتضاربت الرواية الرسمية مع الرواية السلفية للأحداث، ويواجه الآن حوالي ١٤٧ شخصاً تهماً تتعلق بزرع بذور الفتنة، وإثارة النعرات الطائفية من قبل محكمة أمن الدولة الأردنية^(٢).

طبيعة الحراك الشعبي والقوى المشاركة في الأردن:

لم يتفاجأ المراقبون للحراك السياسي الشعبي في الأردن، فعلى الرغم من أن هذا الحراك انتشر في العديد من المحافظات، وأن سقف المطالبات والشعارات ارتفع في الشارع الأردني، من إسقاط الحكومة وإصلاح النظام، إلى إسقاط النظام في

(٣) حسن أبو هنية، مقابلة شخصية مع الباحث، عمان، ٦ / ٨ / ٢٠١١م.

(٤) زكي بني إرشيد، مقابلة شخصية مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، ومدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، بتاريخ ٢١ / ٨ / ٢٠١١م.

(١) محمد عبد السلام فرج، «الفريضة الغائبة» www.tawhid.ws

(٢) محكمة أمن الدولة، محكمة عسكرية، تواجه انتقادات حادة حول دستوريته وشرعيتها من الناحية القانونية، وتعد جلسات محاكمة السلفيين المتهمين بالمشاركة في أحداث الزرقاء في قاعة داخل سجن الموقر.

في كل التعديلات المقترحة على مستوى الدستور أو القوانين أنها لا تغير في قواعد الأداء السياسي في النظام الأردني، ولذلك تحتاج عملية الإصلاح في الأردن إلى زمن أطول؛ حتى يقتنع أو يلتزم صاحب القرار بضرورة وأهمية الإصلاح السياسي المفضي إلى تحول ديمقراطي، بما يساهم في تحقيق تداول سلمي للسلطة، وتشكيل حكومة برلمانية تعبر عن إرادة الشعب، وتمكّن للشعب الأردني أن يكون مصدرًا للسلطات»^(٢).

موقع الإسلاميين في الأردن من الزخم الثوري في دول الجوار:

تعامل إسلاميو الأردن كبقية الإسلاميين في العالم العربي مع الثورات الشعبية في بداياتها بحذر شديد؛ لعدم ثقهم بفاعلية «سلمية الثورات» في ظل استراتيجيات التغيير التي تبنتها حركات الإسلام السياسي، التي تختلف ما بين التدرج السلمي للوصول إلى السلطة من خلال المشاركة السياسية والإيمان بالديمقراطية، وبين خيار استخدام القوة في الوصول إلى السلطة، أو خيار البقاء كسلطة دينية حليفة للسلطة السياسية، يعطي كل طرف الشرعية للآخر.

وعليه؛ فقد دفع هذا التبنى إلى مراقبة ما يجري من حراك شعبي لمعرفة مآلات الثورات الشعبية، وبدأت هذه الحركات والجماعات التخطيط للدخول بشكل فاعل في الحياة السياسية من خلال تأسيس الأحزاب السياسية التي تؤمن بالدولة المدنية، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وغير ذلك.

فيما اعتبر القيادي في الحركة الإسلامية إرحيل الغرايبة أن الأردن يمر بحالة من الترقب والانتظار المشحون بالقلق الذي يكاد يسيطر على جميع الأطراف، وأن عمليات الشدّ والجذب بين الدولة والحراك الشعبي باتت تأخذ طرّفًا سياسية وأمنية متعددة، الأمر الذي سيجعل من الصيف الأردني الحالي صيفًا ساخناً^(١).

أما الكاتب موفق محادين، فيعتبر الثورات العربية في بداية طريقها، وبأنها لم تُحسم بعد، وبين بأن عملية الثورة طويلة ومعقدة، وما زلنا في الإرهاصات الأولى، وفيما يخص الأردن، فإن هناك اضطرابًا وتشويشًا في الأجندة والتصورات والشعارات لدى الجميع من الحكم إلى المعارضة بمختلف تياراتها؛ وذلك بسبب حساسية الأردن للجغرافيا السياسية الإقليمية والتدخلات السياسية فيها في المعطيات

الدولية والإقليمية، ولا يمكن لطرف أن يتقدم إلى الأمام دون أن يلحظ موقع الأردن في هذه المعطيات^(٢).

وبين زكي بني إرشيد، الفرق بين ما جرى في الأردن وغيره بقوله: «إن ما جرى في الخارج هي ثورات تهدف إلى إسقاط وتغيير

النظام، بينما توافقت القوى الوطنية والإسلامية - المعارضة - على شعار إصلاح النظام وليس إسقاط النظام، والإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية، فيصبح واجب المعارضة أن تمارس كل أنواع الضغط السلمي؛ لفرض إرادتها على صاحب القرار، في حين أن النظام السياسي يرى أن ما قدّمه من تعديلات كافية، وتلبي الغرض المطلوب؛ خلًا لقناعة المعارضة التي ترى

(١) إرحيل غرايبة، قيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي، الوطن نيوز:

<http://watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=9&NewsID=30150>

(٢) موفق محادين، كاتب عمود في صحيفة العرب اليوم الأردنية اليومية، يساري معارض، مقابلة شخصية مع الباحث، تاريخ ١٠/٨/٢٠١١م.

(٣) زكي بني إرشيد. مرجع سابق.

مراكز القوى ناتج عن خلاف في المصالح المكتسبة، والتي تركزت لصالح الأجهزة الأمنية خلال العقود الماضية في التاريخ الأردني^(٣).

ويمكن القول: إن غالبية حركات الإسلام السياسي في الأردن تؤمن بأن «مرحلة ما بعد الثورات» يجب أن تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الهوية الإسلامية، لكي تمتلك إرادتها السياسية، بعيداً عن أي تحالفات مع الغرب، وأنها من الممكن أن تقبل بمخاض عسير يمتد لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات؛ لكي تصل إلى هذا الهدف، بعيداً عن الاندماج في حالة الديمقراطية التي تعيشها المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بسيناريوهات بقاء النظام السياسي الأردني وسط أجواء الجوار الثوري، فإن الأردن شهدت عدداً من الحركات السياسية الشعبية، شاركت بها قوى وطنية وإسلامية، تتراوح درجة التنسيق بينها بحسب طبيعة المرحلة، فتجدها مرة عالية الوتيرة، وتجدها مرات أخرى ضعيفة بل مقطوعة.

أسباب فشل الحراك الشعبي في الأردن:

يربط الكاتب موفق محادين بين معركة الإصلاح في الأردن والصراع العربي الإسرائيلي - القضية الفلسطينية-؛ حيث يشكل الفلسطينيون حضوراً معروفاً في الأردن، كما ترتبط بجيرانها العرب، الداعمين والممولين الرئيسيين للأردن، والذين لا يتحمسون كثيراً لإجراء أي إصلاح، بالإضافة للحسابات الإسرائيلية لما لهما من تأثيرات كبيرة في الأردن^(٤).

ويذهب محادين إلى أن هناك عوامل داخلية وخارجية، ففي البعد الخارجي يمكن الحديث عن الرغبة الإسرائيلية والأمريكية والخليجية لبقاء الوضع في الأردن على ما هو عليه، وهذا ربما ما يفسره

ويرى الباحث حسن أبو هنية أن طبيعة النظام السياسي الأردني الذي يستند إلى الملكية، يعتبر أقل قمعاً من النظم الجمهورية وأقل فساداً، وفي هذا السياق يقول: شاهداً أن النظم الملكية أقل عرضة للاهتزازات القوية من النظم الجمهورية، وكذلك فهي أكثر تماسكاً من جهة، ومن جهة ثانية فإن طبيعة النظام له خصوصية لا بد من التسليم بها؛ حيث إن النظام منذ تأسيسه لم يتخذ مسارات أيديولوجية أو أمنية راديكالية، بمعنى أنه كان يعتمد في أكثر أحواله مع قوى المعارضة والحركات الشعبية الاحتجاجية بمبدأ الاحتواء الناعم وليس الصلب^(١).

ويعلل أبو هنية ذلك بقوله: وعليه؛ فلم تشهد الأردن عمليات تتكامل فجوة وعنفية بالمعارضة، سواء كانت هذه المعارضة إسلامية أو يسارية، واعتمدت الدولة على مبدأ «العلمانية المحافظة الناعمة»، ولهذا أقام النظام الأردني تحالفات مع قوى مختلفة، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين التي تعرضت للملاحقة والاعتقال والتتكيل في بلدان أخرى، ثم إن النظام اعتمد على علاقات مع قوى اجتماعية مثل العشيرة والقبيلة، وقد كانتا من أهم ركائزه، لذلك اعتمد مقاربة احتواء للقوى الاجتماعية والسياسية^(٢).

وحول مراكز القوى التي تؤثر في صنع القرار في الأردن، يعتبر مدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، زكي بني إرشيد، أن الخلاف فيما بين مراكز القوى في الدولة الأردنية، يأتي على مستوى التحرك نحو الإصلاح، ففي حين ترى بعض القوى الأمنية ضرورة إبقاء الوضع على ما هو عليه، ترى أجنحة أخرى في الدولة الأردنية ضرورة التقدم نحو الإصلاح بحركات محسوبة وجزئية، ولا تؤدي إلى تغيير في قواعد اللعبة الديمقراطية والسياسية، ولا يرى أن هناك خلافاً حقيقياً بل خلاف شكلي، ولا توجد إرادة جادة في إحداث الإصلاح، والخلاف بين

(٣) زكي بني إرشيد، مقابلة شخصية مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، ومدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل

الإسلامي، بتاريخ ٢١/٨/٢٠١١م.

(٤) موفق محادين، مرجع سابق.

(١) حسن أبو هنية، مقابلة شخصية مع الباحث، عمان، ٦/٨/٢٠١١م.

(٢) حسن أبو هنية، مرجع سابق.

بالحزب الشيوعي الأردني، وحزب الوحدة الشعبي الديمقراطي، وكذلك القوميين، ممثلين بحزب البعث العربي الاشتراكي^(٤).

في حين قسّم إرحيل الغرايبة القوى الفاعلة في الحراك الشعبي، إلى ست مكونات، تشكل بعضها في ظل الحراك الشعبي، ووصف الجبهة الوطنية للإصلاح المكونة من ٢٥ عضواً، التي تمثل أحزاب المعارضة الستة، وجماعة الإخوان المسلمين، واتحاد المرأة، وحركة (٢٤) آذار، واليسار الاجتماعي، وشخصيات وطنية مستقلة برئاسة أحمد عبيدات، بأنها «تعاني من البطء، وعدم الفاعلية، وكثرة الحسابات ودقتها، وعدم إقدامها، وتضم أحزاباً قديمة مهترئة ومخترقة، بل إنها تشكل جزءاً من النظام العربي والحالة العربية الرسمية التي ثارت عليها الشعوب، وليس من المعقول أن تكون هذه الأحزاب جزءاً من تحالف الإصلاح»^(٥).

وبرأي الغرايبة فإن الإطار الشعبي الجديد - الجبهة الوطنية للإصلاح- يمكن أن يشكل الرافعة الجديدة للحراك الشعبي، ويمكن أن يمثل الإطار الوطني الذي يستوعب كل المنادين بالإصلاح، بعيداً عن هيمنة الأحزاب التقليدية، التي تعوق العمل أكثر ممّا تسهم في تقدمه^(٦).

وبين الباحث محمد أبو رمان طبيعة قوى الحراك السياسي، بتقسيمها إلى حركات تقليدية، وحركات معارضة جديدة، بقوله: «برزت حركات المعارضة الجديدة مؤخرًا وبالتزامن مع ربيع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، وسوريا واليمن؛ حيث ظهرت حركات شبابية بمسميات مختلفة مثل حركة شباب ٢٤ آذار، و١٥ تموز، وغيرها، وكذلك حركات طلابية، وحركات عمالية، ونقابية مثل اللجنة التحضيرية لنقابة المعلمين، واللجنة التحضيرية لأئمة المساجد، وحراك لبعض

الدعم المالي الذي قدمته السعودية للأردن، وإسرائيل لا تريد تغيير النظام ولا تغيير قواعد اللعبة السياسية؛ لأنها تعتقد أن النظام الأردني يمكن أن يؤمّن لها الأمن والمصالح، وخاصة أنه يقف على أطول خط مواجهة معه، في حين أن السعودية ترى أن مصلحتها ألا تكون هناك ثورة شبيهة بالثورة اليمنية لتصبح بين فكي كماشة من الشمال والجنوب»^(١).

ويرجح زكي إرشيد أن أهم أسباب تأخر التغيير في الأردن، تعود إلى تماشي المصلحة الأمريكية مع المصلحة الإسرائيلية، من حيث إبقاء الأردن منطقة عازلة، بين الدول التي في طريقها للثورات العربية، ومن أنجزت الثورات، بمعنى أدق لا تريد أمريكا أن تخسر كل حلفائها في المنطقة^(٢).

القوى المشاركة في الحراك الشعبي:

من المعروف أن هناك قوى وطنية وإسلامية تشارك في الحراك الشعبي المعارض للدولة الأردنية، ولم ترق مطالب هذه القوى إلى إسقاط النظام، بل جميع الشعارات التي طُرحت كانت تنادي بإصلاح النظام.

وقد أوضح الباحث أبو هنية، طبيعة القوى السياسية التي تشارك في الحراك الشعبي الأردني، سواء كانت إسلامية أم وطنية من مختلف الأطياف؛ حيث قسّمها إلى صنفين: الأولى: تقليدية، والثانية: جديدة، حيث قال: تنقسم المعارضة الأردنية إلى ما يلي: تقليدية، وجديدة؛ حيث تشمل حركات المعارضة التقليدية: الإسلاميين، الممثلين بجماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين بكافة توجهاتهم وأطيافهم (الدعوية والجهادية والحركية)^(٣)، واليساريين، ممثلين

(١) موفق محادين، مرجع سابق.

(٢) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(٣) تصنف حركات الإسلام السياسي في الأردن، إلى قسمين أساسيين تتخبط جميعها للعمل وفق هذا التقسيم، الذي يعتمد على أيديولوجيتها واستراتيجية التغيير لديها، الأولى: الأحزاب السياسية الإسلامية داخل السياق الديمقراطي، مثل: حزب جبهة العمل الإسلامي «جماعة الإخوان»، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب دعاء، والثانية: الحركات والجماعات الإسلامية خارج السياق الديمقراطي، ومنها: حزب=

=التحرير، والسلفية التقليدية، والسلفية الجهادية، وجماعة التبليغ، للمزيد انظر: مروان شحادة، تحولات الخطاب السلفي: الحركات الجهادية (١٩٩٠-٢٠٠٧م)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.

(٤) حسن أبو هنية، مرجع سابق.

(٥) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

(٦) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

الحراك الشعبي، وتحاول دائماً إفشال حراك الشارع بطريقة واضحة^(٣).

وبالرغم من ذلك، أوضح الغرايبة بأن الحركة الإسلامية تبذل جهداً كبيراً لعدم إظهار هذا الانشقاق، ومحاولة توجيه الشارع وحراكه الشعبي في محصلة واحدة، مضيفاً بأنها «ما زالت تبذل جهودها في وجود هذا الإطار ولو من ناحية شكلية؛ حتى لا يؤثر على روح الشارع المعنوية، وحتى لا تعطي الحكومة ذريعة للإمعان في تفتيت صفوف المعارضة وشرذمتها، ولكن يبدو أن ذلك لن يطول^(٤).

تداول وسائل الإعلام المختلفة مقولات تتعلق بتتسيق ولقاءات بين القوى الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية، ونفى القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي بني إرشيد ذلك بقوة، بقوله: «لا بد من الإشارة إلى أن من يصدر هذه التهم هدفه إضعاف الحركة الإسلامية في الأردن، ومحاولة تشويه صورتها، وعزلها عن المجتمع، فالاتصال بالإدارة الأمريكية ليس تهمة، ولا بد من استحضار أن الدولة الأردنية هي التي استقوت بالنفوذ الأمريكي طوال الفترة الماضية، وهي التي حصلت على مباركة الإدارة الأمريكية لكل عمليات القمع والاستبداد، وتزوير الانتخابات، والوقوف في وجه القوى الوطنية والمقاومة^(٥).

ويتابع بني إرشيد: «ثم إن حركة الإخوان المسلمين هي التي تعتذر عن الالتقاء، أو التتسيق مع الأمريكان؛ لعدم وجود لقاء، وللتقمة النابعة عن تقدير ذاتي للحركة الإسلامية، ولا يفوتني أن أوضح أن من يصدر

المتقاعدين العسكريين، وبعض الشخصيات العشائرية المستقلة، ناهيك عن تشكل الجبهات الوطنية المختلفة كجبهة الإصلاح والتغيير، والجبهة الوطنية^(١).

ويضيف أبو رمان تفصيلاً حول القوى المشاركة بشكل عام في الحراك الشعبي من خلال ربطها بمسيرات المسجد الحسيني - المكان الذي شهد غالبية اعتصامات تيار المعارضة بكافة أشكاله وتوجهاته-، حيث أشار إلى أن مسيرات الجامع الحسيني ضمت أغلب القوى السياسية المنادية بالإصلاح والفاعلة بالشارع، سواء من القوى اليسارية (حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، البعث الاشتراكي)، أو من حركة المعارضة الكبرى في البلاد، جماعة الإخوان المسلمين، أو القوى المعارضة الجديدة، مثل حركة المعلمين، والمتقاعدين العسكريين، والقومي التقدمي، وحركة «جاين» (الحملة الأردنية للتغيير)^(٢).

فيما يرى القيادي في جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، إرحيل غرايبة، بأن الحكومة استطاعت أن تعمل على التأثير في بعض الأطراف المتحالفة في إطار (٢٤ آذار)؛ فأعلنت انشقاقها عن هذا التحالف، واستطاعت كذلك شق رأس المعارضة المتمثلة باللجنة العليا للتتسيق بين أحزاب المعارضة والمشكلة من ستة أحزاب: حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب حشد، حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث (السوري)، حزب البعث (العراقي)، حزب الديمقراطية المباشرة (القذافي)؛ حيث أصبحت اللجنة منقسمة، وبدا واضحاً أن أحزاب المعارضة تتكاف الحركة الإسلامية، ولا تشترك معها في

(٣) إرحيل غرايبة، قيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي، الوطن نيوز:

<http://watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=9&NewsID=30150>

(٤) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

(٥) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(١) د. محمد أبو رمان، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مدونة

الكاتب محمد أبو رمان، مدونة جدران، ١٩ / ٤ / ٢٠١١م،

<http://www.judran.net/?p=190>

(٢) د. محمد أبو رمان، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مرجع سابق.

وضعت المعارضة في حالة يمكن وصفها بالهشّة.

ولعل هذه الجبهة الإصلاحية، تحاول ملمة جهود قوى الحراك الشعبي المعارض؛ للوقوف بوجه التباطؤ الحكومي في الإصلاح، وترتقي بالمعارضة والأحزاب السياسية، وتركز في جهودها على محاربة الفساد؛ حيث أقامت مسيرة شعبية من أمام المسجد الحسيني الكبير في وسط العاصمة عمان، تحت شعار «الإصلاح السياسي سبيلنا لاجتثاث الفساد».

وفي حال ما نشأت معارضة قوية تستطيع التأثير في صنع القرارات، وبخاصة فيما يتعلق بدعوات الإصلاح، واجتثاث الفساد، فإنها قد تتجح للوصول في المستقبل القريب بالبلاد إلى مرحلة تصل الدولة والأحزاب فيها إلى قناعة فكرة تداول السلطة سلمياً، تشكل فيها «المعارضة» الحكومة، ويصبح الفريق الحكومي في الصف المعارض.

ومن المعروف أن حالة من الانقسام والاختلاف حول مختلف المواقف طالت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الرئيسية السبعة، والتي تضم كلاً من حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الشعب الديمقراطي «حشد»، والوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي، والحركة القومية للديمقراطية المباشرة، والبعثين التقدمي والاشتراكي.

فيما كانت أربعة أحزاب تم حلها وفق قانون الأحزاب الجديد تشارك في حضور الاجتماعات الدورية لتنسيق المعارضة، وتوقع على بيانات اللجنة، إلا أن توقيعها يحذف في كتب المخاطبات مع الجهات الرسمية كونها أحزاباً منحلة، وهي كل من حزب «حماة» وجبهة العمل القومي و«حق» والأنصار.

وقد تباينت مواقف لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في القضايا السياسية المتداولة في الفترة الأخيرة، وهي: المشاركة أو عدمها في الانتخابات النيابية، الرؤية من الإصلاح ومحاربة الفساد، ناهيك

هذه التهم هو ذات الجهة التي تصدر أن الحركة حليفة للإيرانيين وكل جهة غير مرغوب بها شعبياً في الأردن، وفي قناعتني أن العقل السياسي الرسمي بدأ يدرك فشله الذريع في عزل أو إضعاف الحركة الإسلامية عبر المقاربات الأمنية، وتزوير الانتخابات، والاستهدافات الإعلامية والسياسية والاجتماعية، لذلك فهو يسعى إلى محاولة إعادة تركيب العلاقة مع الحركة الإسلامية على أسس سياسية^(١).

وفي ذات السياق، يقول إرحيل الغرابية: إن الحكومة عمدت إلى التركيز على موضوع الاتصال، وعقد الصفقات بين المسؤولين الأمريكيين والحركة الإسلامية، والانطلاق من هذه النقطة لتشويه الثورات العربية، وترديد مقولة: «إنها صناعة أميركية»، وأنها وليدة «الفوضى الخلاقة» التي تكلمت عنها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس^(٢).

ويرى زكي بني إرشيد أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحركة الإسلامية في استمرار التنسيق، وربما الائتلاف والتحالف في المستقبل؛ لتقديم نموذج مختلف عن الصور الانطباعية الموجودة لدى مؤسسات إعلامية وسياسية، ويعتقد أن الحركة الإسلامية حريصة على استمرار هذه الصيغ التنسيقية والائتلافية على الرغم من وجود ملفات خلافية، ويمكن التعاون في المنطق عليه، والتماس العذر فيما اختلف فيه، ويقدر بأن استقرار البيئة السياسية في الإقليم ربما ستجعل من التقارب وبناء التحالفات واستمرارها أمراً ميسوراً ومقدراً^(٣).

وعلى ما يبدو، فإن تأسيس «الجبهة الوطنية للإصلاح» جاءت بهدف توحيد جهود القوى الإصلاحية بالبلاد على برنامج واحد، في الوقت الذي تشهد فيه لجنة تنسيقية أحزاب المعارضة حالة من الانقسام الواضح،

(١) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(٢) إرحيل غرابية، مرجع سابق.

(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

فيه الدولة للسيطرة على مجمل الحراك الشعبي للمعارضة، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أي عمل سياسي يحمل صورة نمطية سلبية في السابق لن يحقق نجاحات في المستقبل.

ولعل هشاشة قوى الحراك الشعبي التي تصدرها المعارضة الأردنية، جعل مسار الحكومة بطيئة في عملية الإصلاح، وعكس انطباًغاً من خلال بعض الممارسات التي تحمل في طياتها شبّهات فساد، وحماية بعض المتفذين، أدى إلى التغول في مختلف مؤسسات الدولة، والمشهد السياسي أثبت أن المعارضة والدولة في حالة صعبة لا يحسدان عليها.

سيناريوهات البقاء وسط أجواء الجوار الثوري:

على الرغم من مزوجة الاستراتيجية الأردنية في التعامل مع الأحداث التي أعقبت الثورات العربية بين الناعمة والصلبة، إلا أن المعالجة الأمنية تبقى هي الأساس في استراتيجية الدولة لمواجهة الحراك الشعبي.

حيث تعتمد الدولة الأردنية بأجهزتها المختلفة استراتيجية للبقاء، تعتمد على محاور معينة، أبرزها: عدم المساس بالثوابت الوطنية، وعلى رأسها النظام الملكي، ومؤسسة العرش، وكذلك عدم السماح بالاعتصام المفتوح لأي حركة أو حزب أو فرد، ناهيك عن المحافظة على سلمية الحراك الشعبي، ومقابلته بتعبئة وحشد شعبي موالٍ للنظام لمواجهة ما يُعرف بالمعارضة، واستخدام سياسة «فرق تسد» بين مختلف شرائح المجتمع الأردني؛ لتجنب الوصول إلى حالة من التوحد، والتشكيك في أجندة الحراك الشعبي وعلاقاته الخارجية، وارتباط القائمين عليه بأجندة أمريكية وصهيونية، بالإضافة إلى استثمار وسائل الإعلام المحلية المختلفة في التعبئة والحشد ضد الحراك الشعبي، وأخيراً تأسيس هيئات وحملات شعبية موالية للنظام بأسماء وأهداف مختلفة.

ولمواجهة الحراك الشعبي، فإن الحكومة سعت إلى الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتي تمثلت في تشكيل لجنتي الحوار الوطني السياسية

عن الموقف من الثورات العربية، الأمر الذي أدى إلى تفككها وفقدانها لفاعليتها.

ونأمل ألا يتكرر سيناريو تفكك لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، في تجربة «الجبهة الوطنية للإصلاح»، وبخاصة أنها تحوي في عضويتها شخصيات وطنية، ولم يتحدد بعد موقف الأحزاب السياسية الفاعلة من الانضمام إليها، إلا أن مشاركة أحزاب المعارضة في مسيرة الجبهة، وعلى رأسها حزب جبهة العمل الإسلامي، وبقية الأحزاب التي خرجت من رحم اللجنة، ذات دلالة قوية على أن المعارضة الأردنية بكافة أطرافها بلا قيادة تجمع عليها وتوحدتها.

ولعل الفروقات في الأفكار والأيدولوجيا بين مكونات أحزاب المعارضة، التي تشكلها أحزاب إسلامية، وأخرى وطنية - يسارية وقومية-، من المؤشرات القوية التي تجعلنا غير متفائلين في تشكل جبهة وطنية عريضة للمعارضة، ونشكك في قدرتها على حشد وتعبئة الناس، على الرغم من أن البعض يرى عكس ذلك.

ومن اللافت للنظر أن الحراك الشعبي الذي شهدته عواصم عربية، جاء من قوى جديدة لا تقليدية عصبها الشباب، لا يحمل أيديولوجيا معينة، بمعنى أنه لا ينتمي هؤلاء الشباب إلى جماعات وأحزاب سياسية أو تنظيمات، وإنما غلب على هذا الحراك سيطرة عوام الناس، وليس صفوتهم أو النخبة منهم على مجرياته.

في المقابل؛ فإن محاولة توحيد قوى الحراك الشعبي المعارض في الأردن جاءت هرمة منذ اليوم الأول لولادتها، فهل سيؤثر هذا الهرم على مآلاتها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

ولن نتحدث عن زعيمها الذي يتحفظ الكثيرون على خلفية تاريخه المهني والسياسي؛ حيث يشكك بعض المراقبين أيضاً في أن تشكيل مثل هذه الجبهات - الإصلاحية - يأتي ضمن المحاولات التي تسعى

أبرز محاور استراتيجية البقاء التي تعتمدها الدولة الأردنية

- عدم المساس بالثوابت الوطنية وعلى رأسها النظام الملكي ومؤسسة العرش.
- عدم السماح بالاعتصام المفتوح لأي حركة أو حزب أو فرد.
- المحافظة على سلمية الحراك الشعبي، ومقابلته بتعبئة وحشد شعبي موالٍ للنظام لمواجهة ما يعرف بالمعارضة
- استخدام سياسة " فرق تسد" بين مختلف شرائح المجتمع الأردني، لتجذب الوصول إلى حالة من التوحد
- التشكيك في أجندة الحراك الشعبي وعلاقاته الخارجية وارتباط القائمين عليه بأجندة أمريكية وصهيونية
- استثمار وسائل الأعلام المحلية المختلفة في التعبئة والحشد ضد الحراك الشعبي
- تأسيس هيئات وحملات شعبية موالية للنظام بأسماء وأهداف مختلفة.

مثل لجنة الحوار الوطني - السياسي والاقتصادي-، ولجنة تعديل الدستور، وغير ذلك، إلا أن الأجهزة الأمنية تميل في الغالب إلى المقاربة الأمنية الصلبة، وتجتهد للمحافظة على الأوضاع كما هي عليه، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في طريقة فض المظاهرات والاعتصامات التي قامت بها مختلف القوى الجديدة والقديمة، وعلى سبيل المثال، فض اعتصام بعض الحركات الجديدة الناعمة والسلمية كحركة ١٥ آذار، أو ما عُرف باسم أحداث دوار الداخلية، وكذلك فض اعتصام السلفية الجهادية، ذات الطبيعة العنيفة أو ما عرف باسم «أحداث الزرقاء»^(١).

وقد أبدت الحكومة وأجهزتها المختلفة استشعاراً

(١) هناك روايتان لأحداث الزرقاء؛ الرواية الرسمية تفيد بأن أنصار التيار السلفي الجهادي في الأردن قاموا باستخدام العصي والأسلحة البيضاء أثناء التشابك مع المعارضين - الموالين - ورجال الأمن، والرواية الأخرى، ترى بأن السلفيين تعرضوا لكمين واستفزاز لجرهم إلى مواجهة تعقبها مطاردة أمنية وقضائية.

والاقتصادية، ولجنة ثالثة لمراجعة وتعديل الدستور؛ لنتماهى مع بعض المطالب التي تتادي بها المعارضة.

ومن الجدير بالذكر بأن هناك رؤيتين تمثلان استراتيجية النظام الملكي الهاشمي في مواجهة المعارضة بشكل عام، والحراك الشعبي بشكل خاص؛ إذ لا بد من التنبه على أن هناك قوتين رئيسيتين تساهمان في صناعة القرار، المتعلقة بتدبير الشأن العام عموماً، والمعارضة على وجه الخصوص؛ الأولى: مؤسسة الديوان الملكي، والثانية: المؤسسة العسكرية والأمنية وفي مقدمتها دائرة المخابرات العامة.

وعلى ما يبدو، فإن مؤسسة الديوان الملكي تميل إلى الإصلاح النسبي، بينما تميل الأجهزة الأمنية إلى اعتماد المقاربة الأمنية في التعامل مع مختلف القضايا.

ففي الوقت الذي أصدر الديوان الملكي الهاشمي الذي يمثل مؤسسة العرش، مبادرات إصلاحية عديدة؛ مثل: مشروع الأردن أولاً، وتشكيل عدة لجان،

الأفراد الذين يشاركون في عمليات الضرب والتخريب سرعان ما يختفون من مكان الحدث، ولا يواجهون أي ملاحقات أمنية أو قضائية.

خلاصة ونتائج:

تعتبر المرحلة الحالية؛ مرحلة انتقالية محصنة بإرادة الشعوب، ولذلك فلا خوف عليها؛ لأنها تسير في الاتجاه الصحيح، وهناك تغير في بنية النظام السياسي لصالح الشعب الأردني، ومن حق الحركة الإسلامية والقوى الوطنية أن تكون شريكاً حقيقياً في صناعة القرار، بمعنى أن نتجاوز مرحلة العلاقات العامة إلى مرحلة التحول الديمقراطي، وإن الظروف المستقبلية ستخدم الحركة الإسلامية في الأردن وفي الإقليم، وأقصد بذلك أن التغيير المستقبلي سيكون في مصلحة الشعب العربي، بحسب بني إرشيد^(٣).

كما ذهب إرحيل غرايبة إلى أن التجمع الشعبي للإصلاح الذي انبثق ضمن إطار شعبي جديد يحوي ما يقارب ٢٧ حراكاً شعبياً خالصاً - لا يتبع الأحزاب التقليدية- باستثناء الحركة الإسلامية، ويضم ١٥٠ شخصية من مختلف محافظات ومناطق المملكة، استطاع أن يضع إطاراً فكرياً وسياسياً مرجعياً، وإطاراً إدارياً تنظيمياً؛ يتبنى الملكية الدستورية كحد أدنى للخروج من المأزق - السياسي - الذي تمر به الدولة، بحيث يتم إجراء تعديلات دستورية جوهرية تعيد بناء الدولة على عقد جديد، يتضمن إعادة السلطة الكاملة للشعب الأردني، وأن يصبح الملك رأساً للدولة وليس رئيساً للسلطات، وأن يتم النأي بموقع الملك عن الأمور التنفيذية والتفصيلية، وأن يشكل رمزاً للدولة، وحارساً للدستور، وضامناً لحقوق الشعب وحرّياته^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن النائب السابق المعارض، ليث شبيلات وجه رسالة انتقاد قوية إلى الملك عبد الله

واضحاً بقوتها، بعد هذين الحدثين، اللذين شكلا علامة فارقة في تراجع الحراك الشعبي المتمثل في المسيرات والاعتصامات وغير ذلك، وهذا ما أكدته تصريحات كبار مسؤولي الحكومة الأردنية بدءاً برئيس الحكومة آنذاك الدكتور معروف البخيت، ووزراء الداخلية، وانتهاءً بالناطق الرسمي للحكومة، عبد الله أبو رمان.

وفي هذا الصدد، يذهب موفق محادين إلى أن هناك صراعاً بين ما يمكن تسميته بالحرس القديم والجديد، والمقصود بالحرس القديم، أجنحة الدولة البيروقراطية، وتحالفاتها العشائرية، والحرس الجديد وبعض مراكز قوى الدولة، وقوى من خارج الدولة، مثل قوى السوق والليبراليين، وغيرهم^(١).

في المقابل؛ أشار الغرايبة إلى أن الحكومة استطاعت تهدئة بؤر التحرك التي اشتعلت خلال الفترة السابقة في الطفيلة، والكرك، ومأدبا، وعمدت إلى ترتيب زيارات ملكية لهذه المواقع، من أجل تطيب الخواطر، وتقديم خدمات و«مكرمات» وأموال، واستقطاب بعض الزعامات المحلية المؤثرة^(٢).

وقد برزت ظاهرة ما يسمى بـ «البلطجية» أو «الشبيحة» أو «الموالاة»، بهيئات متعددة، الهدف منها مواجهة الحراك الشعبي بصوره، وأنماطه المختلفة بشكل عنيف، وإحباط أي محاولة من شأنها المساهمة في القدرة على حشد وتعبئة الجماهير لأي نشاط تدعو له قوى المعارضة، وقد بدا ذلك واضحاً في أحداث دوار الداخلية، وفي بعض مسيرات الجامع الحسيني، وفي أحداث الزرقاء وهي الأعنف من بينها؛ حيث حصل تصادم واحتكاكات عنيفة بين ما يُعرف بالمعارضة والموالاة.

وتعتبر بعض قيادات المعارضة بأن الممارسات التي يقوم بها «الموالون» أو «البلطجية» تأتي في سياق المقاربة الأمنية في التعامل مع الأحداث؛ لأن

(١) مرجع سابق، مقابلة شخصية مع موفق محادين.

(٢) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(٤) إرحيل الغرايبة، مرجع سابق.

الثاني، تضمنت المصاريف العالية للقصر، وسفرائه خارج البلاد، وشبهات فساد حول الصفقات التي يقوم بها مقربون منه، وغير ذلك من انتقادات غير متوقعة ومألوفة في الشارع الأردني^(١).

ويعتبر بني إرشيد أن مستقبل الإصلاح في الأردن واضح، وبأن من يتحكم في مستقبل هذا المسار هو ثبات القوى الإصلاحية على مواقفها وسياساتها، وقدرتها على تحريك الشارع الأردني، للمطالبة بالإصلاح، ولا يستبعد أن يحصل في الأردن مفاعلات وإنتاج ثورة، وهذا يعتمد على الموقف الأردني الرسمي، وتجاوبه وتعاطيه مع المطالب الإصلاحية^(٢).

هذا وقد تنامي طموح حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في الآونة الأخيرة إلى الوصول

للسلطة في عدة بلدان عربية من خلال المشاركة السياسية؛ حيث يؤكد بني إرشيد ذلك بقوله: «إذا كان الإسلاميون خياراً للشعب وفق انتخابات حرة ونزيهة، فمن العبث أن يتخلى الإخوان عن هذا الدور، أو يستكفوا عن القيام بهذا الواجب، والتجربة الإسلامية ناضجة ولديها القدرة على تولي السلطة في أي مكان، ولديها النضج الديمقراطي الكامل لتحافظ على استمرار المسار الديمقراطي، والاعتراف بالرأي الآخر، وضرورة مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية، ومستقبل الدولة التي نريدها مستقبلاً هي دولة مدنية نابعة عن خيارات الشعب ومصدريته للسلطة، ضمن هوية ومرجعية إسلامية»^(٣).

يمكن القول بأن مطالبات قوى الحراك الشعبي

(١) ليث شبيلات، رسالة إلى الملك عبد الله الثاني،

<http://assaqifa.com/?p=20481>

(٢) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

الوطنية والإسلامية، المتشددة والمعتدلة إصلاحية بحتة، ولم تتجاوز سقف المطالبات ذلك، وتتضمن هذه المطالبات تشكيل حكومة برلمانية، بمعنى أن تتشكل الحكومة من الكتلة البرلمانية الأقوى في مجلس النواب، ويسبقها تعديل جوهرى على قانونى الأحزاب والانتخابات - إصلاحات دستورية-، مع المطالبة بتشكيل محكمة دستورية، وانتخاب أعضاء مجلس الأعيان أسوة بمجلس النواب - مجلس الأمة يشكل مجلسي النواب والأعيان-، ومن ناحية أخرى تركّز القوى الشعبية على محاربة الفساد ورموزه، وإطلاق الحريات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برنامج اقتصادي، يحارب مشكلتي الفقر والبطالة.

من الملاحظ أن المرحلة التي أعقبت الثورات الشعبية العربية - ربيع الثورات العربية-، شهدت حالة من الفوضى، واستمراراً لرموز النظم السياسية القديمة، وأن الثورات ما زالت تعيش في حالة من المخاض السياسي الذي لم تتضح بعد طبيعة النظم السياسية الجديدة

على الرغم من أن معظم النظم السياسية التي شهدت حراكاً شعبياً، حَقَّق بعضها هدفه في إسقاط النظام من

خلال قدرته على حشد وتعبئة الجماهير التي يصفها البعض بأنها جاءت عفوية بعد أن طُفح الكيل من الظلم والقهر والاستبداد الذي عانت منه تلك النظم البائدة، إلا أن تلك الحركات الشعبية تشترك في أسباب اندلاعها، وهي ذات الأسباب التي يمكن ترشيحها لوقوع الأحداث في البلدان المتوقع قيام ثورات جذرية تهدف إلى تغيير النظم السياسية فيها، وتتمثل هذه الأسباب العميقة التي أدت لاندلاع الثورات الشعبية، بإحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية، وحرمانها من حقوقها الأساسية، ومن حريات الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية، وتنامي الفساد، وانعدام العدل الاجتماعي.

ومن الملاحظ أن المرحلة التي أعقبت الثورات الشعبية العربية - ربيع الثورات العربية-، شهدت حالة من الفوضى، واستمراراً لرموز النظم السياسية القديمة، وأن الثورات ما زالت تعيش في حالة من

المجتمع الدولي التي تغولت الصهيونية العالمية في السيطرة عليها.

ولا تؤمن معظم الحركات الإسلاميّة في الأردن بالديمقراطية كنهج ووسيلة لتداول السلطة، وتدبير الشأن العام، وتتأسس مقولاتها النظرية على الاعتقاد بكمال الدين الإسلامي، وعدم الحاجة إلى الاستفادة من نظم سياسية غربية منقولة، وعلى الرغم من الاختلاف النظري والعملي في توجهاتها وسياساتها، إلا أنها تشترك في معاداة النظم الغربية، وتظنر إليها كمصدر تهديد يعمل على طمس الهوية الإسلاميّة، ويسعى إلى الهيمنة والسيطرة على العالم الإسلامي، وهي تتبنى منظوراً أمميّاً عالمياً في رؤيتها للعالم.

وخلاصة القول: إن الكيان الصهيوني سيتفكك تلقائياً، ويتخلى النظام الدولي عن التحيز له، ودعمه ومساندته، في الوقت الذي تزداد فيه النظم السياسية الجديدة من امتلاكها لإرادتها السياسية التي تطمح الشعوب العربية والإسلامية إلى تحقيقها.

يمكن القول، بأن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا، واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، جعل مسألة التغيير في النظم الملكية غير ممكنة؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.

وما زالت تدور في أوساط المثقفين والمفكرين والباحثين العرب تساؤلات عدة؛ تتعلق بمستقبل النظام العربي بعد الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية، أطلحت برأس النظام السياسي في بعضها، وما زال بعض الرؤساء يدافعون عن نظامهم السياسي بقوة السلاح، غير أبهين لعدد الضحايا الذين يسقطون في الميدان.

وبدأت حركات الإسلام السياسي التي تؤمن بالمشاركة السياسية، وتسعى للوصول إلى السلطة

المخاض السياسي الذي لم تتضح بعد طبيعة النظم السياسية الجديدة، من حيث أيديولوجيتها، ومدى انسجامها مع المطالبات الشعبية التي تزامنت مع نزول الناس إلى الشارع، وعدم الخروج منه حتى تتحقق تلك المطالب؛ لذلك تستمر الخلافات بين مختلف القوى السياسية في تلك البلدان.

فعلى سبيل المثال، ما زالت تونس تعيش في حالة من الحراك الشعبي بوسائل جديدة، دخلت به الأحزاب والقوى السياسية الجديدة في صراع مع الحرس القديم - مخلفات النظام السابق-، الذي يريد منح بعض المميزات للقوى السياسية الجديدة، ودون إحداث تغيير جذري على مستوى نفوذه، والمحافظة على مصالحه على المستوى الداخلي والخارجي.

وتختلف الحالة في مصر؛ حيث إن قيادة الجيش أحكمت السيطرة على مراكز القوى الأمنية والعسكرية، كما أنها تحاول منح بعض الحريات العامة، وإعطاء القوى السياسية، وعلى رأسها الإسلامية، بعض الصلاحيات والتراخيص التي تؤهلها لممارسة العمل السياسي، والحصول على حصة في البرلمان (كوته) تشارك من خلالها في العملية السياسية، ودون المساس بمصالح النظام الدولي من قريب أو بعيد.

ومن المرجح أن مرحلة ما بعد الثورة في البلدان التي طالتها الثورات الشعبية؛ ستمتد إلى فترة قد تصل إلى عشر سنوات، طالما أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف من جهة، واستعادت ثقتها بنفسها من جديد من جهة ثانية، وهذا ما يؤكد على أنها قادرة على إحداث التغيير اللازم نحو امتلاك حريتها وكرامتها، وستشهد هذه البلدان تغيرات جوهرية ومخاضاً عسيراً؛ لأن الحرية بالنسبة لحركات الإسلام السياسي تتركز في سعي الشعوب العربية والإسلامية للوصول إلى الحكم الراشد على منهاج النبوة، وهذا لا يتأتى إلا بامتلاكها لإرادتها السياسية بالكامل، ويقصد بذلك العمل ضمن منظومة إسلامية عالمية، تكون هي مركز النظام العالمي الجديد، لا تابعاً ضعيفاً لمؤسسات

والحزبي، المعتدل منها، والإصلاحي، والراديكالي السياسي؛ مثل حزب التحرير الإسلامي الذي يؤمن بالتغيير والإصلاح من خلال الوسائل السلمية، ودون استخدام العنف، والراديكالي الجهادي الذي يستند إلى القوة في التغيير والإصلاح، وعلى رأس هذا التيار تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات والجماعات الإسلامية، وهذا التيار يمثل اتجاهًا معاصرًا يتسم بمقاربة الأصالة بالمعاصرة، بمعنى أن بعض منطري هذا التيار يدعون أنهم يمتلكون رؤية اجتهادية خاصة بهم، ويرى الباحث أن علاقة السياسة بالدين لها خصوصيتها عند المسلمين؛ إذ إن القرآن الكريم وضع مبادئ وأسسًا عامة للمفاهيم السياسية كالبيعة، والشورى، والإمامة والدولة، ولم يتم فيه تناول دقائق الأمور المتعلقة بالسياسة، على اعتبار أن تفصيلات هذه المسألة دنيوية - مدنية - قابلة للتكيف والتغير والتطور بحسب الظروف المحيطة بها، وأن عملية تعيين الخليفة أو الإمام مناط اجتهاد يختلف بحسب الظرف والمكان، وتنطبق نفس الرؤية والتوجه في وصف شكل الدولة، على أساس أنها دولة دينية بالمعنى العام أم الخاص، أي أنها تستند إلى المراجع الدينية من ناحية التشريع فقط.

يمكن القول بأن خيارات حركات الإسلام السياسي حول طبيعة النظم السياسية التي ستتشكل في مرحلة ما بعد الثورات الشعبية، تندرج في إطار الاقتراب من تجارب حركات الإسلام السياسي المعتدلة التي نجحت في الوصول إلى الحكم، كتركيا على سبيل المثال لا الحصر، وستشهد المرحلة المقبلة مخاضات عسيرة للوصول إلى واقع جديد قد يؤدي إلى مفاجآت غير متوقعة؛ لأن التيارات الإسلامية بكافة أطيافها تسعى لامتلاك إرادتها السياسية.

من خلال العملية الديمقراطية، وتشكيل الأحزاب السياسية، بطرح رؤاها التي تبعد عن مسمى الدولة الدينية، إلى مفهوم «الدولة المدنية».

وقد تباينت الأطروحات والرؤى حول مستقبل النظم السياسية لدى حركات الإسلام السياسي، من خلال تقسيمها بحسب استراتيجية عملها التي تستند إلى أيديولوجيتها ومفاهيمها، ويمكن تقسيم التيارات الإسلامية المعاصرة إلى ما يلي:

- تيار «علماني» ينادي بفصل الدين عن الدولة بالكامل؛ حيث يرى أنصار هذا التيار أن مفهوم الحكم يعبر عن الممارسة السياسية الخالصة بمعزل عن الدين، بمعنى أنه منصب سياسي لا ديني، وأن الملك - أو الخلافة - هي لقب سياسي، وأن ما هو ديني يحدد بوصفه علاقة بالله، انتهى مع انتهاء الوحي ووفاء النبي، وأن حقيقة التنازع بين ما هو ديني وسياسي نابع من تأويل الأطراف المتنازعة، وتوظيف الديني في السياسي.

- تيار ليبرالي، ويمثله مجموعة من المفكرين العرب والمسلمين؛ الذين تأثروا بالمشروع السياسي والثقافي والاجتماعي، والفكري والحضاري الغربي، ويريدون تطبيق هذا النموذج في المجتمعات العربية والإسلامية التي تختلف بيئتها الثقافية والحضارية والفكرية، والدينية والاجتماعية عن تلك المجتمعات الغربية، وتغلب عليهم سمة الانسلاخ عن هويتهم الوطنية والدينية، ويحاربون كل ما هو عربي إسلامي بشدة، من خلال أطروحاتهم الجريئة، وينساقون لسياسات الدول الغربية؛ لأن مصالحهم الفكرية والمعيشية ارتبطت بالمشروع السياسي الغربي في بلدانهم، وموقفهم من علاقة الدين بالسياسة هو موقف واضح وصريح في استبعاد وإقصاء كل ما يمت للدين بأي شكل من الأشكال، سواء كان معتدلاً - بحسب وصفهم - أم متشددًا عن المشهد السياسي.

- تيار الإسلام السياسي؛ والذي يمثل جملة من التوجهات والأطروحات التي تشمل الرسمي والشعبي،

معلومات إضافية

الجبهة الوطنية للإصلاح:

هي أول إطار يجمع أحزاباً، ونقابات، وشخصيات أردنية اتفقت على برنامج إصلاحي شامل يدعو إلى إصلاح إدارة الدولة، ومكافحة الفساد.

تضم الجبهة -التي أُعلن عن إشهارها في ٢١ مايو ٢٠١١م- أحزاب المعارضة (العمل الإسلامي، الوحدة الشعبية، حشد، البعث التقدمي، البعث الاشتراكي، الشيوعي) إلى جانب حزب الأمة (تحت التأسيس)، وحركة اليسار الاجتماعي، ونقابات مهنية وقيادات عمالية، وحركات شبابية جديدة، وعددًا كبيرًا من الشخصيات السياسية المستقلة.

تعتبر الجبهة -بحسب سياسيين ومراقبين- أوسع تمثيل يجمع قوى تطالب بالإصلاح، ويخرج من ثنائية «الإخوان - الدولة» التي سيطرت على الحراك السياسي في الأردن خلال العقدين الماضيين.

جاء في الوثيقة التأسيسية للجبهة أنها تشكّلت من أجل «ضمان استمرار الشرعية الدستورية للحكم في المملكة الأردنية الهاشمية».

ودعت الوثيقة إلى اعتماد استراتيجية وطنية للإصلاح تضع البلاد على المسار الديمقراطي المستند إلى الدستور والميثاق الوطني الذي جرى وضعه قبل نحو ٢٠ عامًا، كما دعت إلى إجراء إصلاح دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات، «ويشتمل على ضمانات دستورية تعزز النهج الديمقراطي في الحكم على أساس تداول السلطة، والتلازم بين السلطة والمسئولية».

وطالبت الوثيقة بإلغاء التعديلات التي جرت على دستور ١٩٥٢م، كما دعت إلى وضع نظام انتخابي يضمن قيام سلطة تشريعية فاعلة، وإجراء الانتخابات بإشراف هيئة وطنية مستقلة ومحيدة؛ يكون للقضاء فيها الدور الرئيس.

ومن أبرز ما تطرقت إليه الوثيقة دعوتها إلى إصلاح المؤسسة الأمنية، «ووقف تدخلها في إدارة الانتخابات، وفي الجامعات، والنقابات، والاتحادات الطلابية، والنقابات العمالية والمهنية، وفي عمل الصحافة ومؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة»، بحسب ما ورد فيها.

وأضافت الوثيقة إلى ذلك: الدعوة إلى الاعتراف بالمعارضة السياسية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وإنشاء محكمة دستورية، وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحماية الحريات الإعلامية والمهنية، وإعادة النظر في سياسة التعليم، وتصويب النهج الاقتصادي.

جبهة العمل الإسلامي بالأردن:

الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الأردنية؛ حيث تسيطر الجماعة على أغلب هيئات الجبهة، وينتمي أغلب قياداتها وأعضائها للجماعة، بالرغم من وجود مستقلين بالهيئات الإدارية والمؤسسات المختلفة.

تأسست الجبهة أواخر العام ١٩٩٢م، وهي اليوم أكبر الأحزاب الأردنية وأقواها تنظيمًا، وأوسعها انتشارًا، وتقود المعارضة السياسية منذ نحو عقدين من الزمن، وترتبط بشكل وثيق ومتين مع جماعتها الأم الإخوان المسلمين.

المشاركة السياسية:

لعبت جبهة العمل الإسلامي منذ تأسيسها أدوارًا حيوية وأساسية في الشأن السياسي الأردني مشاركة ومقاطعة، وتفاعلاً مع المستجدات السياسية، ومع قضايا الأردن الداخلية، وقضايا الأمة الخارجية، وخصوصاً القضية الفلسطينية التي شكّلت أحد أبرز اهتمامات الجبهة منذ إنشائها وحتى اليوم.

وشاركت الجبهة في أول استحقاق انتخابي بالانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣م، وحصلت على ١٧ مقعداً برلمانياً من أصل ثمانين، ثم قاطعت انتخابات ١٩٩٧م التي جاءت بعد توتر بالعلاقة مع السلطات القائمة بعد اتفاق وادي عربة الموقع مع إسرائيل، وبعد ما شعرت الجبهة أن نظام الصوت الواحد يفرض على المواطن انتخاب مرشح واحد بغض النظر عن عدد المقاعد بدائرتة، بدلاً عن نظام القائمة المفتوحة الذي يتيح انتخاب مجموع المرشحين بالدائرة الانتخابية الواحدة.

ثم عادت الجبهة للمشاركة بانتخابات ٢٠٠٣م التي نظمت بعد تأجيل لنحو عامين، وارتأت أن تشارك فيها رغم أن نظام الصوت الواحد لا يزال قائماً؛ لاعتبارات من بينها أنها أول انتخابات تجرى بعهد ملك البلاد الجديد عبد الله الثاني (١٩٩٩م).

وحصلت الجبهة على ١٧ مقعداً من أصل ١١٠، مما يعني تراجعاً عن نتائج ومكاسب ١٩٩٣م الانتخابية.

لكن التراجع الأبرز بالمسيرة الانتخابية للجبهة كان بانتخابات ٢٠٠٧م التي لم تحصل فيها القائمة الانتخابية للجبهة المؤلفة من ٢٢ مرشحاً على أكثر من ستة مقاعد، بعد أن كانت ممثلة بـ ١٧ مقعداً بالبرلمان السابق.

وقررت الجبهة مقاطعة انتخابات العام ٢٠١٠م؛ بسبب ما وصفته قيادتها بتغول السلطة، وتعيديها المستمر على الحريات العامة، ومسايعها المستمرة عبر كل الوسائل الأمنية والسياسية لإضعاف الجبهة انتخابياً، وتقليص هامش التحرك السياسي أمامها، مع الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد الذي يعتقد قادة الجبهة أنه جاء أصلاً للحد من حضورهم الانتخابي.

ومع بداية العام ٢٠١١م صعدت جبهة العمل الإسلامي من خطابها، ورفعت سقف مطالبها، وعلقت الحوار مع الحكومة، ورفضت عرضاً بالمشاركة في حكومة معروف البخيت، وذهبت أكثر من ذلك حين طالبت البخيت بالاعتذار عن تشكيل الحكومة الجديدة، وقالت: إن الحكومة التي شكّلها في السابق هي من تولى تزوير انتخابات ٢٠٠٧م.

وشاركت بفاعلية في المظاهرات والاعتصامات المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وحملت الحكومة مسؤولية أحداث العنف التي صاحبت تلك التحركات، وقالت: إنهم يتلقون أوامر من حماس والإخوان لزعة الاستقرار في البلاد.

حزب التحرير الإسلامي في الأردن:

هو حزب سياسي إسلامي تقوم دعوته على وجوب إعادة الخلافة الإسلامية، معتمداً الفكر أداة رئيسة في التغيير.

مؤسس الحزب هو الشيخ تقي الدين النبهاني (١٩٠٩-١٩٧٩م)، وهو فلسطيني من مواليد قرية إجزم قضاء حيفا، تلقى تعليمه الأولي في قريته، ثم التحق بالأزهر، فدار العلوم بالقاهرة، وعاد ليعمل في فلسطين مدرساً فقاضياً في عدد من مدن فلسطين.

بعد نكبة ١٩٤٨م، انتقل الشيخ النبهاني إلى بيروت، ثم إلى عمان؛ حيث عمل قاضياً في محكمة الاستئناف الشرعية بالقدس، ثم مدرساً في الكلية العلمية الإسلامية في عمان.

أسس الشيخ النبهاني الحزب عام ١٩٥٢م، وتفرغ لرتأسته ولإصدار الكتب والنشرات التي تعد المنهل الثقافي الرئيس للحزب، وتنقل بين الأردن وسوريا ولبنان؛ حيث توفي عام ١٩٧٩م.

بعد وفاة النبهاني ترأس الحزب عبد القديم زلوم الذي ألف كتابه الشهير «هكذا هدمت الخلافة».

لا يُعرف الكثير من قيادات الحزب في الأردن؛ بسبب انتهاجه سرية التنظيم، ومن أشهر قيادات الحزب الشيخ أحمد الداغور مسئول الحزب في الأردن الذي تم اعتقاله عام ١٩٦٩م إثر محاولة الحزب الاستيلاء على الحكم في الأردن، وحُكم عليه بالإعدام قبل أن يُلغى هذا الحكم.

تعرض الحزب -ولا يزال- للملاحقة الأمنية والمحاكمة في العديد من الدول العربية التي تصنف الحزب بأنه «تنظيم غير مشروع»، رغم أن وجوده معلن في لبنان، إضافة لوجوده القوي في جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت منضوية ضمن الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وركز الحزب نشاطه في بداية تأسيسه في فلسطين والأردن ولبنان، ثم امتد نشاطه لغالبية الدول العربية والإسلامية، ووصل نشاطه أخيراً لدول أوروبا، وله حضور في بعض الدول الأوروبية بشكل واضح.

ويطلق الحزب على الدول التي يعمل فيها اسم «ولايات»، وتقود التنظيم في كل ولاية لجنة خاصة تسمى «لجنة الولاية»، وتخضع كل هذه اللجان لمجلس القيادة السري.

المصادر:

الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9826F8D2-DE35-430C-8EE5-E15375EFCB14.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B88C9059-6A0D-4D1E-8C04-44B6E9B74B17.htm>

http://aljazeera.net/NR/exeres/F899FCB4-620B-437D-A901-E6ECACEF05A6.htm?wbc_purpose=ba

تركيًا .. مهمة ثقافية صعبة، ولكن



ربيع الحافظ

مدير معهد المشرق العربي - لندن . متخصص في العلاقات الاستراتيجية العربية التركية

ملخص الدراسة

ظلت الدول العربية والدولة التركية الحديثة يجمعهما مظلة سياسية واحدة لقرون عديدة، حتى شاء الله أن تسقط الدولة العثمانية، لتولّي تركيا وجهها شطر الغرب مستدعية كل تقاليده وثقافته قبل علومه وتقنيته، وهي اللحظة التاريخية نفسها التي وقعت فيه الدول العربية تحت نير الاحتلال الغربي، ثم تحت وطأة حكومات غاشمة باعدت بين توجهات وتطلعات شعوبها .

وظل هذا الحال قائمًا حتى وقت قريب حين صعّدت قوى تركية جديدة ولّت وجهها شطر المشرق العربي، وكان لها دور كبير في دعم قضاياها، خاصة القضية الفلسطينية، ثم جاءت الثورات العربية لتعطي دفقة جديدة من العلاقات بين الدول العربية وتركيا، خاصة بعد دعم نظامها الحاكم للشعوب العربية في ثوراتها ضد أنظمتها الغاشمة .

لقد فتحت الثورات العربية عهدًا جديدًا من العلاقات العربية التركية، عادت فيه تركيا إلى جوارها العربي، مثقلة بمعطيات قطيعة ثمان عقود؛ فكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وقد قطعت أشواطًا قياسية في الالتئام معه، وفي تصدّر الركب الإقليمي، لكنها لا تزال يعوزها شعور إقليمي بملكية مشتركة لما تقوم به وما تمثله، والذي هو أساس أي بناء إقليمي معاصر .

كما أن تركيا بحاجة إلى آلية تترجم حقائق إقليمية علمية قائمة على ثقافة إقليمية مشاعة تعيد التوازن إلى المعادلة المختلة في الشارع الإقليمي، وتحفظ لها مكاسب إقليمية هشة على مسرح إقليمي شديد التنافس، وعديم الاستقرار، كما يضع بين يديها أوراقًا استراتيجية جديدة تضعها في مصافات لا زالت خارجها، وتمهد لها أدوارًا إقليمية سيطلبها العالم في عملية إعادة رسم الخرائط الإقليمية، ويتحدد على أساسها مراكز القوى فيها .

إن تركيا اليوم تمر بمخاض إعادة توجيه البوصلة، وتضطلع بأدوار لم تكن على أجدتها قبل بضع سنوات، وتتكب على استحداث مؤسسات لإدارة واقع جديد قسم أساسي منه هو العودة إلى جوار غادرته منذ أمد، وانعظفت عنه ثقافيًا بزواية حادة تاركة معطيات مزمنة عيبت بتجانسها الفكري معه، وبقدرتها على إعادة التكامل معه . هذه الظاهرة التي لا ينفىها مثقفون أتراك، ويتابعها الجوار تستدعي استنفارًا ثقافيًا إقليميًا يتداركها، ويؤمّن للمنطقة تعافيًا سياسيًا يضعها على الطريق الصحيح .

تركيًا .. مهمة ثقافية صعبة، ولكن



ربيع الحافظ

مدير معهد المشرق العربي - لندن . متخصص في العلاقات الاستراتيجية العربية التركية

لقد ظلت الدول العربية والدولة التركية الحديثة يجمعهما مظلة سياسية واحدة لقرون عديدة، حتى شاء الله أن تسقط الدولة العثمانية، لتولّي تركيا وجهها شطر الغرب مستدعية كل تقاليده وثقافته قبل علومه وتقنيته، وهي اللحظة التاريخية نفسها التي وقعت فيه الدول العربية تحت نير الاحتلال الغربي، ثم تحت وطأة حكومات غاشمة باعدت بين توجهات وتطلعات شعوبها .

حتى وصلنا إلى محطة الثورات العربية، والتي أعطت دفقة جديدة من العلاقات بين الدول العربية وتركيا، خاصة في ظل صعود قوى تركية جديدة ولّت وجهها شطر المشرق العربي، وكان لها دور كبير في دعم قضاياها، خاصة القضية الفلسطينية، ثم دعم شعوبه في ثوراتها ضد أنظمتها الغاشمة .

لقد فتحت الثورات العربية عهدًا جديدًا من العلاقات العربية التركية، عادت فيه تركيا إلى جوارها العربي، مثقلة بمعطيات قطيعة ثمان عقود؛ فكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وقد قطعت أشواطًا قياسية في الالتئام معه، وفي تصدّر الركب الإقليمي، لكنها لا تزال يعوزها شعور إقليمي بملكية مشتركة لما تقوم به وما تمثله، والذي هو أساس أي بناء إقليمي معاصر، وبحاجة إلى آلية تترجم حقائق إقليمية علمية قائمة على ثقافة إقليمية مشاعة تعيد التوازن إلى المعادلة المختلفة في الشارع الإقليمي، وتحفظ لها مكاسب إقليمية هشة على مسرح إقليمي شديد التنافس، وعديم الاستقرار، كما يضع بين يديها أوراقًا استراتيجية جديدة تضعها في مصافحات لا زالت خارجها، وتمهد لها أدوارًا إقليمية سيطلبها العالم في عملية إعادة رسم الخرائط الإقليمية، ويتحدد على أساسها مراكز القوى فيها .

تمر تركيا بمخاض إعادة توجيه البوصلة، وتضطلع بأدوار لم تكن على أجدتها قبل بضع سنوات، وتتكب على استحداث مؤسسات لإدارة واقع جديد قسم أساسي منه هو العودة إلى جوار غادرته منذ أمد، وانعطفت عنه ثقافيًا بزاوية حادة تاركة معطيات مزمّنة عبثت بتجانسها الفكري معه، وبقدرتها على إعادة التكامل معه . هذه الظاهرة التي لا ينفيتها مثقفون أترك، ويتابعها الجوار تستدعي استنفارًا ثقافيًا إقليميًّا يتداركها، ويؤمّن للمنطقة تعافيًا سياسيًا يضعها على الطريق الصحيح .

لا تحتاج تركيا في واقعها الجديد إلى إطراءات يقدمها إعلاميون وشعراء في احتفالات ذكرى فتح القسطنطينية، وتحليلات سياسية تطفح بالمجاملات . مكانة تركيا في النفوس معروفة ومحفوظة، والتدليل عليها تبديد للوقت والمال . ما تحتاجه تركيا هو قليل من العاطفة، وكثير من العمق الذي يضمن إبحارًا آمنًا في مياه مضطربة .

إذا كانت أبسط طرق التقويم الإداري على مستوى الفرد هي مقدرته على تخيل نفسه جالسًا في ركن من أركان



لا تقف نجاحات أندية كرة القدم العملاقة عند تقويم الأداء على المستطيل الأخضر، وإنما صناعته بادئ ذي بدء، فاللاعبون الذين يحصدون لها أرفع الجوائز لم يعودوا صبية المدينة - التي يوجد فيها النادي - الذين كانوا بالأمس يقذفون الكرة في أزقتها وحدائقها العامة، ولم تعد تلك الأزقة الحاضنة التي تدفع بالمواهب. لقد جعلت هذه الأندية أزقة العالم بأسره حواضن لها تدفع بمواهب لا تتضب، ومهارات تتجدد وأنماط تتبدل، ما يكسبها عنصر المفاجأة أمام منافسيها. أما الأندية التي تعتمد على الأزقة المحلية لعجز مالي أو سوء إدارة، فتحكم على أداؤها بالرتابة والخلو من المفاجأة، وبأنماط يسهل على منافسيها فك شفرتها قبل حدوث النزال، فتبقى حبيسة المضامير المحلية، وإذا ما ارتقت لحنكة مدرب جديد فهو ارتقاء موسمي تصعب إدامته.

آلية غائبة:

تركيا لا ينقصها وجود حاضنة فكرية، الناقص هو آلية تصل الحاضنة بمؤسستها الفكرية تبدأ بسيطة ثم تتطور، كأن تكون - بادئ ذي بدء - عنواناً إلكترونيًا يستقبل ما يصدر عن الحاضنة من رؤى، ويرد بما يشعر مُنشئ الرؤية باكتراث المؤسسة الفكرية به، بل بعلمها

الغرفة، والنظر إلى نفسه من أعلى، فإن ما تحتاجه الدول لهذه الغاية هو شيء أكثر تعقيداً؛ ما تحتاجه تركيا هو حاضنة فكرية تنظر إليها من بعد، ترى أكثر مما تراه هي كلاعب في قلب الميدان، أو مرابط على الصدوع السياسية، كمدير فريق كرة القدم الذي يتابع المباراة من نقطة قريبة إلى خط التماس مع المستطيل الأخضر لا يعمه منها نظره، أو لاعبيه المكلف الواحد منهم بمساحة محددة على المستطيل.

إن أول شيء يحرص المدير ولاعبوه عليه بعد المباراة هو مشاهدتها بعين مستعارة كانت قد شاهدت عن بُعد ما حجبته القرب عنهم، وسجلت أحداث المباراة مفصلة من زوايا مختلفة، تلك هي عدسات التصوير، فيتسمرون أمام شاشة كبيرة تعرفهم إبداعاتهم وهفواتهم. ولا تلغي العدسات دور الجمهور الذي تابع المباراة هو الآخر من المدرجات. بل إن دائرة العيون المستعارة تتسع لتصبح بقطر الأرض عندما تصبح شبكة «تويتر» ساحة عالمية لإبداء الآراء، وتتنافس الأندية على من يملك عددًا أكبر من المتابعين على تويتر، وغالبيتهم في قارات أخرى، وللإنسان أن يتخيل ما مدلول أن يكون لدولة مناصرون طوعيون في دول أخرى، ووقع ذلك المعنوي على نظامها السياسي.

المفاهيم التي لا زالت عالقة في حيز النظرية في حالة بدائية في هذا المكان من العالم هو مفهوم «الإقليمية».

كما تنتقل الآلية بشخصية المفكر من تقليدي يعيد ظهور مقال له في موقع على الشبكة الدولية ذروة سنام مساره المهني، وينقضي العمر وهو بهذه القامة، إلى عنصر فاعل في مناخ من الطموح الاستراتيجي الذي لا يحده سقف، فتصبح الآلية رثة خارجية تنتفس المؤسسة الفكرية -ومن ورائها المؤسسة السياسية- من خلالها هواءً مثقلاً بالأوكسجين يأتي من مكان بعيد، كمن يفر من غرفة أحكمت نوافذها واستنفذ الجالسون الأوكسجين فيها إلى حيث الهواء الطلق.

هذه الآلية غائبة، وولوج الفضاء الفكري التركي مهمة شبه تعجيزية ما لم تتم بمساعدة صديق غير عادي، والوصول إلى الصديق مشقة بحد ذاتها، صحيح أن للدولة التركية اليوم نكهة إقليمية نافذة، لكنها نكهة تتبعث من مواقع محددة في الدولة فقط، أما منافذها الخارجية التي هي نقاط تماسها مع الأمم الأخرى، فزهور بلا عقب، لا تحط عليها نحلة تبحث عن رحيق ترتشفه لعسل تنتجه، جامدة لا تثير فضول عابر أمامها للتفكير بدخولها في مهمة ثقافية استكشافية؛ لأنها بالنسبة له دوائر رسمية تخص المواطن التركي فقط.

هذه الحالة هي خلاف الزينة الدبلوماسية التي تخرج بها الدول على الأمم الأخرى، والخيلاء الثقافي الذي تبديه في محطات نابضة وواثقة من أطوارها السياسية -كمحطة تركيا اليوم- وتفننها في تقديم أنموذجها قدوة للأمم الأخرى. وقد كانت السفارات السوفيتية في حقبة الخمسينيات والستينيات، تزكم الأنوف برائحة الشيوعية، ومثلها البعثات الإيرانية اليوم التي تشر الطائفية، ما جعل لهذه الدول جليات في بيئات المهجر من غير شعوبها تساند قضايها في شوارع المدن العالمية وأمام الإعلام تمنحها ذراعاً إقليمياً.

وإذا ما قورنت الممثلات الدبلوماسية التركية مع نظيراتها البرازيلية مثلاً -التي تحرص تركيا على مقارنة

بوجوده حتى وإن لم تعتمد فكرته، ولا أدنى من قائمة بريدية تديم الصلة مع الأصدقاء.

أو أن تكون الآلية موقعاً على الشبكة الدولية على شاكله «فيس بوك»، يعرض فيه مفكرون عرب وأتراك نتاجاتهم الفكرية التي تصب في تأسيس مفاهيم إقليمية. وما لشيء الأولوية أن يكون حجر الزاوية لهذه المفاهيم من ترميم المفهوم الإقليمي العثماني من أعطاب مُقعدة أصابته بها حرب الانفصال (الحرب العالمية الأولى) وإرهاصات الثقافة التي امتدت بعد الانفصال وجرده من الواقعية، وأسكنته بطون الأراشيف. ومن أحجار الزاوية الغوص في الأرشيف العثماني باعتباره شاهد عيان على الشخصية الإقليمية (العربية - التركية) مدة خمسة قرون عاشت في كنفها أديان ومذاهب وعرفيات شتى، وتأسس فيها أرقى نظام اجتماعي تعددي، وأوت إلى واحتها الإنسانية شعوب مختلفة، واستكشاف مواطن القوة والضعف في هذه الشخصية وصولاً إلى صياغة شخصية إقليمية لعصر التكتلات.

ويتاح للمفكر -في الموقع- عرض مساحات فكرية خاصة به، مما يرغب في إنضاجه مع نظراء له. وتطرح إدارة الموقع للتدارس من جانبها مساحات فكرية لا زالت بكراً، فتتشكل حول كل مساحة مجموعة مفكرين، ثم تكون مجاميع، ولن يمضي وقت طويل حتى يكون قد تم إنجاز قدر متقدم من الأنسجام الفكري ما يؤهل لعقد ورشة للاندفاع نحو مستويات جديدة من التكامل.

لا تقف الآلية عند الحدود التقليدية ممثلة بالكتابة والنشر، وإنما تتجاوزها إلى تطوير الفكر والانتقال به من حيز النظرية إلى التطبيق، كتطور علوم الرياضيات -مثلاً- من رياضيات محضة إلى تطبيقية؛ حيث الفرق الهائل، فالأولى معادلات وقوانين خالية من الروح، والثانية نابضة وهي الوجه الآخر للهندسة التي ترفع العمران وتبني الطائرة، وهكذا سائر العلوم كعلم الاجتماع التطبيقي، وعلم النفس، والتربية التي خرجت من بين صمت جدران الأكاديميات إلى ضجيج الشارع تخدم المجتمع في مناحي يلمسها الإنسان العادي. ومن

أما المناخ السياسي الذي يعزز المطلب الحتمي فهو مصادفته لقناعات جمعية لأنها ضغط وحرارة الأحداث الجارية، وضاعف من قابليتها على إعادة التشكيل أضعافاً مضاعفة، وهو حيز زمني في حياة المجتمعات لا يدوم طويلاً، ولا يتكرر على نحو متقارب، ويأتي مصاحباً للأزمات وشيوع الحيرة قبل أن تستعيد القناعات صلابتها من جديد. في هذا الحيز ترتفع في سماء الأمم لافتة تسد الأفق مكتوب عليها شعار قُدَّت مفرداته من معطيات الواقع تقول: «الأزمات محطات مهمة في تاريخ الشعوب لا تفوّت، فيها تراجع القناعات، وتصنع المعجزات، وفيها يعاد رسم الشخصية الجمعية، وهي فرص نادرة الحدوث».

هذه اللافتة تحجب سماء أوروبا اليوم، وعلى الرغم ممن يعتبر أزمته المالية الحالية أعظم خطر يهددها، إلا أن هناك من يرى في هذه الأزمة فرصة ذهبية تتخلى فيها القارة عن قناعات قومية تاريخية وبوابة للدخول في اندماج نهائي، وذلك عندما تسلم دولها المفلسة أمرها لآليات الإنقاذ في المصرف المركزي الأوروبي، معلنة أن لا منجاة للدولة القومية بعد اليوم خارج آليات عضوية إقليمية، وعندما يدرس التلاميذ على مقاعد الدراسة قصة الإنقاذ الإقليمي المثيرة لاقتصاد بلادهم الذي أدام التيار الكهربائي، والتدفئة، والحليب، فتتكسر الأواصر القومية، وتتصهر الأجيال.

كرة ثلج ساكنة:

سيلي إيجاد الآلية سلسلة تحولات اجتماعية، ستنشأ طبقة جديدة في المجتمع المدني قوامها مثقفون، ومفكرون، ووجهاء مجتمع تنحدر من الوسطين الإقليمي والمحلي التركي، يقوي نسيجها الفكري والاجتماعي على حمل أفكار إقليمية تنأى الدولة الإقليمية (التركية) بنفسها عنها اليوم لا لسبب سوى أنها أفكار لا حمالة سياسية لها بين دولة تركية، ومحيط غير تركي، فتبقى طي أرشيف الأمنيات، وربما الحسرات.

وتتشق الطبقة الجديدة الطريق أمام قيام مؤسسة

دورها الإقليمي بها- فإن للأخيرة دلالة سياسية وثقافية لمواطن أمريكا اللاتينية أكثر مما لدى التركية بالنسبة للمواطن الذي يعيش في فضائها الحيوي. التفسير لا يقع برمته على كاهل تركيا، فبيئة أمريكا اللاتينية بيئة هامة أيديولوجياً ودينياً، على عكس بيئة الشرق الأوسط الهشّة سياسياً والمتهيجة طائفيًا، ما يخفف من أعباء الخطاب الإقليمي في بيئة أمريكا اللاتينية، ويجعله أسهل رواجاً، ويزيد من أعباء الخطاب الإقليمي التركي، وحاجته إلى آليات ترويج أكثر تعقيداً.

حال المفكر في الحاضنة الإقليمية -أو المهجر بشكل عام- الحريص على تركيا أشبه بعاشق يهيم بمحبوبته ومحبوبته لا علم لها بحاله، وربما انطوت ظاهرة العشق من طرف واحد هذه على طرف من إجابة على تساؤلات يطلقها مفكرون أتراك عن مدى كفاءة معاهد الفكر التركية في توليد أفكار وأوراق سياسية جديدة، سيما عندما يتعلق الأمر بالفضاء العثماني، وعن طغيان الأفكار الفيزيائية (العاطفية) التي لا تؤثر في الخصائص البلورية للأشياء على حساب الأفكار الكميائية المطلوبة لتغيير خصائص بلورية لواقع ثقافي إقليمي خامل، ومن هؤلاء المفكرين من يذهب بتساؤلاته إلى أبعد من ذلك.

معادلة حتمية:

إن المعادلة الميدانية التي تجعل من توفير آلية ثقافية إقليمية مطلباً حتمياً هو أن تركيا لا تحكم جوارها اليوم كما فعلت الدولة العثمانية، وشعوب الجوار ليسوا رعايا عندها تضمن ولاءهم لأمنها القومي كما كان حالهم في العهد العثماني، لكن حاجتها إليهم لا تقل عن حاجة الدولة العثمانية وللأسباب نفسها، أي أن المعطيات تبدلت والحاجة لم تتبدل. أما الجوار فمختار لأنموذجها السياسي اختياريًا قابلاً للتطور أو التقهقر كما كان قبل عام ٢٠٠٢م، وبالتالي فثمة حاجة لصيغة تخدم هذه المصلحة المتبادلة تبتق من المعطيات الجديدة لتلبية الحاجة القديمة، كالتالي يحرص فيها بائع سلعة على ولاء زبون اختار سلعته من بين منافسين آخرين.

البروتستانت الذين تفرقوا في قارات ثلاث لا يزال بينهم من آليات التواصل ما أبقاهم على أنماط متشابهة في التفكير، ما جعل من أحوال مدينة سيدني أخبارًا محلية في لندن، ومن مشكلة تقع في مدرسة ابتدائية في تازمانيا (جزيرة قرب أستراليا) حالة تقاس عليها المعالجات التربوية في المدارس الإنكليزية، ويأتي المواطن النيوزيلندي إلى إنكلترا ليطماهى في نسيجها الاجتماعي والسياسي كإنسان مأمون على مصالحها الاستراتيجية، ومثله الأسترالي في كندا، مثلما كان خير الدين باشا التونسي العربي في مجتمع الأستانة يوم استدعته الإدارة العثمانية للاستفادة من قدراته الإدارية والاستراتيجية، واستأمنته على أرفع موقع (الصدر الأعظم)، وهي صورة يصعب مجرد تخيلها اليوم.

بهذه الثقة نجت العائلة الأنكلوسكسونية في عالم مضطرب، والعملة اليوم هي أنموذجها الاستراتيجي الذي ألزمت به العالم، والمقارنة بين الصورتين تظهر حجم التفهيم الذي أصاب الثقة البينية بين ركني السياسة في هذه المنطقة -العرب والترک- على مدى عقود الانفصال، فما عادوا قادرين على استذكار أنموذجهم الإقليمي السابق فضلاً عن إيجاد أنموذج جديد.

معطيات التدرج والسكون في المثاليين المختلفين هو مناط القضية، ويجدر القول هنا: إذا كانت السياسة هي فن الممكن، وإن كل غير الممكن ليس سياسة، فإن الفكر الاستراتيجي هو فن إحداث الممكن أو فن تطويره في حال وجوده. وما دام السياسي يستعيز عن غير الممكن رغم صوابه بما هو ممكن فهو مصفح عن أهداف استراتيجية حقيقية وضال في عرقلة التدرج. هنا يكمن دور الفكر الاستراتيجي، وهو إيجاد الحمالة السياسية لغير الممكن، وإخراج السياسي من ضيق الخيارات إلى سعة البدائل، وإفساح الطريق أمام كرة الثلج.

إقليمية استراتيجية مشيدة من لبنات المجتمع المدني الإقليمي لها برامج ومؤتمرات، وحضور إعلامي يغذي، ويزرع مفهوم الإقليمية ونظرية الأمن الإقليمي.

وتكتسب المؤسسة أمومة سياسية معنوية من الدولة الإقليمية تمنحها واقعية على الساحة الدولية، وتضعها في مدار «بروتوكولي» سليم يمكنها من التمدد في علاقات مع مؤسسات مشابهة في مجتمعات عالمية فاعلة، والدخول معها في عملية تحديد قواسم مشتركة حول ملفات مهمة عالقة وصياغة مفاهيم استراتيجية

على مستوى كتل إقليمية (وليس على مستوى منفرد كما في مؤتمر بكين للمنظمات غير الحكومية) من جهة، وعلى مستوى المجتمعات المدنية وليس الأنظمة الرسمية من جهة ثانية،

فيكون منصة إقليمية مدنية، وتكون بذلك قد أضافت لونهاً جديداً إلى الطيف الاستراتيجي الدولي.

ستحضر الآلية ملفات الدولة الإقليمية إلى يوميات الجوار، وتجعله في جاهزية فكرية لإطلاق هبات إعلامية كلما ارتفعت حرارة الملفات، كهبات حاضنة المشجعين في ملعب كرة القدم كلما صفر الحكم محتسباً خطأ لصالح الخصم، وهو واقع لا زالت تركيا بعيدة عنه كل البعد، ولا زال الحكم الصهيوني في ملعب الكونغرس يصفر لصالح الخصم الأرمني، وسط صمت الجوار، ولا زالت ملفات التمرد الكردي، وقبرص، والقوقاز، واليونان، والعلايين، وخطوط نقل الغاز الاستراتيجية - وجميعها ملفات ذات امتدادات إقليمية ومرشحة لتكون فتيل نزاعات مستقبلية- بحاجة إلى تخنقات إقليمية على غير الصورة إبان الإنزال التركي في قبرص في عام ١٩٧٤م وجدت تركيا نفسها من دون صديق. لا تزال هذه الملفات موضع جهل عند الجوار، ولم ينجح الإعلام التركي في تعديل الصورة.

إذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فإن كرات ثلجية لأمر أخرى ما فتئت تتدرج دون توقف، فأقوام الأنغلو سكسون

التدحرج العظيم:

ما سبق من معطيات يضع كرة ثلج -المشهد الإقليمي- على شفا سفح مديد بانتظار ركلة هينة لتبتدئ رحلة التدحرج العظيم.

عمل كبير الدلالة يسير التنفيذ لتحريك الكرة الساكنة يمكن أن يتخذ شكل تحديد يوم شهد حدثاً مهماً أحياناً مغزى في ذاكرة الأمة، وأشعل عواطفها، وجعله أسبوعاً احتفالياً إقليمياً من كل عام. سيكون اليوم الأول من شهر آذار هو ذلك اليوم من دون منازع، تخليداً لقرار البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣م

الذي رفض طلب الجيش الأمريكي استخدام الأراضي التركية لاحتلال العراق في أكبر غزو عرفه تاريخ الشرق الإسلامي مع الغرب المسيحي، والفصل المتمم لما أطلقت عليه أوروبا فيما مضى «المسألة الشرقية»، التي هي خطة الإجهاز على الدولة العثمانية واحتلال الشرق الإسلامي، وهو ما أنجزته الحرب العالمية الأولى.

ترتفع في سماء الاحتفال لافتة كتب عليها «الأمن الإقليمي أيار ١٩٠١ - آذار ٢٠٠٣م»، وتلقى كلمات تصل الحاضر بالماضي، تحديداً قرار السلطان عبد الحميد الثاني رفض مقايضة فلسطين بديون الدولة العثمانية، ويتحدث نواب أترك بصفتهم الشخصية عن ما اختلجهم من مشاعر وهم يصوتون بـ«لا» ضد الطلب الأمريكي، وعن ما حملهم على موقف خاسر في حسابات السياسة والاقتصاد، وما ارتسم في مخيلتهم الاستشراقية مما سيحدثه الغزو في بلاد وحرمان كانوا حتى أمس القريب سدننتها، وما سيقوله التاريخ لأحفادهم عنهم.

ويرد العرب ببيان لماذا لم يأت القرار التركي مفاجأة لهم، وماذا يعني القول: إن الحدث وضع العرب والترك على طريق مصيري مشترك من جديد. ويأخذ الاحتفال مسلكين: خطابي في ميادين استانبول العامة، وآخر

نخبوي في جوف المعاهد والأكاديميات؛ حيث يأخذ طريقه إلى صياغات فكرية هادئة ورؤى استراتيجية واشتقاقات لفظية لقاموس سياسي إقليمي.

هذا المشروع من أدعى أنماط المشاريع إلى النجاح وأقدها على الاستمرار وأبعدها عن الرتابة، لاجتماع الحقيقة والعاطفة فيه، وحدثه على خلفية مشروع إقليمي آخر معاكس تواتاً مع الغزو.

رغم حجم هذا الحدث ودلالاته التاريخية فإن ذكرى الأول من آذار من كل عام غدت نسياً منسياً، وأهمها الإعلام التركي نفسه غير القادر على أقلمة حدث

تركي يهم العرب (مشكلة الحمالة مرة أخرى)، ولو سئل عنها رجل الشارع لما أسعفته الذاكرة، لكن نفس الذاكرة تستحضر القرار الأسبق؛ أي سلامة الذاكرة البعيدة وفقدان الذاكرة القريبة، الذي هو مؤشر على الشيخوخة الاجتماعية، وتدهور الآلية الثقافية الإقليمية.

ليس قراراً أنياً:

التعبئة الفكرية التي ترمي إليها الآلية ليست خيار لحظة. صحيح أن المنطقة تعيش اليوم استنفاراً من مشروع طائفي إقليمي، لكنه استنفار متأخر بواقع ثلاثة عقود، فات فيها الأوان على فصول حاسمة في الصراع مع الطائفية، أي أن المنطقة وجدت نفسها وجهاً لوجه مع ملف بهذه الخطورة، وهي مجردة من الذخيرة الفكرية، لا بل كانت الشرنقة التي احتوى بها المشروع الطائفي يوم كان يرق، وقد اقتضى توفير الذخيرة ثلاثة عقود من مراجعات مضيئة لقناعات جمعية ثبت أنها كانت ساذجة.

تركيا بحاجة إلى تسابق مع الزمن، بأن تكون على تماس ثقافي مع من يقصدها، صغر القاصد أم كبير، وأن تقصد هي المواهب التي لم تكتشف في مواطنها الأصلية فتكتشفها، وتحيط نفسها بمهارات متنوعة لإدارة مشهد

مفترق طرق سياسية كانت أجواؤها الفكرية قد بلغت مصافات مؤهلة للاندفاع نحو صيغة سياسية متقدمة. ولعل الأدق هو القول: إنها أطلقت مسارها الاقتصادي على أرضية جاهزة من التجانس الفكري والاستراتيجي أوجدتها نتائج الحرب العالمية الثانية وليس العكس.

إذا كان طمس الحدود السياسية يقتضي إزالة حاجز عند نقطة الحدود، فإن طمس الحدود الفكرية يقتضي جهداً مختلفاً، وإذا كان الأول -وهو إصلاح سياسي- عملية تطلقها النخب السياسية في الأعلى، وتنفذها مؤسسات قائمة اسمها الدولة، وتهبط ثمارها إلى الشارع. فإن الثاني -وهو ترميم اجتماعي- عملية ينجزها الناس على الأرض وتصدر ثمارها إلى الأعلى، لكن مؤسساتها ليست موجودة في كل مجتمع، وقد يفقد المجتمع إلى ثقافتها، ما يتقل العبء على روادها.

لقد بذل الأوروبيون جهوداً عظيمة ليس في رتق النسيج الاجتماعي؛ لأنهم لم يكن لهم نسيج موحد في يوم من الأيام، وإنما في حياكة نسيج اصطناعي بصبر فاق صبر حائك السجاد الإيراني، وكان إنجازاً من طرفين: نظم سياسية وضعت التشريعات؛ فألغت المكوس، وفتحت الحدود، وأنشأت محكمة أوروبية، وبرلماناً أوروبياً، ومصرفاً أوروبياً، وعملة موحدة، ومنظومات مجتمع مدني ترجمت الرؤية السياسية من توجسات قومية تاريخية إلى قنوات شعبية اجتازت استفتاءات عامة، وكانت -المنظمات- تمهد الطريق الشعبي أمام كل تشريع جديد.

نجحت هذه المنظومات في إيجاد لغة إقليمية، وأفشت في بيئات أوروبا نقاشاً إقليمياً لم تخل منه صحيفة وشاشة ومدرسة، وجامعة ومقهى، وأصبحت «الإقليمية» ركناً في تفكير الإنسان الأوربي له أدبياته التي وضعت حولها كتب تحكي قصة التكامل الأوربي، وتتناوله من زوايا شتى؛ سياسية وتاريخية وأدبية، واجتماعية، وتربوية وفنية، وبصيغ تراعي الفئات العمرية والثقافية المختلفة، حتى أصبحت «الأوروبية» ثقافة يردفها المحامي والاقتصادي، والرياضي، والفنان والأكاديمي؛ كل من موقعه، وهؤلاء كانوا سعاة البريد لرسالة إقليمية لا تتمكن النظم الرسمية من التفوه بجميع ألفاظها، وصنعوا خيوطاً اصطناعية لنسيج إقليمي مصطنع، فما كان بحاجة

معقد، والتعامل مع خصم محنك.

ثمة تشابه بين ما هو مطلوب وبين ما هو معمول به في أندية كرة القدم الأنفة، التي تتحرك بآليات تجوب المدارس الابتدائية، والأزقة الشعبية، وتقتحم أرياف إفريقيا بحثاً عن مواهب غضة في مهمة شعارها «صبي اليوم مارادونا الغد»، قسم من هذه الآليات يملكها النادي، والأخرى لشركات خاصة أو أفراد، وفي الحاليتين يؤتى بالصيد الثمين أمام لجان مختصة تنتقي أجوده وتحوله إلى أكاديمية النادي التي تقوم على صقل مهاراته، وتشكيل فريق تجريبي منه.

كل شيء حتى اللحظة يجري مع القادمين الجدد وفق عقود رخوة، وعلى مساحة لأخطاء لا بد منها بما لا ينعكس على السجل الرسمي للنادي، يتبع ذلك تأهيل للقادم الجديد أو تسريح له بإحسان، ما يضمن للنادي تدفق المواهب وتضادي وضع تتعاقب فيه النجاحات والكبوات. أما القادم الجديد نفسه فهذه نافذته إلى المجد، وقد كانت نافذة لنجوم عرفهم العالم بعد أن احتجبت مواهبهم في بيئاتهم النائية احتجاج اللؤلؤ في جوف المحار. والمحصلة هي: مؤسسة متعددة الجنسيات تخدم نادياً محلياً، وعلامة رياضية عالمية -مشتقة من اسم محلي- صنعتها الحاضنة الواسعة.

على طريق الإقليمية:

لقد فتحت تركيا حدودها السياسية مع المنطقة العربية، وهي خطوة جريئة تدفع عجلة الرتق الاجتماعي الإقليمي إلى الدوران، وتقود إلى تداخل أسباب كسب العيش على طرفي الحدود. الخطوة الجريئة الأخرى التي لم تأت بعد هي مصارحة الذات من أن ٩ عقود من الانفصال أوجدت موانع فكرية معرقة للتكامل الإقليمي المنشود ينبغي أن تزول، وأن ثمرة زوالها يقتضي أن تكون يانعة في يوم يصل فيه المسار الاقتصادي الإقليمي الذي تقوده تركيا محطة يتحتم عندها حدوث تغيير سياسي إقليمي. هذا ما حدث مع أوروبا التي سارت بمسارين متوازيين: الأول ذو قطاف آنية (الاقتصاد)، والآخر غراس تؤتي أكلها بعد حين (المفاهيم الاجتماعية والاستراتيجية الإقليمية)، وما أن وصل المسار الأول إلى

التعريف أي النظامين يمسك بأوراق الجوار، ويتحكم بمفاصله.

عندما توجد الآلية:

عندما تلتحم حاضنة فكرية مفعمة بالقدرات في محيط مضطرب، بمؤسسات الدولة الإقليمية المتعافية سياسياً، والمرموقة دولياً، فإن الالتحام يكون أمام دورين: إقليمي؛ وينطوي على تأسيس مفاهيم إقليمية، وترميم شخصية إقليمية. ودولي؛ حيث تجد المؤسسة الإقليمية نفسها على أرضية مشتركة من المنطلقات والآليات مع منظومات مجتمعات ينتابها قلق من مؤسسة سياسية أهملت قضاياها، ومن ازدهار صناعة «ترويج الشخصية» Spin Doctors التي تقصي زعماء الإصلاح الحقيقيين لصالح مرشحي الأحزاب، ومن ثالث اسمه «مال وأحزاب، وإعلام»، ومن شعب أصبح وقود العملية السياسية؛ يدفع الضرائب، ويمنح الأصوات، ويتلقى الأكاذيب.

لو كان أصبح السبابة عقرباً في بوصلة لاستدار بقوة واستقر صوب بيئات تنمو فيها منظومات المجتمع المدني (أو القطاع الثالث)، وتراجع فيها الثقة بالمؤسسة الرسمية بوتيرة عالية. هذا القطاع يسجل أعلى مستويات الأداء في التعامل مع الملفات المحلية، لكنه مهزوز الثقة أمام الملفات الخارجية التي هي مصدر قلقه الأمني، وهنا يأتي دور الشريك الخارجي.

تشير الدراسات إلى نمو هذا القطاع في البيئة الأوربية بمعدلات متزايدة على حساب المؤسسة الرسمية، ويمكن القول: إن مجتمعات أوروبا سائرة بنحو تدريجي وناعم في تدشين طور جديد في مسارها السياسي، ينتظم في سلسلة الأطوار التي تعاقبت عليها؛ بدءاً بطور الكنيسة، فطور النبلاء، فطور الحاكم المستبد، فطور الديمقراطية، فطور الديمقراطية الفاسدة، فطور القطاع الثالث.

لا يخلو المشهد الأوربي من وجه شبه مع أحداث تركيا في العقد الأول من هذا القرن من مزاحمة القوى الناعمة للمجتمع المدني للمؤسسة العسكرية، وإضعاف قبضتها على القرار السياسي، مروراً بتفكيك المؤسسات

إلى حمالة سياسية بالأمس أضحي مطلباً شعبياً اليوم، فانفتح الطريق أمام أوراق سياسية جديدة، فتشريعات قانونية، فتعديلات دستورية اقتطعت من السيادة الوطنية، وأعطت إلى السيادة الإقليمية، كل ذلك على ساطقناات شعبية فرشها المجتمع المدني تحت أقدام المؤسسة السياسية.

مفارقة:

في الفترة ما بين ١٩١٤-١٩٢٢م عمل الأوربيون على إعادة التشكيل السياسي للشرق الإسلامي، وراحوا كل بطريقته يحدثون نظاماً سياسية وثقافات بديلة، فالروس شككوا بالأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية في الشرق-الدين-؛ قدموا الشيوعية، وقدم الإنكليز القومية والولاء للسلالة الحاكمة، في حين اعتمد الفرنسيون الطائفية وضرب الطوائف ببعضها.

المفارقة هي أن الدولة التي استثنى التفكيك مؤسساتها الثقافية والدينية، وترك لها استقلالها، على خلاف المؤسسات الدينية والثقافية في الولايات العثمانية (الدول العربية لاحقاً) التي أمتت تحت لافتة وزارات الأوقاف، وأعيد كتابة مناهجها، هذه الدولة هي من يولي المنطقة اليوم اهتماماً ثقافياً وفكرياً مؤسساتياً منقطع النظير، ما يضع المنطقة أمام عنوان لا يتعدد، هو: «إعادة تأهيل النظام الثقافي الإقليمي المفكك»، أو بعبارة أخرى «إعادة التأهيل الثقافي الإقليمي لتركيا».

إننا أمام استراتيجيتين ثقافيتين اثنتين لنظامين سياسيين إقليميين: استراتيجية من لم يفقد شيئاً، وليس لديه ما يعوضه، لكنه يمتلك مؤسسات إقليمية وظيفتها النزول إلى سوق الكتاب والإعلاميين والفنانين بشكل موسمي، والتبضع منهم بما يسد نهم آلتة الدعائية الهائلة والمتخصصة في هتك النسيج الثقافي والاجتماعي الإقليمي، وأبوابه مشرعة لمن يقصده صادقاً كان أو متملقاً.

واستراتيجية من اجتثته من محيطه حرب ثقافية من جذوره اجتثاثاً، ويعود إليه متأخراً بجهد ثقافي متواضع، يقصده الجوار فلا يكاد يهتدي إليه سببلاً. وغني عن

ومؤسساتها إما أداة تختصر المشاق أو تضاعفها، وهذه البيئة بمثابة ماكينات بأزرار إن وقعت عليها الأنامل دارت تروسها الهائلة بيسر، وإن أخطأتها تحولت المهمة إلى عمل عضلي حيث لا جدوى. أو أنها كمواضع الجسد التي يفرز فيها الطبيب الصيني إبره ليستجيب موضع آخر مستقيماً من الشبكة العصبية، فإن أخطأها فليس للجسد سوى ألم الوخز.

منظومات المجتمع المدني في هذه البيئة زر كبير، وطريق قصير -بل هو الأقصر- إلى أذان وأذهان حائرة لكنها مؤثرة، وشارع ضاغط على مؤسسته السياسية لإبلاغ رسالة مفادها أن معافاته وأمنه القومي يكمن في معافاة المدرسة السياسية التاريخية في الشرق الإسلامي وأمنها القومي، وما سوى ذلك سراب.

بذلك تكون المؤسسة الإقليمية قد رمت واقعاً إقليمياً، وتبوّأت منزلة دولية، وشقت طرقاً سياسية على أرض صناعة القرار السياسي العالمي، وأوجدت حملات سياسية لأفكار استراتيجية تعطف بالمسار السياسي صوبها، وأعدت للمنطقة فاعليتها الإقليمية. أما تركيا نفسها فتكون قد وضعت في حقيبتها ورقة جديدة في زيارتها القادمة إلى بروكسل.

الخادمة لها، وانتهاءً بتعديل الدستور. ومن ظواهر الطور الجديد في أوروبا البرلمانات المعلقة الزاحفة على الحياة السياسية كما في بريطانيا وهولندا وأستراليا، والناجمة عن عزوف جمهور الناخب العريض -المسئول عن إيجاد فائز واضح- عن عملية تشكيل برلمان لم يعد يراه المكان الذي تُلبي فيه إرادته، وانحسار العملية الانتخابية بين أتباع الأحزاب السياسية.

مما يضع القطاع الثالث في هذه البيئات على أرضية عمل مشترك مع المؤسسة الإقليمية هو انطلاقه من أزمة، وبحته عن حقيقة وحل، وأنه رهن أصوات وأموال من أئتمنه على المهمة، ما يمنحه جانباً من المصداقية المتقدمة في القطاع الرسمي، ثم اعتقاده أنه مسلوب الحق في معرفة حقيقة تكمن عند قطاعات مماثلة له في مجتمعات أخرى عربية وإسلامية على وجه الخصوص.

عندما تلتقي المؤسسة الإقليمية مع نظيراتها في المجتمعات الأخرى حول طاولة مستديرة، فإن الطاولة ستزدحم بملفات مشتركة، وستتيقن هذه المجتمعات أن المؤسسة الإقليمية، ومن ورائها الشعوب التي تمثلها، وملفات الماضي والحاضر بين الشرق والغرب التي تمسكها بيدها، هي مصباح علاء الدين الذي يعطي الإجابات ولكن بمقابل.

بذلك تكون المؤسسة قد حققت أمرين، الأول: أنها أقصت عن خيارات الرأي العام في هذه المجتمعات فئات انتحلت هوية المنطقة، اتخذهم مصدرًا معلوماتيًا ما جعله هيناً على التعبئة وراء سياسات خارجية مجحفة. والآخر: أنها تجاوزت السور الإعلامي المضروب حول هذه المجتمعات، ونفذت إليها بتزكية مؤسسات هي الأرفع في وسطها الاجتماعي، والأبعد عن بيئات الإعلام والسياسة الفاقدة للمصداقية، وخاطبتها من فوق منصة ترمقها.

إن أي مشروع في البيئة الغربية المؤسساتية يمكن أن يكون رحلة يسيرة بقدر ما يمكن أن يكون رحلة تعجيزية،

لا يخلو المشهد الأوروبي من وجه شبه مع أحداث تركيا في العقد الأول من هذا القرن من مزاحمة القوى الناعمة للمجتمع المدني للمؤسسة العسكرية، وإضعاف قبضتها على القرار السياسي، مروراً بتفكيك المؤسسات الخادمة لها، وانتهاءً بتعديل الدستور

معلومات إضافية

دخول الأتراك في الحياة السياسية للعرب

دخول الأتراك في الحياة السياسية للعرب ثلاث مرات رئيسية:

الدخول الأول:

جاء الدخول الأول في أواخر القرن الثاني الهجري بدعوة رسمية من الدولة الإسلامية العربية (العباسية) لمواجهة تغلغل شعوبي فارسي، كان قد بلغ مصافات متقدمة وأصعدة مختلفة. كان التغلغل لا يزال متسربلاً بالإسلام، ومثل امتداداً لمشاريع سابقة كالانقلاب الخراساني على الدولة الأموية للهيمنة على الدولة الإسلامية، وتمكن من إيقاع النظام السياسي وبلاط الحكم تحت تأثير نظريات السياسة الفارسية ونمط التفكير الفارسي وحكم الأكاسرة.

واجتاحت الدولة العربية الإسلامية (العباسية) موجة من الثورات الشعبية، الفكرية منها والمسلحة، على امتداد الثلاثين الأخيرين من القرن الثاني الهجري والقرن الثالث، كحركة سنباذ ١٣٦هـ، وحركة الرواندية ١٤١هـ، وحركة أستاذ سيس ١٥٠هـ، وثورة بابك الخرمي ٢٠٢هـ، وهي أخطر الحركات الفارسية المعادية للخلافة العباسية، واستمرت ما يزيد على عشرين عاماً، واتسمت بدقة التنظيم ودهاء القيادة، والاتصال السياسي بالأرمن وغيرهم.

ومن مبادئها: الإيمان بالحلول والتناسخ، (زعيمها بابك أدعى الألوهية)، والمشاعية المزدكية في الأموال والأعراض، وضرورة التخلص من السلطان العربي والدين الإسلامي. وقد ألحقت العديد من الهزائم بالجيش العباسي، وصاحبها تفش لأدب الزندقة والمجون، وظهور حركة أدبية مزدكية قوية أيقظت الروح القومية الفارسية عند معتقي الإسلام من الفرس.

أمام هذه الأزمة السيادية اتخذ المعتمد قراراً بتصحيح التوازن الإقليمي، فقرب الأتراك من دائرة صنع القرار، ولم يكن قد مضى على وصولهم من موطنهم الأصلي في أواسط آسيا وقت طويل، وكانوا لا يزالون على هيئة فرق عسكرية، وقد وصف أحد الباحثين الغربيين التحول العميق في المشهد السياسي بالقول: «وكأن القادمين الجدد كانوا على موعد مع القدر، ومع دور شاغر متقدم ينتظرهم».

الحقيقة الأهم في هذا التطور، هو أن القرار العربي (العباسي) كان محطة شككت من الناحية الواقعية إن لم تكن الرسمية بداية نهاية الحقبة العربية في النظام السياسي للحضارة الإسلامية؛ إذ إن ما تلاها كانت نظماً سياسية تبوأ فيها شعوب مسلمة من غير العرب (سلاجقة، شركس، أكراد) مواقع سياسية أمامية بوجود الخليفة العربي (العباسي)، وبوجود الراية الإسلامية العربية، واستمرار العرب في أدوار سياسية وفكرية واستشارية من مواقع خلفية.

وحرصت هذه النظم (غير العربية) على رفع العلم العربي (العباسي) كلما فتحوا مصراً أو حرروا أرضاً، كما في الفتوحات السلجوقية، وفي الحروب الأيوبية ضد الصليبيين والعبديين التي كان يزف الأيوبيون بشائرها إلى الخليفة في بغداد، ويربطون انتصاراتهم به رسمياً، مع كونهم هم أهل الشوكة الحقيقيون وليس الخليفة.

في مفترق سياسي لاحق، وبعد زوال الدولة العباسية، وشغور العالم الإسلامي من دولة تجمع شظاياها، ترسخت ظاهرة النظم السياسية الإسلامية غير العربية التي تحكم من وراء واجهة عربية، بقيام دول كالماليك في مصر والشام والحجاز، أعادت الخلافة العباسية على نحو صوري، وحرصت على رفع راية عربية فوق مؤسسة الحكم، وهم شعوب من بلدان مختلفة كتركستان، وشبه جزيرة القرم، والقوقاز، وآسيا الصغرى، وبلاد ما وراء النهر.

وفي مفترق أخير، دخل النظام السياسي الإسلامي غير العربي طوراً جديداً بقيام دول برديات إسلامية جديدة غير عربية كالعثمانيين الذين حكموا العالم الإسلامي أكثر من أربعة قرون حتى قيام الدولة العربية القومية.

الدخول الثاني:

حدث الدخول التركي الثاني في القرن الرابع الهجري، حينما كانت بغداد العباسية تنزف تحت الاحتلال البويهي، مثلما تنزف اليوم، وكانت جدران المساجد المشوهة بشعارات سب الصحابة، وشيوع الخوف، والجوع سمة لهذه الحقبة. في هذه الظروف تلقى القائد السلجوقي «طغرل بك» دعوة رسمية من الخليفة العباسي «القائم بأمر الله» للتدخل، ونشر العدل، وإصلاح الرعية، فدخل السلاجقة بغداد في عام ٤٤٧هـ، وانتشلوا الدولة الإسلامية (العربية) من حكم البويهيين الذي جاوز القرن، وجددوا من هيبة الخلافة ما كان درس منها.

عرفت الحقبة السلجوقية بمدارسها النظامية (نسبة إلى الوزير نظام الملك) التي انتشرت في حواضر العالم الإسلامي، وقامت بنشر عقيدة أهل السنة، وتقوية الأجواء العلمية من الفلسفة والهرطقة والشعوبية. ورافق عمل المدارس النظامية انتعاش علمي في أرجاء الدولة تصح تسميته «الثورة الثقافية الأولى لأهل السنة»، لأثره في تصويب البوصلة الفكرية للدولة والرعية. وكانت المدارس النظامية نمطاً مبكراً لمؤسسات نهضة علمية سار عليه الأيوبيون في مصر في عملية إعادة بناء البنية العلمية للدولة بعد إزالة النظام العبيدي، كما كانت أنموذجاً للإصلاح العلمي في بلاد الشام الذي كان حجر أساس في عمليات التعبئة العامة للمعركة الفاصلة القادمة مع الصليبيين.

الدخول الثالث:

جاء الدخول الثالث بدخول العثمانيين بغداد في عام ١٥٣٤م، التي حوّلها الشاه إسماعيل الصفوي إلى حمام دم، وقتل مئات الألوف من أهلها، وجعل جامع الإمام أبي حنيفة النعمان مربطاً لخيله، فحرروها، ودفعوا الصفويين إلى ما وراء سهل وادي الرافدين، وفي عمق الهضبة الفارسية، ليبقى المشروع الطائفي الصفوي حبيس جغرافية فارس لأربعة قرون.

فرض العثمانيون على المنطقة العربية هيبة سياسية وعسكرية، وحمو الرقعة العربية الضعيفة والمهيأة للتقسيم من الأطماع الأوربية برتغالية وإسبانية، ووحده تحت راية واحدة، ويصح القول: «عرقل العثمانيون مشروع سايكس بيكو أربعة قرون، وعرقلوا المشروع الطائفي الفارسي الإقليمي الراهن خمسة قرون، وعرقلوا المشروع الصهيوني نحواً من ستة عقود».

المصدر:

د. ربيع الحافظ، الفكر القومي.. والعلاقات العربية - التركية (١-٤)، المصريون، ١٩ يونيو ٢٠١٠م:

<http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=32980>

د. ربيع الحافظ، الفكر القومي.. والعلاقات العربية - التركية (٢-٤).. حقبة جديدة مشتركة، المصريون، ٢٠ يونيو ٢٠١٠م:

<http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=33050>